وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميـلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع: ...../2017

القسم: علوم التسيير
الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: مالية وبنوك

مذكرة بعنـــــوان:

مناخ الأعمال ودوره في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة الجزائر في الفترة 2010-2015

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية و بنوك "

إعداد الطالب (ة):
وراش الحسين

إشراف الأستاذ(ة):
خندق سميرة

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
بن زيد ربيعة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	رئيسا
كرباش رحمة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	مناقشا
خندق سميرة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017/2016

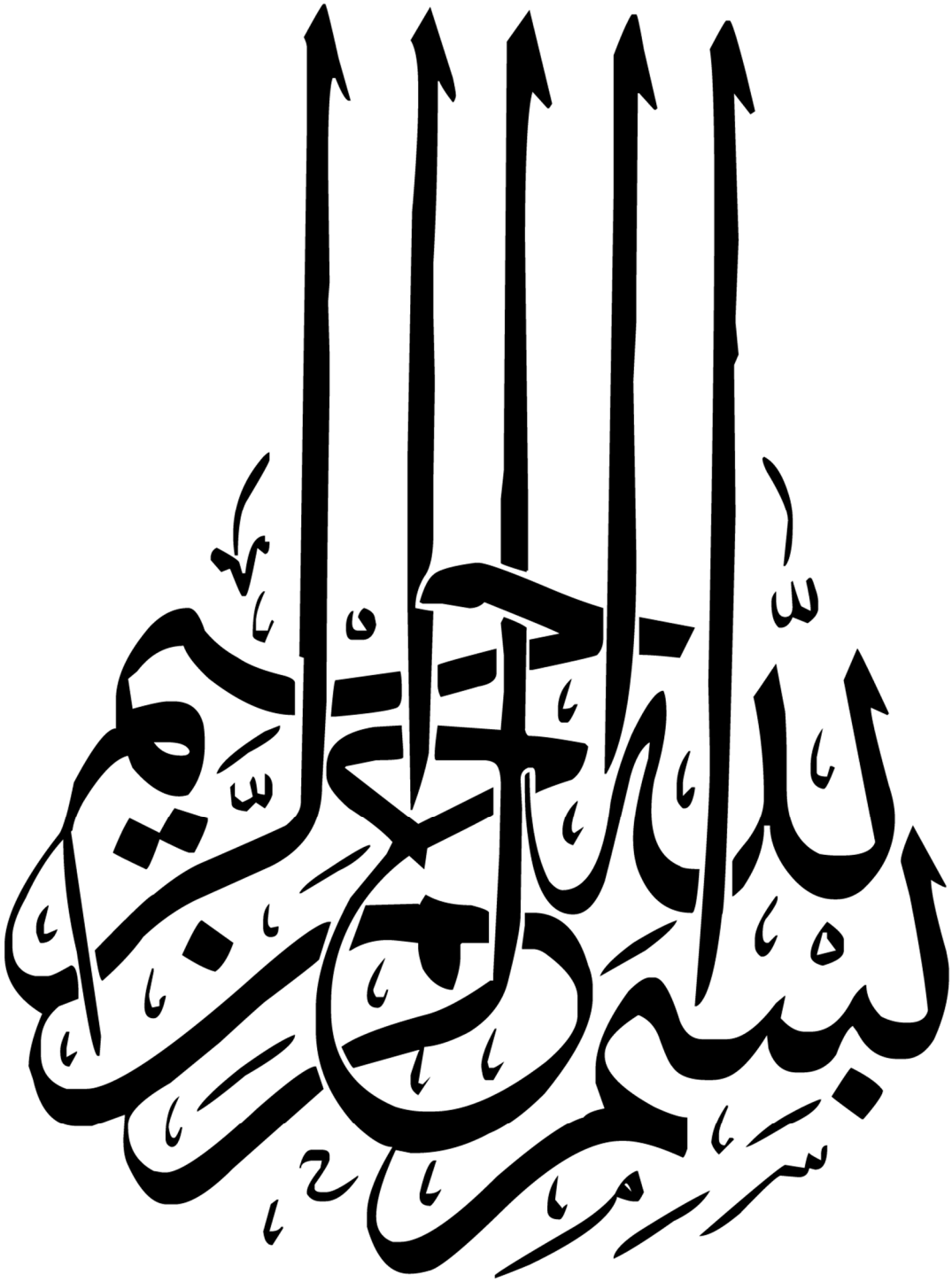
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

لك الحمد ربي عظيم فضلك وكثير عطائك

إنه لا يسعني في هذه اللحظات الغالية أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

- ❖ إلى ضياء قلبي ونور صدري، **محمد** صلوات الله وسلامه عليه.
- ❖ فضاء المحبة وبحر الحنان، ريحانة الدنيا وبهجتها: **أمي الغالية** حفظها الله.
- ❖ الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال، **أبي العزيز** حفظه الله.
- ❖ الأعمدة التي أضل أرتكز عليها للصمود: **أخواتي**.
- ❖ المعادلة التي ترسم منحنى حياتي: **أصدقائي وزملائي** في الجامعة.
- ❖ إلى أصدقائي ورفقاء دربي منذ الطفولة.
- ❖ إلى الذين عرفناهم من قريب أو بعيد.
- ❖ إلى أساتذتي من التعليم الابتدائي إلى الطور الجامعي جزاكم الله خيرا.
- ❖ إلى من فتح هذه الوريقات وتصفحها بعدي.
- ❖ لكل من ذكرهم قلبي ونساهم قلمي...،

الحسين

شكر وتقدير

❖ أحمد الله على جزيل نعمائه، وأشكره شكر المعترف بمننه وآلائه، وأصلي وأسلم على صفوة أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه

❖ أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة التي كان لي عظيم الشرف بقبولها الإشراف على هذا العمل وتقيمها لي النصح والتوجيه الأستاذة " **خندق سميرة** "

❖ كما لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير للمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

❖ وأخص بالذكر كل أساتذتي المحترمين الذين تلقيت من كل الدعم عبر مشواري الدراسي والجامعي، أذكر منهم: الأستاذ "بنون خير الدين"، والأستاذ "هبول محمد"

❖ دون أن أنسى شكري للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة.

❖ والحمد لله من قبل ومن بعد

الملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، والجزائر كغيرها من البلدان النامية سعت خلال العقود الأخيرة إلى تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتساهم بفعالية في دفع عجلة التنمية وخلق القيمة المضافة، وذلك بسن قوانين والتشريعات والقيام بإصلاحات اقتصادية وإنشاء مختلف الهيئات الداعمة لهذا القطاع وإزالة كافة العقبات التي تحول دون خلقها وترقيتها.

في هذا الإطار حاولنا تحديد تأثير البيئة المؤسساتية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر دراسة مناخ الأعمال السائد في الجزائر من خلال مؤشر سهولة أداء الأعمال الصادر من طرف البنك الدولي من أجل تحديد جوانب القوة والضعف ونوعية المؤسسات في الجزائر وأهم العقبات التي تواجهها وذلك عبر دراسة وضعيتها من خلال المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال.

الكلمات المفتاحية: مناخ الأعمال، الترقية، الجزائر، البنك الدولي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract :

Résumé

Aujourd'hui, les PME sont considérées comme étant le moteur principal de la croissance économique à la fois dans les pays développés et en développement. L'Algérie, comme la majorité des pays en développement, a tenté ces dernières années de promouvoir les PME qui permettent la création et l'augmentation de la valeur ajoutée. Pour réaliser cela, le gouvernement algérien a mis en place de nouvelles règles, il a procédé à des réformes institutionnelles et a créé différentes agences de soutien pour ce secteur.

Nous avons tenté à travers cette modeste étude de déterminer l'impact de l'environnement institutionnel sur l'activité des PME, en se basant sur l'étude du climat des affaires en Algérie via l'indicateur de la facilité de faire des affaires fournissent par la Banque Mondiale. Nous avons donc étudié les points forts et les points faibles du cadre institutionnel algérien à travers les différents sous-indicateurs qui composent l'indicateur principal de la facilité de faire des affaires. Les résultats de notre étude montrent que malgré le mauvais classement de l'Algérie concernant quelques indicateurs institutionnels, elle a fait des progrès considérables dans les autres indicateurs qui ont encouragé la création et la mise la promotion des PME.

Mots clés : environnement des affaires, la promotion, l'Algérie, la Banque Mondiale, les PME.

فهرس المحتويات

الإهداء.....I

شكر وتقدير.....II

الملخص.....III

فهرس المحتويات.....IV

قائمة الجداول.....IIV

قائمة الأشكال.....IX

قائمة المختصرات.....X

مقدمة .....أ

الإشكالية.....ب

الفرضيات.....ب

أهداف الدراسة.....ت

أهمية الدراسة.....ت

الدراسات السابقة.....ت

دوافع اختيار الموضوع.....ج

منهج الدراسة.....ح

الصعوبات التي واجهت الباحث.....ح

الفصل الأول: مناخ الأعمال عبر المقاربة المؤسساتية.....1

تمهيد.....2

المبحث الأول: الخلفية النظرية لمناخ الأعمال.....3

المطلب الأول: الاقتصاد المؤسساتي القديم والجديد.....3

المطلب الثاني: الجوانب الأساسية للإطار المؤسساتي.....10

المطلب الثالث: النظريات المؤسساتية الجديدة.....15

المبحث الثاني: مدخل إلى مناخ الأعمال.....19

المطلب الأول: ماهية مناخ الأعمال.....19

المطلب الثاني: مقومات وكفاءة الأعمال.....24

المطلب الثالث: المبادئ المنهجية لمناخ الأعمال.....29

المبحث الثالث: مؤشرات قياس مناخ الأعمال.....35

المطلب الأول: القياس من أجل تحديد الأثر.....35

المطلب الثاني: موضوعات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.....37

المطلب الثالث: مؤشرات أخرى لتقييم مناخ الأعمال.....42

الفصل الثاني: المؤسسات المتوسطة والصغيرة.....50

تمهيد.....51

المبحث الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....52

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....52

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة.....58

المطلب الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....60

المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل والمعوقات التي تواجهها..66

المطلب الأول: المشاكل التي تعاني منها المؤسسات المتوسطة والصغيرة.....66

المطب الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....70

المبحث الثالث: أساليب دعم وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر.....75

المطلب الأول: الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات ص و م.....76

المطلب الثاني: البرامج المطبقة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....88

الفصل الثالث: فعالية مناخ العمال في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....92

تمهيد.....93

المبحث الأول: مناخ الأعمال في الجزائر.....94

المطلب الأول: ترتيب الجزائر ضمن تقارير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.....94

المطلب الثاني: الهيكل القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....104

المبحث الثاني: تطورها عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومساهمتها في الإقتصاد الوطني.....109

المطلب الأول: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....109

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في الجزائر.....118

المبحث الثالث: أليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....131

المطلب الأول: وكالات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 131

المطلب الثاني: شروط ممارسة أنشطة العمال في الجزائر.....137

خاتمة الفصل الثالث.....149

الخاتمة.....151

قامة المراجع.....155

الملاحق.....169

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أنواع الصفقات حسب جون كومن	15
2-1	تصنيف المخاطر حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية	43
1-2	التعريف الأمريكي لمؤسسات المتوسطة والصغيرة	54
2-2	التعريف الياباني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة	54
3-2	تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	55
4-2	تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر	57
5-2	نسبة المؤسسات العائلية في مجموعة من الدول	63
6-2	مقارنة بين المؤسسات الخاصة والعامة والتعاونية	64
7-2	نوعية العقار المطلوب من طرف المؤسسات ومدة الانتظار للحصول عليه	68
8-2	وضعية إنجاز مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل	77
9-2	عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية الجزائرية في نهاية ماي 2014	89
1-3	ترتيب الجزائر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2010	93
2-3	ترتيب الجزائر في تقرير ممارسة أنشطة العمال لسنة 2011	94
3-3	ترتيب الجزائر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2012	95
4-3	ترتيب الجزائر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2013	96
5-3	ترتيب الجزائر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2014	98
6-3	ترتيب الجزائر في ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2015	99
7-3	حركية متعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010	107
8-3	حركية متعلقة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2011	108
9-3	حركية معلقة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2012	109
10-3	حركية متعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة 2013	110
11-3	حركية متعلقة بعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2014	111
12-3	حركية متعلقة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2015	112
13-3	حركية متعلقة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2009-2015	113
14-3	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل	115
15-3	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات	117

قائمة الجداول

16-3	مقارنة الصادرات خارج المحروقات بالواردات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2009-2015	119
17-3	أهم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات 2009-2014	120
18-3	الولايات الأولى في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	122
19-3	التوزيع الجغرافي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة 2009-2015	123
20-3	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة حسب الشكل القانوني في أهم القطاعات 2009-2013	125
21-3	مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط 2006-2013	126
22-3	عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف وكالة ANSEJ 2007-2014	128
23-3	عدد المشاريع وقيمتها ومناصب الشغل المستحدثة لوكالة ANDI 2002 2015-	129
24-3	مساهمة وكالة ANDI في تمويل المشاريع واستحداث مناصب الشغل حسب الشكل القانوني 2002-2014	130
25-3	توزيع القروض الممنوحة من طرف وكالة ANGEM حسب قطاع النشاط إلى غاية 2015	131
26-3	الملفات المعالجة حسب قطاع النشاط من طرف صندوق (FGAR) 2004- السداسي 1 لسنة 2016	132
27-3	مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات العملية والمبرمجة	134
28-3	الخطوات القانونية الرئيسية لإنشاء مشروع في الجزائر	135
29-3	وضعية الطلبات المعالجة لسنة 2012 حسب نوع العقار	137
30-3	توزيع القروض حسب المصارف العمومية (بما فيها صندوق التوفير) والمصارف الخاصة 2011-2015	137
31-3	**تحصيل الضرائب في الفترة 2002 على غاية الفترة 2015**	138
32-3	تطور حصيلة الإعفاءات الضريبية في الجزائر 2001-2012	141
33-3	مساهمة المؤسسات ص م في القيمة المضافة مقارنة بحجم التمويل	142
34-3	تأثير مؤشر دفع الضرائب على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	144

الرقم	عنـــــــــــوان الشكـــــــــــل	الصفحة
1-3	ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال 2009-2015	100
2-3	ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009-2015	101
3-3	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة 2009-2015	114
4-3	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشغل 2009-2015	116
5-3	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات 2006-2013	118
6-3	التوزيع الجغرافي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة 2009-2015	124
7-3	النسبة المئوية للتوزيع الجغرافي لسنة 2015	124
8-3	مقارنة التمويل الممنوح للقطاع الخاص بالزيادة في القيمة المضافة وعدد المؤسسات ص م	143
9-3	تأثير الإعفاءات الضريبية على عدد المؤسسات ص م	144

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

الرمز	الدلالة باللغة الفرنسية	الدلالة بالغة العربية
PME	Petite et Moyenne Entreprise	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien a l'Emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Microcrédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANDPME	Agence Nationale de développement de PME	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
FGAR	Fonds de garantie des crédits aux pme	صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
CGCI-PME	Caisse de garantie des crédits d'investissements pour la PME	صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
APSI	Agence de promotion et soutien de l'investissement	وكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار
ANDI	Agence Nationale de développement de l'investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ADS	Agence de développement social	وكالة التنمية الاجتماعية
CALPI	Comités d'Assistance pour la Localisation et de Promotion des Investissements	لجنة المساعدة من أجل تجديد وترقية الاستثمار
IFC	International finance corporation	
FCR	Fonds de capital Risque	صندوق رأسمال المخاطر
leasing		القرض الإيجاري
ANFI		الوكالة الوطنية لتطوير العقار الصناعي

اختصارات:

- م ص م : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- دج: دينار جزائري

المقدمة

المقدمة:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل التنمية الاقتصادية، كونها تؤدي دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين مناخ الاستثمار ومناخ الأعمال لهذه المؤسسات وتشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيدين المحلي والدولي.

إن اهتمام الجزائر بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة دفعها للعمل على خلق بيئة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية التي تفرضها التعاملات الاقتصادية وهذا من خلال محاولة الارتقاء بهذه المؤسسات على جميع الأصعدة المحلية والدولية وفي جميع المجالات (تمويل، منظومة قانونية وتشريعية اتفاقيات دولية...)

لا يمكننا الحديث عن دور تنموي دون أن نشير إلى مجموعة الخصائص التي تسمح لهذا النوع من المؤسسات بتحقيق النمو الاقتصادي وذلك عبر توفير بيئة مؤسساتية مشجعة تهدف من خلالها إلى دعم وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومحاربة كافة العراقيل والعقبات التي تحول دون خلق وترقية هذا النوع من المؤسسات.

إن الحديث عن ترقية المؤسسات لا يتوقف فقط على أنواع الحوافز والضمانات المقدمة للشركات فالاستقرار السياسي والأمن، ما تتميز به الدولة من تنظيمات إدارية وقانونية، مدى وضوح ومرونة واتساق سياسات الدولة الاقتصادية وإجراءاتها، طبيعة السوق وآلياته وإمكانياته، المميزات الجغرافية، مدى سهولة ممارسة الأعمال والشفافية وكذا تقييم عوامل ومكونات حريتها الاقتصادية، كلها عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، لذا يمكننا القول بأن عدم وجود عدد كافي من المؤسسات أو وجود مؤسسات ذات أداء ضعيف يؤدي إلى زيادة كبيرة في التكاليف المباشرة وغير المباشرة، أن الكثير من الاقتصاديين الذي دافعوا على علاقة النوعية المؤسساتية بالأداء الاقتصادي حاصلون على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية مثل رونالد كوس سنة 1991 ودوغلاس نورث 1993 بالإضافة إلى إلينور أوستروم وأوليفير وليامسون، ولعل النوعية المؤسساتية تعتبر من العوامل المفسرة لعدم قدرة الجزائر على أن تكون من الدول الرائدة في هذا المجال، ونظرا لوجود قناعة لدى صناع القرار بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمدت الجزائر إلى تبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في مختلف المجالات: الاقتصادية، السياسية،

الاجتماعية، القانونية، والتنظيمية قصد توفير إطار مؤسساتي جديد وتوفير بيئة ملائمة وجذابة لخلق وتطوير هذا النوع من المؤسسات.

الإشكالية:

من منطلق أن هناك علاقة سببية بين مناخ الأعمال وخلق وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة وقصد دراسة هذا الموضوع يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو دور مناخ الأعمال في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هي الخلفية النظرية للبيئة المؤسساتية أو مناخ الأعمال؟ وهل هناك مؤشرات لقياسه؟
- ✓ ما هو واقع وآليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ✓ كيف يساهم مناخ الأعمال في خلق وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وما هي التفسيرات الإحصائية والاقتصادية لذلك؟

الفرضيات:

لإجابة عن هذه الأسئلة نقترح مجموعة من الفرضيات ونسعى للتأكد من تحققها والتي تتلخص فيما يلي:

- ✓ لمناخ الأعمال خلفية نظرية تتمثل في المدرسة المؤسساتية القديمة والجديدة مع وجود مؤشر يقيس سهولة أداء الأعمال يصدر سنويا من طرف البنك العالمي؛
- ✓ سعت الجزائر إلى دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال هيئات وبرامج مختلفة سواء عبر التمويل أو الدعم والمرافقة؛
- ✓ وجود مؤسسات ذات كفاءة ونوعية جيدة يعكس الوجه الحقيقي لمناخ الأعمال، وبالنسبة للجزائر تعتبر أحد العوامل الأساسية لخلق وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية تؤكد تأثير نوعية المؤسسات على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التعريف بالنظرية المؤسساتية الجديدة باعتبارها من أحدث وأهم نظريات التنمية الاقتصادية؛

- ✓ ما هو مناخ الأعمال ومقوماته والفرق بينه وبين مناخ الاستثمار؛
- ✓ أهم المؤشرات التي تقيس مناخ الأعمال بمختلف مكوناتها والهيئات المصدرة لها؛
- ✓ خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسليط الضوء على آليات وأشكال دعمها في الجزائر؛
- ✓ إبراز أهم التحديات والمشاكل التي تقف عائقا أمام نموها وتطورها؛
- ✓ تحديد العلاقة السببية بين بيئة الأعمال وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ إبراز مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التنمية الاقتصادية وحصيلة هيئات الدعم في الجزائر؛
- ✓ إبراز نتائج الجهود التي قامت بها الدولة في مجال دعم هذا الصنف من المؤسسات الاقتصادية وما أثار ذلك على تحسين مناخ الأعمال في الجزائر.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية البحث في كونه أحد مواضيع الساعة التي تشغل فكر الباحثين والاقتصاديين المهتمين بمسائل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة وتنمية اقتصاديات الدول وكذا أساليب وسياسات ترقيتها، تطويرها وتأهيلها، وتزيد من أهمية البحث اهتمام المنظمات الدولية مثل البنك الدولي والتجمعات الاقتصادية الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي من خلال تفعيله اتفاقية الشراكة المبرمة مع دول حوض المتوسط، ولعل أهم المبررات الأخرى لاختيار الموضوع هي:

- ✓ إعطاء نضرة حول المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر والتعرف على مناخ الأعمال السائد في هذا المجال؛
- ✓ ارتباط الأداء الاقتصادي بنوعية المؤسسات حيث أن كل الدراسات السابقة ركزت على دور المؤسسات في تحقيق النمو الاقتصادي؛
- ✓ إبراز الدور الذي تؤديه المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تدعيم الاقتصاد الوطني؛
- ✓ عرض برامج التأهيل وضرورة معرفة الصعوبات والمعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر تخصص اقتصاد التنمية تحت عنوان " التغيير المؤسساتي، الحكم الراشد والتنمية الإقتصادية والاجتماعية –دراسة حالة الجزائر" من إعداد زاوي أحمد الصادق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان–الجزائر–

السنة الجامعية 2008-2009 تطرق من خلال الفصل الأول إلى الجانب النظري بتقديم نظرة شاملة بكل ما يتعلق بالاقتصاد المؤسساتي من إصلاح اقتصادي ومؤسساتي لأهم النظريات التي تفسر بناء السلوك التنظيمي للمتعاملين من أفراد ومؤسسات أما الفصل الثاني فقد عالج فيه أهم الإصلاحات الإقتصادية التي طبقتها الجزائر للتحول إلى اقتصاد السوق، وإرفاقها بإصلاحات سياسية ومؤسساتية تكمل وتعزز هذه الإصلاحات، وفي الفصل الأخير اعتمد منهج التحليل، بحيث تم من خلاله معالجة أهم التطورات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن هذه التغيرات على المستوى الكلي، وقد توصلت الدراسة على النتائج التالية، أهمها: تتشكل المنظومة المناسبة للتنمية الاقتصادية من عوامل مؤسسية تختص بتوزيع وممارسة السلطة الاقتصادية، وتتعلق أيضا بالقواعد الحاكمة للعلاقات الاقتصادية في المجتمع بالإضافة إلى أن جذور القصور والعجز الحكومي والمؤسسي في الجزائر ودول المنطقة العربية على العموم يرجع أساسا لوجود فجوة الحوكمة (فجوة المنظومة العامة لإدارة الحكم).

الدراسة الثانية: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تحت عنوان " نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر "، من إعداد بلقاسم محمد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، السنة الجامعية 2013/2012 تناول في الفصل الأول الأسس النظرية للمؤسسات والاقتصاد المؤسسي والنظريات المفسرة له ثم تطرق في الفصل الثاني للأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر كما استعرض في الفصل الثالث تحليل وتقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي والبيئة المؤسساتية في الجزائر وفي الأخير تناول في الفصل الرابع أثر نوعية المؤسسات على جاذبية الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تشكل نوعية المؤسسات أو الجودة المؤسساتية عنصر مهم في لتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو، كما توصل في الدراسة التطبيقية إلى وجود علاقة سببية بين مدى تأثير نوعية المؤسسات على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

الدراسة الثالثة: رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي تحت عنوان " مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي-دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر"، من إعداد عبد الحفيظي عيسى، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان- السنة الجامعية 2015/2014 تكونت الدراسة من ثلاثة فصول تناول فيها الباحث في الفصل الأول مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي، فيما تطرق في الفصل الثاني إلى نشأة وتطور القطاع الخاص في الجزائر، بالإضافة إلى الفصل الثالث الذي كان عبارة عن دراسة قياسية لمدى مساهمة القطاع الخاص

في النمو الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: في الجانب النظري يواجه القطاع الخاص الكثير من المشاكل والعراقيل أبرزها الفساد والإداري، ونقص التمويل، ومشكل العقار الصناعي، وضعف البنية التحتية للبلاد، أما في الجانب التطبيقي اعتمد في دراسته على تقدير دالة الإنتاج من نوع كوب- دوغلاس بالإعتماد على مدخلي الدالة المتمثل في كل من: عدد عمال القطاع الخاص، وإجمالي تراكم رأس المال الثابت للقطاع الخاص.

هيكل الدراسة:

من خلال هذه الدراسة قسمنا البحث إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: تطرقنا إلى دراسة نظرية حول ماهية ومبادئ المدرسة المؤسساتية القديمة والجديدة كما تطرقنا إلى تعريف ومقومات مناخ الأعمال والفرق بينه وبين مناخ الاستثمار وأخيرا أهم المؤشرات العالمية لقياس البيئة المؤسساتية أو بيئة الأعمال مع التركيز على مؤشر سهولة أداء الأعمال الصادر من قبل البنك العالمي.

الفصل الثاني: قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث قمنا من خلالها بالتطرق إلى أساسيات حول المؤسسات المتوسطة والصغيرة في المبحث الأول كما تناولنا مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم العقبات التي تواجهها من خلال المبحث الثاني وفي الأخير تناولنا في المبحث الثالث أساليب دعم وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر عبر مطلبين المطلب الأول تناول الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم هذا النوع من المؤسسات أما في المطلب الثاني تطرقنا إلى البرامج المعتمدة لترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثالث: قسمنا هذا الفصل التطبيقي إلى مبحثين حيث خصصنا المبحث الأول إلى دراسة ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال وكذلك ترتيبها في المؤشرات الفرعية المكونة له وأشرنا إلى القوانين التوجيهية المنظمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المطلب ثاني أما المبحث الثاني فقد تطرقا إلى تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في التنمية الاقتصادية وفي المبحث الثالث حصيلة هيئات وصناديق الدعم الموجهة لمثل هذا النوع من المؤسسات.

أسباب اختيار الموضوع:

1-الأسباب الموضوعية:

- ✓ التوجه الذي يشهده الاقتصاد الوطني حول المؤسسات المتوسطة والصغيرة؛
- ✓ التوجه العالمي نحو هذا النوع من المؤسسات الاقتصادية؛

- ✓ الأهمية التي توليها المؤسسات الدولية لمؤشرات التنافسية عامة ومناخ الأعمال خاصة.

2-الأسباب الذاتية:

- ✓ الرغبة والميول الشخصي لمعالجة ودراسة الموضوع المرتبط ببيئة الأعمال الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تم الاختيار كذلك بحكم التخصص المدروس (مالية مؤسسة) وبحكم المساهمة في نشاطات دار المقاولية من خلال رئاسة النادي العلمي الإبداع المقاولاتي بالمركز الجامعي ميلة.

المنهج المتبع والأدوات المتبعة في الدراسة:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي الذي يتطلب جمع المعلومات ولاسيما في الجانب النظري منه وإتقان وصفها بشكل سليم يتماشى ومنهجية البحث العلمي، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال استخدام المعطيات الكمية المحصل عليها من مختلف الجهات والمصادر وتحليلها بغية الوصول إلى نتائج تعتبر ثمرة هذا العمل البحثي.

أما الأدوات المستخدمة في البحث فتتمثل في: الكتب، والمجلات، والرسائل العلمية، والندوات والمؤتمرات والملتقيات العلمية والإنترنت والقوانين والتشريعات إضافة على الجداول والأشكال البيانية.

إطار الدراسة:

يمكن أن نحدد إطار الدراسة على مستويين زمني ومكاني

1-الإطار الزمني: خصصنا الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015؛

2-الإطار المكاني: قمنا بتركيز دراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا العديد من الصعوبات خلال إنجاز البحث:

- ✓ صعوبة جمع المراجع ذات الصلة بالموضوع، نظرا لحداثة الموضوع مع قلتها باللغة العربية؛
- ✓ صعوبة الحصول على الدراسات السابقة حول الموضوع؛
- ✓ تناقض الإحصائيات في مختلف المراجع، وصعوبة الحصول على إحصائيات السنوات الأخيرة؛
- ✓ وجود نقص في أداء المواقع الإلكترونية التابعة للهيأة الحكومية الرسمية الوطنية وخاصة في مجال نشر البيانات والمعلومات الإحصائية التي تتميز بنوع من التضارب؛
- ✓ انعدام الدراسات التطبيقية الخاصة بموضوع تأثير نوعية المؤسسات على خلق وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي باعتباره موضوع جديد يدخل مجال الدراسة.

الفصل الأول:
مناخ الأعمال والمقاربة المؤسساتية

تمهيد:

يعتبر موضوع الاستثمار من بين الموضوعات الأكثر أهمية في الاقتصاد، كما أنه من القضايا المهمة المطروحة للنقاش على الساحة العملية، فمن الناحية النظرية نجد أن كل النظريات الاقتصادية على الرغم من الاختلافات الجوهرية بينها إلى أنها تشترك في اعتبار القيام بالاستثمار (خلق الإنتاج) هو العملية الاقتصادية الأولى التي تتسبب في خلق وتطوير بقية علاقات الإنتاج من استهلاك وتبادل وتوزيع، كما تنظر الحكومات للاستثمار كأداة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل تحقيق النمو وخلق مناصب عمل جديدة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في ظل الانفتاح الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن.

ولهذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مناخ الأعمال من وجهة نظر المقاربة المؤسساتية لأننا نرى أنها الأنسب في عرض وتحليل أهمية مناخ الأعمال، هذا المناخ الذي يعبر عن مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والتشريعية وحتى الثقافية والاجتماعية المؤثرة على القرار الاستثماري.

المبحث الأول: الإقتصاد المؤسساتي كخلفية لمناخ الأعمال

إن النظرية المؤسساتية واحدة من النظريات التي خرجت من رحم الفكر الليبرالي لتؤكد على حقيقة لم تكن محض اهتمام العديد من النظريات السابقة، وهي أن وظائف الدولة ليست مسألة خاضعة فقط للقوانين المجردة أو الفلسفات النظرية، بل هي في الأصل نتاج للظروف التاريخية والأوضاع الاجتماعية التي تعيش في الدولة، ويذهب عدد من الباحثين أن أول ن وضع اللبنات الأولى للفكر المؤسسي هو عالم الاجتماع الألماني الشهير "ماكس فيبر "max weber " ويعد المفهوم المحوري في إطار هذه النظرية هو " السلوك البيروقراطي " والمقصود هنا كما قل" ديفيد هلد " David held " نتائج العمليات الروتينية والقواعد المنظمة للأفراد والتي تهدف إلى إيجاد أنماط سلوكية مستقرة لتلبية المطالب وتحقيق الأهداف ."

وتتجلى أهمية هذا المبحث في هذا الفصل من أهمية الموضوع الذي الإصلاح الاقتصادي والمؤسساتي ومنهج النظريات المكونة لمفهوم المؤسسات في معناها التنظيمي ولعملية الإصلاح المؤسسي ولما لها علاقة مباشرة بحياة المجتمع لكل فئاته، وإقرار توجيه إداري سليم يتماشى مع مبدأ الديموقراطية وتفويض السلطات للمجتمع المدني، كما ويبلغ أهمية هذا المبحث من خال سعيه لتحقيق الأهداف التالية:

- تقديم إطار تحليلي لعملية الإصلاح المؤسساتي؛

- تحليل أهم النظريات المؤسسية التي يتكون منها ما يعرف بالاقتصاد المؤسساتي الجديد.

المطلب الأول: الاقتصاد المؤسساتي القديم والجديد

لا شك أن الفكرة الأساسية للتاريخ الاقتصادي وتطوره مبني على تعليل تطور المؤسسات السياسية والاقتصادية التي تخلق بيئة اقتصادية تحدث إنتاجية متزايدة، وذا ما يقودنا لإبراز أهم التطورات الفكرية التي مر بها الاقتصاد المؤسساتي ويتجلى في مدرستين أساسيتين تتمثل في كل من المدرسة المؤسساتية التقليدية والمدرسة المؤسساتية الجديدة

1-الاقتصاد المؤسساتي القديم

أثر المدرسة الألمانية كان ظاهرا، ومعظم قادة (الجمعية الاقتصادية الأمريكية) التي أسست سنة 1885 كان على معرفة وصداقة مع الحركة الألمانية ومنهجها وبعض أساتذة فيبلن درس في ألمانيا مثل (كلارك) ومنه فان المؤسساتية تيار فكري بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية القرن 19 مع صدور مؤلف التأسيس القانوني للرأسمالية في سنة 1924 مع مؤلفين كبيرين له هما فيبلن ثورستين (1885-1929) وجون كومن (1862-1945).

الاقتصاد المؤسساتي ومكناته في الاقتصاد السياسي:

بعد الحرب العالمية الثانية أخذت تيارات مؤسساتية أخرى عمال هذين المؤسسين للاقتصاد المؤسساتي القديم كانطلاقة لأعمالهم.

كانت المؤسسات تعتبر ظاهرة خارجية مهمشة نظريا في الاقتصاد الكلاسيكي، ثم جاء جوستاف سكومولار Gustav Schmoller سنة 1900 قائد المدرسة الألمانية التاريخية الذي يرى بأن السلوك يتم قيادته بواسطة الانفعال ويتم مراقبته بواسطة الأعراف فقد قدم تحليل سيكولوجي للمؤسسات "[1] يرتبط بأهداف أخلاقية قوية وليست اقتصادية" وعرف المؤسسات على أنها "مجموعة من القواعد الرسمية والغير رسمية وضمان تنفيذ ترتيباتها " كما وجد بأن المؤسسة هي ترتيب جزئي لحياة المجتمع تهدف لخدمة أهداف خاصة ولها قدرة على احتمال تطور أكبر بشكل مستقل[2] ' كما قام بإدخال قواعد رد الفعل الإنساني الذي وصفه للتطور والنشأة الاقتصادية الاجتماعية .

في1919 وجد فيبلن Veblen بأن الأفراد قادرين على التطور والتغلب على مشاكلهم الخاصة بالتعاون ثم يقودهم هذا إلى الابتكار وأن هذه التطورات الروتينية هي التي تعطي نشأة المؤسسات.[3]

كما عرف المؤسسات على أنها عادات التفكير المشتركة الموضوعة لغالبية الناس.

حيث يعتبر فيبلن Veblen كأب للمؤسساتية الأمريكية حيث رأى بأن العادات والمؤسسات في المجتمع الإنساني يمكن أن يتم مقارنتها مع الجينات في البيولوجيا والتطور البيولوجي وأن الإنسان لديه سلوك مقصود كالعراك من أجل البقاء، كما أن الأفراد يستخدمون عادات مألوفة للتفكير وقواعد السلوك لتفسير المعلومة التي يستقبلونها، وقال فيبلن أن المؤسسات هي نتاج السلوك الفردي والاعتياديات كما أفاد بأن المؤسسة ليست وحدة ولكن هي مجموعة من الأفكار، أشكال تفكير مشتركة لمجموعة من لأفراد وتتضمن الأعراف والعادات وطرق التصرف.[4]

كما رأى بأن التصرف الإنساني يسيطر عليه عادات التفكير، والتغيير المؤسساتي ليس فقط تغيير عادات التفكير ولكن يتم قيادته بواسطة المنفعة الاقتصادية وحسب فيبلن فإن التغيير المؤسساتي والتطور الاجتماعي هي عملية تكيف طرق التفكير كما أنها ظروف حياة تدفع الناس للتكيف، حيث وجد أن هناك

---

[1] Erik G. Furubotn and Rudolf Richter **«Institution and Economic Theory: The Contribution of The New Institutional Economic now including a glossary** «Published by The University of Michigan Press, Manufactured in the USA, First Edition 2000,p35.

[2] Erik G. Furubotn and Rudolf Richter, op.cit.p36.

[3] Dimitri Uzunidies **" L'innovation et L'économie Contemporaine : Espaces Cognitif et Territoriaux"** Collection du Service des Etudes et de La Statistique du Ministère De la Région Wallonne ,La 1er Edition De Boeck, Université Bruxelles imprimé en Belgique2004, p53.

[4] Vladmir Yefinov, collection **" Pays De L'est : Economie Institutionnelle des Transformations Agraires en Russie "Dirigée par Bernard Chevance**, Edition le harmattan, France, 2003.p10.

صراع ما بين التكنولوجيا الجديدة (دائما يفترض أنها خارجية) والمؤسسات المتواجدة، وأن التغيير المؤسساتي تسببه قوى خارجية تتضمن تغيير تكنولوجي خارجي وهذا يحفز التغيير المؤسساتي ويقود إلى حلقة جديدة إضافة إلى أن المؤسسات المتواجدة تعمل على مقاومة اتخاذ تكنولوجيا جديدة، وبين أن المؤسسات لا يمكن تجاهلها وهي غير ثابتة وأن النشاط الاقتصادي جزء لا يتجزأ من النشاط الاجتماعي، ووجد بأن التغيير هو التكنولوجيا المتقدمة التي تغير الطريقة التي ينظم بها الإنتاج وبتالي تقود إلى إرتفاع أعمال واسعة ثم نقابات عمالية كبيرة حيث أن إرتفاع الأعمال الكبيرة يعيد توزيع كل من الدخل والثروة مسببا بذلك عدم استقرار اقتصادي وصراع سياسي وحل هذا الصراع يعتمد على تشكيل المؤسسات، حيث أن المؤسسات الجديدة يجب أن تتغلب على الصراع .[5]

أما جون كومن John Commons فقد جاء إلى المذهب المؤسساتي من خلال إهتمامه بالقانون ولإصلاح الاجتماعي وتركيزه على الصراع وحلوله، كما ركز على حقوق الملكية والمنظمات وتطورها وأثرها على القوة الاقتصادية والقانونية والصفقات الاقتصادية وتوزيع الدخل ونظر إلى المؤسسات بشكل واسع على أنها ناتجة عن عملية رسمية وغير رسمية لحل الصراع.[6]

وحسب كومن Commons 1934 فإن المؤسسة هي" الفعل الجماعي لمراقبة الفعل الفردي" وعرف كذلك المؤسسات على أنها " سلاسل من المعايير أو القواعد للأفعال الجماعية التي تراقب لأفعال الفردية " أي أن الأفعال الجماعية التي تراقب أثار الأفعال الفردية وحسب كومن فإن المؤسسات ترتبط بالاستخدامات والقوانين التي تصف أنماط التبادل المقبولة، فتقود كل فرد في علاقته مع الآخرين مثل القوانين التي تملي بعض القواعد العامة للتصرف وبتالي فإن المؤسسات الأساسية هي الدولة، الشركات، الأطراف السياسية، العائلة، كما تمكن المؤسسات من تنظيم صراعات المصالح.

ومنه فإن ظهور المؤسسات هو ناتج الجماعة وتأتي من عدم التأكد والندرة التي تعمم الصراعات ما بين الأشخاص بشكل متبادل مثل الفعل الجماعي، تعتبر المؤسسات عملية مراقبة الفعل الفردي بواسطة المجتمع و قواعد التوظيف (قواعد العمل) التي تسمح بتحقيق هذه العملية، كما أن العرف هو رأي جماعي يمثل قيدا مفروضا من طرف المجتمع والعرف يأتي من الخبرات الماضية وينتقل من جيل إلى جيل حيث يفرض على كل مشارك في الصفقة[7] وقد جاء كومن Commons 1931 بمصطلح الصفقة ليعبر عن

---

[5] John Corn Wall & Wendy Corn Wall**" Capitalist Devotement in the Twentieth Century :An Evolutionary-Keynesian Analysis"** Published by the Press Syndicate of the University of Cambridge; The pit building trumping ton street, Cambridge , UK ,2004.p117-119.

[6]Malcolm Ruther fored "**Institution in Economics: The Old and The New Institution, Historical Perspectives on Modern Economics"** Published by the Press Syndicate of the University of Cambridge, New York, USA, 1996 p2.

[7]-Soraya Hassan Hossein**" Djibouti : Economie du Développement et Changements Institutionnels et Organisationnels : Préfacée Christian Palloix", Edition** de le harmattan, paris, France 2007, p95, 96-98-99.

الرابط الاجتماعي وحسبه فإن الأفعال الإنسانية هي واقعيا صفقات بدلا من تصرفات إنسانية أو تبادل السلع، وقد عرف الصفقة على أنها نقل الملكية والامتلاك بين الأفراد، والحقوق يجب أن تكون قابلة للتفاوض ما بين الأطراف المعنية، وهكذا دخلت كلمة الصفقة الاقتصاد المؤسساتي القديم اقترح على أن المراقبة الجماعية لصفقات الأفراد يجب أن تكون التركيز الجوهري للاقتصاد المؤسساتي انطلاقا من تعريفه للمؤسسة على أنها " حركة الفعل الجماعي التي تسير الحركة أو الفعل الفردي " ومصطلح الصفقة يشمل حقوق الملكية ما بين الأفراد كما فرق ما بين تحويل الأشياء المادية (كالتبادلات) وتحويل الملكية (الصفقات) وشكل بذلك انطلاقة للدراسات حول حقوق الملكية وتكاليف الصفقات وهذا ما قامت عليه المؤسساتية الجديدة ونظر إلى المؤسسات على أنها تحدد ماذا يجب يفعل الفرد ومالا يفعله، وهكذا يمكن القول بأن فيبلن أشار إلى عادات التفكير والفعل و خاصية تراكم التكنولوجيا بينما كومن ركز الاهتمام على العلاقات الناشئة ما بين الاقتصاد، القانون، مؤسسات، طبيعة الصفقات لفهم الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية.[8]

كما أن فيبلن ينظر إلى الدولة على أنها أداة للثروة والقوة بينما كومن نظر إلى الدولة على أنها عون للحركة الاجتماعية وحل الصراع بين رأس المال والعمل وتحسين التقدم الاقتصادي وكان أفضل من فيبلن حيث وجد بأن الحلول السياسية تعوض الصراع من خلال المشاركة وكل منهما وجد بأن التغيير التكنولوجي يسبب صراعات وأن هذا الصراع يسبب التغيير في المؤسسات السياسية وهذه المؤسسات تؤثر على الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد.[9]

إلى أن الاقتصاد المؤسساتي القديم قد تعرض لانتقادات لاذعة من طرف ماثيوس Matthews 1986، رونالد كوس Ronald Coase 1984، ستيغليس Stiglis 1983 من حيث أن هذا الاقتصاد كان وصفي بشكل واسع، رأى رونالد كوس 1983 بأن الاقتصاد المؤسساتي القديم ومؤسسيه دون نظرية أي أنهم ليس لديهم شيء من أجل مواصلة تقدمهم سوى كمية من المادة الوصفية إضافة إلى ما أفاد به هودسون Hodgson 1991 بأن الاقتصاد المؤسساتي القديم ركز فقط على حالات دراسية وصفية.[10]

2-الاقتصاد المؤسساتي الجديد

ظهر الاقتصاد المؤسساتي الجديد في منتصف القرن 20 م ونظر إلى التنمية والتغيير المؤسساتي على أنها محددة بواسطة منطق التحسين من أجل الاستعمال الفعال للموارد النادرة وأن الهيكل المؤسساتي يحدد

[8] Arturo Hermann **"Institutional Economics and Psycho Analyze: How Can They Collaborate for a Better Understanding of Individual- Society Dynamics?** «Second Edition, Published by Editrice UNI service Torento, printed in Italy, January 2009.p18.

[9] John Corn Wall & Wendy Corn **Wall "Capitalist Devotement in the Twentieth Century: an Evolutionary-Keynesian Analysis"**, op.cit.p119.

[10] Marianne Van Der Steen **"Evolutionary Systems of Innovation: of Veblenian-Oriented Study into The Role of The Government Factor"** Published by Van Goram & Comp B. Printed by Van Groan, Assen, The Netherlands, 1999.p22

اللعبة الاقتصادية خاصة معايير الكفاءة الاقتصادية ويفسر هذا الاقتصاد حضور المؤسسات الاقتصادية الاجتماعية في حقيقة أنها تعرض حلولا أقل تكلفة من أجل تنفيذ بعض المهام[11].

فالأعمدة الأساسية لهذا الاقتصاد هي أعمال كل من رونالد كوس Ronald Coase 1937، أولفير ويليامسون Oliver Williamson 1975، دوغلاس نورث Douglass North 1990 -1981، الذين لم يتخذوا مبادئ الاقتصاد النيوكلاسيكي أساسا كما انتقدوه نظرا لفشله في شرح و تفسير طبيعة المؤسسات و الدور الذي تلعبه في دعم عمليات السوق [12]، فقد تخلى الاقتصاد المؤسساتي الجديد عن الفرضية النيوكلاسيكسة التي تفيد بأن الأفراد لديهم معلومة تامة وعقلانية غير محدودة وأن الصفقات بدون تكلفة وهي فورية ثم افترض هذا الاقتصاد بدلا من ذلك أن الأفراد لديهم معلومة غير تامة وقدرة عقلية محدودة وبسبب هذا يواجهون عدم التأكد حول الأحداث والنتائج الغير متوقعة ويتحملون تكاليف صفقات لاكتساب ومن أجل تقليل الخطر وتخفيض تكاليف الصفقات يقوم الناس بخلق مؤسسات بكتابة وتطبيق الدساتير، قوانين العقود والتشريعات مع ترسيخ قواعد السلوك، معتقدات، عادات الفكر وبتالي يتمحور اهتمام هذا الاقتصاد حول كيفية عمل المؤسسات وتطورها وكيف تشكل الترتيبات المختلفة التي تدعم الإنتاج والتبادل وكيف أن هذه الترتيبات تعمل بدورها على تغيير قواعد اللعبة[13] ، ويصف الاقتصاد المؤسساتي الجديد المؤسسات على أنه يتم اختيارها بواسطة الأفراد.

2-1-رونالد كوسRONALD COASE

الاقتصاد المؤسسي الجديد ظهر أول مرة في مقال "طبيعة الشركة " مع مقدمة واضحة لتكاليف الصفقات حول التحاليل الاقتصادية.

طرح في مقاله سؤال لماذا بعض المبادلات الاقتصادية يتم إجرائها داخل الشركة تحت هيكل الحوكمة الذي يضمن قواعد وأجهزة تنفيذ تدريجي أكثر من أن تكون خاضعة مباشرة آليات السعر في الأسواق وقدم حجة بأنه توجد تكلفة استعمال آلية السعر " تكلفة التفاوض " لكل صفقة تبادل في السوق وبتالي تتواجد الشركات لأنه في بعض الأحيان تكون تكاليف التنسيق الداخلي منخفضة أو أقل من صفقات السوق.[14]

---

[11] Walter Gérard Amedzro st -**Hilaire "L'adaptation Organisationnelle Dans Les Théories Managériales et Sociales"** Presses de L'université de Québec, imprimé au Canada 2011 ; p3.

[12] Haward Stein**"Institutional Theories and Structural Adjustment in Africa " in" The New Institutional Economics and Third Word Development "**Edited by John Harris ,Janet Hunter and Colin M. Lewis Published by Rutledge, London ,Simultaneously Published in USA and Canada by Routledge,1995,p11.

[13] Claude Ménard and Mary Shirley **"Hand book of New Institutional Economics"** Published by Springer-Verlag, Berlin, Heidelberg, Germany 2008.p1-2.

[14] Marianne Van Der Steen **"Evolutionary Systems of Innovation: of Veblen Ian-Oriented Study into The Role of The Government Factor"**, op.cit.p22.

وعرف رونالد كوس Coase 1937 تكاليف الصفقات على أنها " تكاليف استعمال آليات السوق التي تتضمن الإنفاق على البحث عن إشارات سعر نسبية في السوق، التفاوض أو الإمضاء من أجل القيام بالتجارة، المراقبة على تنفيذ العقود وعدة نشاطات أخرى وأفاد بأن "تكاليف الصفقات هي منبع المؤسسات "وأن المؤسسات هي نوع من السلع العمومية لها أيضا عرض وطلب وبتالي يتم إنجاز الترتيب المؤسساتي الجديد فقط عندما يكون العائد المتوقع أكبر من التكاليف المتوقعة.[15]

2-2-أوليفير ويليامسون OLIVER WILLIMSON

الاقتصاد المؤسساتي الجديد طور من طرف ويليامسون فهو أول من جاء بهذا المصطلح وقد إستعمل نفس الفئات التحليلية للمؤسسات والصفقات لكومن، كما أنه يرى بأن الاقتصاد المؤسساتي القديم ليس لديه نظرية وقد قدم مصطلح العقلانية المحدودة والانتهازية، فالعقلانية المحدودة تشكل عدم كمال مؤسساتي وهذا يسبب مشاكل ليس فقط فيمل يتعلق بالقواعد السلوكية للمؤسسات ولكن أيضا على تنفيذ وتقوية القواعدWilliamson 1985، كما عرف الصفقة على أنها " سلعة أو خدمة وهي محولة عبر أوجه متفرقة التكنولوجيا، فالصفقات تظهر من خلال عدة أعوان اقتصاديين باحثين، مصنعين رأسماليين، عمال، موردي المواد الأولية و منتوجات وسيطة.[16]

وأشار إلى أن حق الملكية يتكون من حق استعماله، تغيير شكله وتحويل بعض أو كل الحقوق، ومحيط يتصف بوجود تكاليف الصفقات ووجود عدم التأكد وعدم تناظر المعلومات فإن الملكية تأثر على الحوافز الاقتصادية وهكذا تؤثر على النواتج السلوكية والاقتصادية.[17]

2-3-دوغلاس نورث Douglass north

أشار دوغلاس نورث 1995 إلى أن الاقتصاد النيوكلاسيكي يعتبر أن السلع هي متجانسة، والتبادل يقوم ببساطة على السعر الذي يتم تحمله عند تبادل السلع، هذه الصفقات تتميز ببائع ومشتري مجهولين يأتون معا وفي نفس الوقت يقومان بإتمام جميع جوانب التبادل (تحويل سلع وخدمات ترافق حقوق الملكية والدفع)وليس هناك خسائر، لا تكاليف إشراف ولا مراقبة، تباع السلع دون نفقات تسويق وجاء الاقتصاد المؤسساتي الجديد ليخفف من صرامة هذه الافتراضات ويرى بأن العالم الحقيقي يتميز بالمعلومة الغير تامة

[15] Yan Wen Wu **"Advanced Technology in Teaching -Proceeding of the 2009 3rd International Conference on Teaching and Competational Science (wtcs 2009)"**published by Springer - Verlag Berlin Heidelberg typest by Scientific publishing services purltd, Chennai India, 2009, p20.

[16] Roberto Capello and Peter Nijkamp **"Hand book of Regional Growth and Development Theories "**published by Edward Elgar publishing limited Uk , USA,2009. p446.

[17] Roberto Capello and Peter Nijkamp ,op. cit. p447.448

والقدرة الذهنية المحدودة لمعالجة المعلومات التي تقود الكائن الإنساني الذي خلق مؤسسات تكون شروط التبادل.[18]

3-أهم تعاريف المؤسسات:

خلال وبعد الفترة التي نشطت أعمال الاقتصاد المؤسساتي القديم والجديد برزت عدة تعاريف للمؤسسات من أهمها:

3-1-دوغلاس نورث Douglass north

المؤسسات تؤثر على الأداء الاقتصادي من خلال تحديد" جنبا إلى جنب مع التكنولوجيا المستخدمة" تكاليف المعاملات والتحويل " الإنتاج " إذا المؤسسات هي قواعد اللعبة والمنظمات هم اللاعبون، اللاعبون هم مجموعة من الأفراد المنخرطين في نشاط هادف.

3-2-والتون هاملتون 1932Walton hamilton

المؤسسات هي طرق تفكير أو خلق بعض الأداءات المتضمنة في عادات المجموعة أو أعراف الشعب[19].

3-3-ألان شميد Alan shmid 1972

المؤسسات هي مجموعة من العلاقات المنظمة ما بين الناس والتي تعرف بحقوقهم وتعرض حقوق الأخرين إضافة إلى الامتيازات والمسؤوليات.[20]

3-4-صندوق النقد الدولي imf 2003

عرف المؤسسات على أنها وحدات تنظيمية خاصة، خدمات إجرائية وأطر تنظيمية.

3-5-تعريف شامل:

ومن كل تلك التعاريف يمكن إستخراج تعريف عام للمؤسسات على أنها القواعد الرسمية والغير رسمية التي تقود سلوك الأفراد في تفاعلاتهم وعلاقاتهم بشكل مقيد وملزم بهدف التعريف بحقوقهم وتخفيض تكاليف

[18]Dominik F. Schlsstein **"Institutional Change in Upstream Innovation Governance: The Case of Korea"**, published by Peter Langgm., GMBH, Frank furt, Germany, 2010.p51.

[19] Geoffrey M. Hodgson **"Institutions and Habits " in" Encyclopaedia of Political Economy"** edited by Philip Anthony O' Hara ,Volume 1, Published by Rutledge, London ,UK ,first published in1999, reprinted in 2001.P535

[20] Oliver E .Williamson **"The Mechanisms of Government"** Published by Oxford University Press, New York, USA, 1996, Without Pages.

الصفقات إضافة إلى تقليل عدم التأكد والمشاكل التي قد تواجههم والمؤسسات تختلف عن المنظمات التي عرفها نورث على أنها مجموعة من الأفراد مقيدة بواسطة بعض الأغراض المتنوعة لتحقيق الأهداف.[21]

المطلب الثاني: الجوانب الأساسية للإطار المؤسساتي

1-المحيط المؤسساتي والترتيبات المؤسساتية

فالمحيط المؤسساتي أو المؤسسات الخارجية هي أقرب لتعيين القواعد الأساسية للسلوك أما الترتيبات المؤسساتية أو المؤسسات الداخلية هي أقرب لإنشاء هياكل مؤسساتية داخل إطار القواعد الأساسية.

1-1-المحيط المؤسساتي:

يشير إلى القيم الرسمية والغير رسمية والقواعد الأساسية للمجتمع مثل التقاليد، الأعراف، الدين وحسب نورث وديفيس North& Davis 1970 فإنه يعرف من خلال مجموعة أساسية سياسية، اجتماعية وقانونية التي تهدف لإقامة وإنشاء أسس الإنتاج، التبادل والتوزيع[22]، يعرف أيضا المحيط المؤسساتي على أنه مجموعة القواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي والسياسي.

كذلك هو مجموعة واسعة من المؤسسات التي تظهر فيها الصفقات[23]، كما يصف المحيط المؤسساتي حقوق الملكية، آليات التنفيذ، السلوكيات الإنسانية، علاقات القوة في الاقتصاد ويتضمن أيضا المعتقدات مثل الأديان، الأعراف، الثقة، الشرعية ويحدد هياكل الحكومة والأنظمة القانونية، هذه العناصر المؤلفة للمحيط المؤسساتي تقدم هياكل تكون فيها القرارات الاقتصادية، أفعال (بيع، شراء، تفاوض) الصفقات والتدفقات (الناتجة عن هذه الصفقات) غير متجزأة.

1-2-الترتيبات المؤسساتية

هي ترتيبات ما بين الوحدات الإقتصادية التي تحكم وتسير الطريقة التي بواسطتها تتعاون هذه الوحدات أو تتنافس، فهي تقدم فيه الهيكل الذي يتنافس فيه أعضاء المجتمع فرديا أو جماعيا،[24] كما أن الترتيبات

---

[21] Dominik F. Schlsstein **"Institutional Change in Upstream Innovation Governance: The Case of Korea"**, op. cit. p5.

[22] R.Martia Saleth, Ariel Dinar **"The Institutional Economic of Water: Across- Countries Analysis of Institutions and Performance"**,a Co Publication with the World Bank, Published by Edward Elgar publishing limited , Chaltenhan; Uk ,Northampton Ma, USA, reprinted and Bound in great Britain by MPG books ltd bodwin ,Cornwall, UK ,2001.p25.

[23] Guido Van Huy Len Broeck, Anne Vuylsteke And Wim Verbeke**" Public Good Markets "**in **" Institutions and Sustainability**: Political Economy of Agriculture and The Environment- Essays in Honor of Konard Hagedorn" Edited by Volker Beckman- Matina Padmana Bhan, Published By Springer Science+ Business Media, Germany, 2009. p 17.

[24] R.Martia Saleth, Ariel Dinar **"The Institutional Economic of Water: Across- Countries Analysis of Institutions and Performance"**, op. cit.p2.

المؤسساتية يمكن أن تقدم الآلية التي يمكن أن تأثر في تغيير القوانين أو حقوق الملكية، إضافة إلى أنها تتعلق أكثر بتفاصيل المنظمات.

فالترتيبات المؤسساتية تختلف عن المحيط المؤسساتي فهي تصف مجموعة الهياكل التي تسير تخصيص وتبادل الموارد من خلال صفقات خاصة ويمكن التفريق مابين 3 فئات واسعة للترتيبات المؤسساتية وهي التبادل، التدرج الهرمي (الشركات)، الأسواق مع عدة أشكال هجينة تجمع عناصر من كل واحد وتسمى أيضا بهياكل الحكومة، وهي الهياكل الداعمة للصفقات.[25]

2-أنواع المؤسسات

2-1-تصنيف دوغلاس نورث 1990

حسب نورث North 1990 فإن المؤسسات تعرف على أنها القواعد والإجراءات التي تقوم بهيكلة التفاعل الاجتماعي عن طريق تقييد وتمكين سلوك الأعوان وهذا التعريف يشمل كل من المؤسسات والقواعد الرسمية والغير رسمية.

بعض الاقتصادين والسياسيين قاموا باستخدام تصنيف إجتماعي للدولة، تمييز وكلات الدولة وتنفيذ الدولة للقواعد على أنها مؤسسات رسمية وللمنظمات والأعراف التي تشكل المجتمع المدني بما يشمل الدين، الأخلاق، جمعيات المجتمع المدني على أنها مؤسسات غير رسمية هؤلاء الأشخاص يتمثلون في:

أ-المؤسسات الرسمية: صنف نورث 3 أنواع من القواعد الرسمية التي تحكم العلاقات داخل المجتمع التي تعرف بشكل واسع الهيكل التدرجي للسياسة وقاعدة هيكل قراره الأساسي وهي:

-القواعد الاقتصادية التي تعرف حقوق الملكية، وهي حزمة من الحقوق على استعمال الملكية والدخل المشتق من الملكية والقدرة على نقل الأصل أو المورد.

- العقود التي تتضمن مثلا ترتيبات خاصة في التبادل وتسهل هذه القواعد مع بعضها التبادل الاقتصادي والسياسي.[26]

- إن المؤسسات الرسمية هي قواعد وإجراءات مخلوقة ومبلغة ومنفذة من خلال قنوات مقبولة بشكل واسع وخرق هذه القواعد يترتب عنه عقوبات ذات مصداقية مثل خسارة العمل.

[25]Louis H. G. Slangen and Nico. B. P. Polman " **Environmental Co-operation: A New Institutional Arrangements Of Farmers**" in" Environmental Co-operation And Institutional Change: Theories And policies For European Agriculture "Edited By Konard Hagedorn, Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK,USA ,2002. p7.

[26] Nicholas Mer Curo & Steven G. Medema **"Economics and the Law: From Posner to Post Modernism"** Published By Princeton University Press, New Jersey, USA, 1997. p 132.

ب-المؤسسات الغير رسمية: استخلص نورث بأن القواعد الغير رسمية والمؤسسات الغير رسمية هي منتوج النماذج العقلية الذهنية للأفراد معنيين.[27]

2-2-تصنيفات أخرى

وهناك تصنيفات أخرى حسب كل من:

-Economic social commission for western Asia 2001-2003

-Arthur Schneider 2008

وهذا التصنيف يتضمن الأنواع التالية من المؤسسات:

مؤسسات سياسية، اقتصادية، قانون؛

أ-المؤسسات السياسية:

وهذه المؤسسات تعرف بهيكل الدولة وتقود إلى خلق وتقوية المؤسسات الاقتصادية خاصة السياسية الاقتصادية وأدواتها الإدارية، كما تؤكد على سلوك السياسيين، الأطراف السياسية، الناخبين.

ب-المؤسسات الاقتصادية: هذه المؤسسات تشمل مجموعة القواعد التي تعرف الإنتاج، التخصيص وتوزيع السلع والخدمات في المجتمع[28]، كما تتكون هذه المؤسسات من حقوق الملكية والعقود فالدولة تحدد قانون العقد وتخلق حقوق الملكية من خلال قانون الملكية لأجل ذلك تصبح مسؤولة عن إنفاذ وتوفير الظروف الملائمة لعمل المؤسسات الاقتصادية وتشمل حقوق الملكية، قانون العقد، قانون مكافحة الاحتكار.

ج-المؤسسات القانونية: التي تشير إلى نوع النظام القانوني، آلية تنفيذ حقوق الملكية والأصول القانونية، وإصلاح المؤسسات القانونية يمس بالدرجة الأولى النظام القضائي، المحاكم، قوانين الاستثمار والتشريعات وكذا مؤسسات حماية حقوق الملكية [29]

د-المؤسسات الاجتماعية: هي التي تحدد النواتج الصحية والتعليمية كذلك ترتيبات الحماية الاجتماعية وتتضمن إعادة توزيع الموارد وتغيير الأبعاد المختلفة لعدم المساواة.

---

[27]ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية، 2006-2007، ص: 58.

[28]Arthur Schneider "**Trade, Growth and Institutional Change**: British Imperialism Revisited" Published By Proquest LLC, UMI Microform 3325626, USA, 2008 p 90.

[29]Economic and Social Commission For Western Asia" **Surgery Of Economic And Social Development In The ESCWA Region 2001-2002**: partII ,Reform Of Economic Institutions in ESCWA Member Countries With Egypt And The Syrian Arab Republic As Case Studies ",Published By United Nations ,Printed in ESCWA, Beirut, Lebanon ,March, 2003, p2.

3-التغيير المؤسساتي والتكييف المؤسساتي

3-1-التغيير المؤسساتي

وصف فيبلنVeblen التغيير المؤسساتي على أنه يظهر مباشرة من صراع ما بين التكنولوجيا الجديدة يفترض دائما أنها خارجية والمؤسسات المتواجدة التي تعمل على تأخير أو إعاقة تطبيقها فالتغيير التكنولوجي يوجد لتغيير وتحويل الأداء الاقتصادي، والأداء المتغير سيحفز التغيير المؤسساتي وهذا سيقود إلى حلقة جديدة،[30] بالإضافة إلى أن التغيير المؤسساتي يشير كذلك إلى التغيير في الأفكار التي تسير المؤسسات وعندما تتغير هذه الأفكار فان القواعد والممارسات تتحول كذلك.

وحسب نورث North 1990 المؤسسات هي قواعد اللعب والمنظمات هم اللاعبون ، فالتركيز الخاص للمنظمات على الترتيبات المؤسساتية يكون من أجل تسليط الضوء على دورها كأعوان للتغيير المؤسساتي، فالقواعد تحدد ناتج اللاعبين أو الأعوان كأفراد وكمنظمات وهذه الأخيرة يمكن أن تغير القواعد بالاعتماد على حصتهم النسبية من الناتج ، فالترتيبات المؤسساتية تؤثر على التغيرات في المحيط المؤسساتي[31] وقد أشار كل من نورث وأرثور دازان إلى أن النماذج العقلية هي مشتركة ومتقاسمة بواسطة الاتصال (نقل وتبادل المعلومات) الأمر الذي يسمح بخلق الأيديولوجيات والمؤسسات فهذه الأخيرة تعتبر أنظمة مبتكرة إنسانيا.

يكون هناك تغيير مؤسساتي عندما يكون من المفيد القيام بهذه التغيرات كما تحدد تكلفة التغيير المؤسساتي بواسطة عوائد العوامل المستخدمة في هذا الابتكار ومخزون المعرفة وهذا الأخير يتضمن المعرفة المملوكة من طرف المجتمع حول تصميم المؤسسات كما أن مخزون المعرفة يتأثر بالخبرة، فالتغيير المؤسساتي يمكن أن يظهر عندما تفشل المؤسسات المتواجدة في تلبية المتطلبات التي من أجلها تم تشكيلها، ودراسة التغيير وتحتاج لملاحظة الأفراد والمجتمعات في نقاط مختلفة من الزمن.[32]

التغيير المؤسساتي يمكن أن يكون مفاجئ وحاد خاصة في تلك الدول التي عانت من الحروب مثل جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق التي شهدت انهيار النظام السياسي والاقتصادي والذي تم استبداله بنظام جديد في السنوات القليلة الماضية فقد تحولت هذه الدول من الاقتصاديات المسيرة إلى اقتصاديات السوق ومن الحزب الواحد إلى حكم القلة(الأوتوقراطية) وإلى تعدد الديمقراطيات، إضافة إلى الدول النامية

---

[30]John Corn Wall & Wendy Corn Wall, **" Capitalist Development in The Twentieth Century** :an Evolutionary- Keynesian Analysis" ,op.cit.p11

[31] R.Martia Saleth, Ariel Dinar **"The Institutional Economic of Water: Across- Countries Analysis of Institutions and Performance"**, op. cit. p2.

[32] Mohamed Asif Khan **"Changes in The Socio- Economic Structure in Rural North -West Pakistan "** Published By Wissenschafts Verlag Vank Kiel KG ,Germany, 2007.p3

الأخرى التي تحولت من الاشتراكية الاقتصادية إلى اقتصاد السوق وتطلب هذا التحويل الإطار المؤسساتي من أجل الخدمة الجيدة لاقتصاد السوق [33]

أشار نورث إلى أن التكييف المؤسساتي هو قدرة المؤسسات على النظر المسبق للتغيرات لاجتماعية وتعميم حوافز تسهل ضبط الأعوان مع تلك التغيرات.

3-2-التكييف المؤسساتي

عرف أولسن Olsen 1997 التكييف المؤسساتي على أنه الإحلال الطويل المدى للممارسات والهياكل القائمة مع أخرى جديدة فهذا الإحلال يمس جزء من المؤسسات.

فالتكييف المؤسساتي هو الاستراتيجية التي ضمنها يمكن أن يتم تحسين المؤسسات المتواجدة أو البناء عليها لإنشاء مؤسسات أخرى وليس استبدالها كليا بمؤسسات جديدة، فالتكييف المؤسساتي يأخذ مكانه في تغيير المناخ من خلال إنشاء شبكات شديدة الارتباط بالقيادة والتخطيط.

مثلا هناك قوى تدفع المنظمات في شعب ما لتبدو مشابهة لشعوب أخرى وهناك 3 آليات للتكييف المؤسساتي وهي كما يلي:

أ-قوى التقليد: التي تظهر كإجابة على عدم التأكد أين يكون من المبهم ما هو الشيء الذي يقود إلى تحقيق الأهداف المرغوبة وأحيانا الأهداف نفسها تكون غير واضحة، وسبب هذا هو عدم اليقين الذي يحث على نسخ منظمات أخرى.[34]

ب-القوى القهرية: هي تلك الضغوطات الخارجية المتوجهة نحو المنظمات لاتخاذ هياكل وتقنيات أو سلوكيات مشابهة وبتالي تصبح مقبولة كالقانون في المحيط مثلا فرض الحكومة لاتخاذ أجهزة مراقبة تلوث جديدة وهذا لاسيما في حالة اعتماد منظمة على أخرى أو حالة سيطرة عوامل مثل لقواعد، القوانين، العقوبات.

ج-القوى المعيارية: وهي ضغوطات التغيير من اجل تحقيق معايير احترافية واتخاذ تقنيات لمواكبة المجتمعات التي تتمتع بها وتكون فعالة ومن أنواع التغيير المؤسساتي نجد: التكييف المؤسساتي الذي يشرح كيف ولماذا تتفق المؤسسات والمنظمات مع القوى في المحيط المؤسساتي، فالمنظور التكيفي يرى بأن الضغوطات المحيطية المؤسساتية هي التي تدعو إلى ضرورة التكيف معها والتكيف المؤسساتي يركز على

[33]Economic and Social Commission for Western **Asia "survey Of Economic and Social Development in the ESCWA Region 2001-2002: partII, Reform of Economic Institutions in ESCWA Member Countries with Egypt and the Syrian Arab Republic as Case Studies**", 2003,op. cit. p2.

[34] Richard L. Draft, Jonathan Murphy, Hughi Wilmot "Organizations Theory and Design" Published by Cengage Lear ning EMEA, Printed in Singapore, 2010. p203.

إعادة إنتاج الترتيبات المؤسساتية ما بين الأعوان المؤسساتيين من خلال العملية التكيفية، كما يتضمن التكييف المؤسساتي إصلاح المؤسسات العالمية.[35]

إذا يتمثل التكييف المؤسساتي في قدرة المؤسسة على توقع التغييرات الاجتماعية ومجاراتها أو على الأقل تعميم حوافز لتسهيل تعديل الأعوان مع هذه التغيرات.

المطلب الثالث: النظريات المؤسساتية الجديدة

قامت المدرسة المؤسساتية الجديدة على عدة نظريات أتى بها رواد هذه المدرسة نذكر منهم رونالد كوس و ويلايمسون وفيما شرح هذه النظريات:

1-نظرية تكاليف الصفقات Transaction cost theory

ونخص بالذكر المساهمين في النظرية في الاقتصاد المؤسساتي القديم " كومن " ومن الاقتصاد المؤسساتي الجديد كل من " كوس " و " ويلامسون "

1-1-جون كومن John r commons

في تحليله للرغبة الإنسانية جاء بمصطلح الصفقة التي تعتبر بالنسبة له الرابط الاجتماعي وعرفها على أنها نقل الملكية والامتلاك بين الأفراد، حقوق الملكية والحرية المخلوقة من طرف المجتمع، والحقوق يجب أن تكون قابلة للتفاوض ما بين الأطراف المعنيين حتى قبل إنجاز العمل[36]، كما طبق مفهوم الصفقات على امتلاك أو إنشاء الملكية الملموسة والغير ملموسة وفرق ما بين تحويل الأشياء المادية كالتبادلات وتحويل الملكية كالصفقات وقدم التصنيف التالي للصفقات:

[35] Andrew H. Vande Ven & Jimothy J. Hargrave **"Social Technical and Institutional Change**: A Literature Review and Synthesis" in "Handbook of Organizational Change and Innovation «Edited by Marshall Scott Poole, Andrew H .Van de Ven, Published by Oxford University Press, New York, USA, 2004. p 29

[36] Soraya Hassan Hossein " **Djibouti : Economie du Développement et Changements Institutionnels et Organisationnels** : Préface de Christian Palloix" Edition de le harmattan, Paris, France 2007.op. cit.p81

جدول رقم (1-1): أنواع الصفقات حسب " جون كومن "

نوع الصفقة	تفاوضية	إدارية	مقننة
مكان الصفقة	السوق	شركة خاصة	منظمة غير سوقية مثل المحكمة
المبدأ التوجيهي	الندرة	الفعالية	العدالة
نوع التأثير ما بين الوكلاء	إقناع، إكراه	الأمر والطاعة	حجج ومرافعات
القاعدة الجماعية	حقوق الملكية	قاعدة العمل	قرار متسلط

المصدر:

Muriel maille Fert « **l'économique du travail : concept, débats et analyses** » 2éme Edition, la Valois- Perret (Hauts de série): study rama, studyrama jeunes éditions, France, 2004-p24.

1-2-رونالد كوس RONALD COAS

قام كوس في مقال له سنة 1937 تحت عنوان طبيعة الشركة بطرح السؤال التالي: لماذا يتم إجراء بعض المبادلات الاقتصادية داخل الشركة عوضا عن خضوعها لأليفات السعر في السوق؟ وكانت الإجابة أن هناك تكاليف مرافقة لاستعمال آلية السعر وهي تكاليف التفاوض، إنهاء العقد وهذه التكاليف هي أكبر من تكاليف التنسيق الداخلي للشركة وبسبب تكليف الصفقات هذه توجد الشركات[37].

وقد عرف كوس الصفقات على أنها تكاليف إستعمال آليات السوق وتتضمن الإنفاق على البحث، التفاوض والإمضاء من أجل إنجاز التجارة، المراقبة على تنفيذ العقود وهو يعتبر أن تكاليف الصفقات هي منبع المؤسسات، وأضاف إلى أن نظرية تكاليف الصفقات ترتكز حول العلاقة ما بين الشركة والسوق أي التركيز حول الميزة المقارنة ما بين هياكل الحوكمة البديلة (الشركات) والأسواق وليس الميزة التنافسية ما بين نفس هياكل الحوكمة (المنافسة ما بين الشركات).

1-3-الولفير ويلامسونO-Williamson

عرف أوليفير ويلايمسون في مؤلفيه: الأسواق والتدرجات الهرمية 1975 والمؤسسات الاقتصادية للرأسمالية 1985 تكاليف الصفقات على أنها تكاليف تشغيل النظام الاقتصادي وأشار إلى أنها تعادل الاحتكاك في العلوم الطبيعية[38]، كذلك عرف الصفقة على أنها السلعة أو الخدمة المحولة عبر أوجه متفرقة

[37]Marianne Van Der Steen "**Evolutionary Systems of Innovation**: A Veblen Ian-Oriented Study into the Role of the Government Factor", op. cit. p224.
[38] Michael Dietrich "**Transaction Cost Economics and Beyond towards a New Economics of The Firm** "Published by Rutledge, London, UK, 1994 .p21.

التكنولوجيا وتظهر الصفقات من خلال الأعوان اقتصادين، باحثين، مصنعين، عمال، موردي المواد الأولية والسلع الوسيطة وظهور هذه التكاليف ناتج عن فشل السوق.

1-4-دوغلاس نورث D-NORTH

عرف نورث تكاليف الصفقات على أنها تكاليف قياس ما هو متاجر به كذلك تكاليف المرافقة للتجاوب مع الاتفاقيات، عموما لا يوجد تعريف محدد لهذه التكاليف لكن هناك اعتراف بأنها التكاليف المرافقة لعقود الإنشاء (التأسيس)، المراقبة والتنفيذ وأشار كذلك إلى أنها تكاليف الحصول على المعلومات وتنفيذ الاتفاقيات، والمفاهيم النيوكلاسيكية لتكاليف الإنتاج يجب أن يتم توسيعها لتتضمن تكاليف الصفقات.[39]

2-نظرية حقوق الملكية Property rights theory

كلمة الملكية مشتقة من الكلمة اللاتينية Propretés ما يمتلكه الشخص هو ملكيته والملكية هي المراقبة من طرف الشخص على أشياء مادية معروفة بواسطة المجتمع، ومنه فإن حقوق الملكية تعني سلطة الأفراد معينين لاختيار إستعمال سلعة ما ضمن فئة من الإستخدامات الغير ممنوعة كما تعرف من الذي له أي حقوق قرارات حول سلعة ما كذلك تغطي الملكية أيضا السلطة على إستعمال الأصول. [40]

حقوق الملكية على أنها الحق المعترف به إجتماعيا كما عرف كل من1973 Demsetz و Alchian لاستعمال المورد كما أشار إلى بعض التغيرات في حقوق الملكية المكلفة والتي تتضمن تكاليف الصفقات فمدخل حقوق الملكية يركز على علاقات الملكية في المجتمع وهذا المدخل يعرف الملكية على أنها حزمة تشمل الحقوق التالية: حق إستعمال السلعة، حق ربح دخل من السلعة، حق تغيير جوهر السلعة وحق نقل السلعة، أي حق إستعمال ملكية الشخص داخل حدود القانون، الحق في إستعمال شيء تابع لشخص أخر لكن ليس إيجاره، بيعها أو تغيير نوعيتها وهناك حالة الرهن التي تتضمن حق الإحتفاظ بشيء تابع لشخص أخر لكن ليس إستعماله وهناك حالات إستثنائية تسمح بحق التعدي على ممتلكات الآخرين مثل حق عبور أرض شخص أخر[41]، ويعرف نظام حقوق الملكية في النظام الاقتصادي وضعية الأفراد مع إحترام إستعمال الموارد النادرة.

ولقد وجهت عدة إنتقادات لهذه النظرية منها:

محاولة هذه النظرية لإنتاج نظرة بسيطة، تفاؤلية وظيفية لظهور المؤسسات وطبيعتها.

---

[39] Graeme Donald Snooks" **The ephemeral Civilization :Exploding the Myth of Social Evolution** "Published by Rutledge, London,UK,1997,p88

[40] Nicholas Boccard " **Industrial Organization, A Contract Based Approach**" IOCB Book ,2010.p375

[41] Svetozar Pejovich "**The Economics of Property Rights**: Towards a Theory of Comparative Systems «International Studies in Economics and Econometrics, Published by Kluwer Academic Publishers, The Netherlands, 1990, p27-28.

لقد قامت هذه النظرية بتقديم تكاليف صفقات غير كمية مما يتطلب حجج موثوقة لتدعمها.

3-نظرية الوكالة Agency Théorie

أشار Berle& Means 1932 في مؤلفهما الشركة الحديثة والملكية الخاصة إلى أن تشتت الملكية مع إتساع عدد حاملي الأسهم الذين لا يمكن لهم ممارسة قوة حقيقية على الشركة يسبب ظهور تصنيف ما بين فئتين: ملاك بدون مراقبة ومراقبين (مدراء) بدون ملكية كما أشار إلى أنه من غير الواقعي أن يعمل المدراء دائما من أجل مصالح وفوائد الشركة وهذا يعتمد على الدرجة التي تتماشى فيها مصالح المراقبين مع مصالح الملاك. [1]

وتوصل كل من Meckling & Jensen 1976 إلى أن الوكلاء لا يسعون على نحو كاف لمصالح المالك وبتالي عندما يفترض أن الوكلاء هم ذو مصلحة ذاتية وإنتهازين ويتصف المحيط بعدم التأكد والمعلومات الغير تامة، وتبين نظرية الوكالة أن التفويض يكاد يكون مشحونا دائما بمشاكل ومصحوبا بتكاليف الوكالة، كما أشار إلى أن تكاليف الوكالة تتمثل في تكاليف المراقبة وأدوات الحوافز إضافة إلى الخسائر التي لا يمكن تجنبها ونتيجة لهذه التكاليف تظهر مشاكل الاختيار العكسي والخطر المعنوي.

3-1-الاختيار العكسي (سوء الاختيار): تظهر عندما تعمل جهة واحدة بشكل انتهازي قبل الدخول في العقد ومباشرته مثلا قيام المدراء بإستثمار أموال الملاك في مشاريع تمنحهم علاوات ولكن لا تضيف أي قيمة اقتصادية للشركة وفي هذه الحالة يكون للمدراء خيار عكسي في إتخاذ القرارات مقارنة بما يفضله الملاك.[2]

3-2-الخطر المعنوي (الأخلاقي): ويظهر عندما تعمل فئة بشكل إنتهازي بعد أن يتم إمضاء العقد حيث يوجد دائما إغراء الغش والمطالبة بأكثر مما تم الاتفاق عليه في العقد.[3]

[1] Marianne Van Der Steen "**Evolutionary Systems of Innovation**: A Veblen Ian-Oriented Study into the Role of the Government Factor", op. cit. p22.
[2] Conor Vibert "**Theories of Macro Organizational Behavior**: A Hand Book of IDEAS and Explanations" Published by M Sharpe, Printed in USA, 2004. p4.
[3] Philippe de T'Serclaes, Nigel Allands "**Mind in The Gap: Quantifying Principal- Agent Problems in Energy Efficiency**"Published by OECD /IED (International Energy Agency), Paris, Codex, France, 2007.p28.

المبحث الثاني: مدخل إلى مناخ الأعمال

أقدمت مؤسسة التمويل الدولية أحد الخمسة المؤسسات المشكلة لمجموعة البنك العالمي على تقديم مؤشر يتعلق بنوعية القانون، وهو عبارة عن مقاربة جديدة للقياس تستند على تقييم القانون والتنظيم تحت اسم مؤشر أداء الأعمال أو مثلما يسميه البعض مؤشر مناخ الأعمال، والذي يعد دراسة سنوية للبيئة القانونية التي تمارس في خضمها المؤسسة نشاطها العام؛ من خلال تقييمه لمدى تأثير القواعد القانونية والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على القطاع الخاص.

المطلب الأول: ماهية مناخ الأعمال

1-تعريف بيئة الأعمال:

لقد تطور مفهوم بيئة الأعمال تدريجيا الى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية الى الترويج للقطر وللفرص الاستثمارية.

هناك الكثير من التعاريف لبيئة الاعمال، يمكننا الإشارة الى تعريفين فقط هما:

-تشير بيئة الأعمال الى: " مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية المؤثرة على حركة رؤوس الأموال ووجهتها وتوجهاتها. "[1]

- ويعرف البنك العالمي بيئة الأعمال بأنها مجموعة من العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص العمل، والتوسع، وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلا تأثيرها على التكاليف، والمخاطر والعوائق أمام المنافسين.[2]

ومنه فان تعبير مناخ الأعمال أو مناخ الاستثمار هو تعبير واسع – وأحيانا غير منضبط – ولكنه يشمل كل العناصر التي يمكن أن تؤثر في جاذبية الاستثمار بالنسبة لجمهور المستثمرين في مكان ما بالمقارنة مع غيرها من الأماكن، وعندما يتم الحديث عن مناخ الاستثمار فإن الأمر يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توافر البنية الأساسية والبعض الاخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية

[1] السيسي صلاح الدين حسن، **الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم**، عالم الكتاب، القاهرة، مصر، 2003، ص: 32.

[2] زايري بلقاسم، بلحسن هواري، **تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الاعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة لملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17و18 أفريل 2006، ص: 13.

والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، وهكذا نجد انفسنا أمام مفهوم مركب ومتطور، فقد تكون عناصر هذا المناخ مناسبة في فترة معينة، وإذ بها ليست كذلك في فترة أخرى نتيجة للتطورات التي لحقت الدول والمناطق المنافسة، فمفهوم " المناخ الاستثماري أو بيئة الاعمال " هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والأيدولوجية وكذلك التكنلوجية والتنظيمية.

وبشكل عام يمكن إدراج مفهوم " المناخ الاستثماري أو بيئة الاعمال " المناسبة تحت عنوانين كبيرين أحدهما متعلق بمدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي ويرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين، والثاني يتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة المخاطرة، فالقرارات الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات والشركات الاقتصادية ليست عملية ارتجالية، بل تأخذ بعين الاعتبار البيئة المناسبة للأعمال من أجل مواجهة كل الاحتمالات واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

إن تقارير أداء الأعمال للبنك العالمي هي أبعد من أن يهمل أثرها، ليس فقط من وجهة النظر الأكاديمية، ولكن أيضا وخاصة من وجهة نضر براغماتية من قبل صناع القرار السياسيين والمشرعين في العالم عامة والجزائر خاصة.

إلى أنه وقبل الخوض في أبعاد هذا الموضوع تقتضي منا الحاجة توضيح بعض المفاهيم، وهي تلك المتعلقة بمناخ الاستثمار ومناخ الأعمال وبيان العلاقة الرابطة بينهما.

2-بالنسبة لمفهوم مناخ الاستثمار:

يعد هذا المفهوم الأقدم من حيث الاستعمال، والذي ظهر مع بداية الانفتاح الاقتصادي، أين فتح المجال امام القطاع الخاص لكونه مكمل ضروري وفعال للتنمية، ومن بين التعاريف نجد:

تعريف دريد محمد السامرائي بأنه مجل الأوضاع القانونية، الاقتصادية، والاقتصادية، والسياسية والاجتماعية المكونة للبنية التي تتم فيها عملية الاستثمار.[1]

كما عرفه تقرير الاستثمار العالمي بأنه: تلك الظروف والعوامل المؤثرة على توطين الاستثمار الأجنبي المباشر، واتجاهه كالظروف السياسية السائدة ومدى استقرارها، والعوامل الاقتصادية ودرجة التوازن، والاختلال فيها، والنظام القانوني ومدى وضوحه واستقراره.[2]

1 محمد السامرائي، **الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية**، الطبعة الأولى، بيروت، 2004، ص: 76.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير حول مناخ وحجم الاستثمارات في الدول العربية**، سنة 1996 ص: 1-2.

كما يعرف قانون الاستثمار في الجزائر الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بأنه اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.

- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية
- استعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية [1]

في حين عرفه آخرون بأنه عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي الى إشباع حاجات اقتصادية.[2]

كما يعرف أيضا على أنه النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الاصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة، عموما وعلى ضوء التعاريف المقدمة يمكن القول بأن الاستثمار لا يعدو أن يكون سوى رأسمال نقدي أو عيني، مادي أو معنوي، مملوك من طرف أفراد أو اشخاص معنوية أجنبية أو وطنية بغرض المساهمة في نشاط اقتصادي وتجاري في بلد معين بقصد الحصول على عوائد مجزية.[3]

وبذلك يمكن اعتبار مناخ الاستثمار أنه:

مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتم فيها عملية تقديم وتوظيف رؤوس الأموال الوطنية أو الأجنبية والذي يكون إما في إطار:

- اقتناء أصول من أجل استحداث نشاطات جديدة او توسيع قدرات الإنتاج، أواعادة التأهيل أو الهيكلة؛
- المساهمة النقدية أو العينية في رأسمال الشركة في إطار عملية الخصخصة الكلية أو الجزئيةوهذا بغرض تحقيق هدف معين.

[1] القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، 2016، العدد 46، ص 18.

2 موسى بودهان، **القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية**، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها، الجزائر، دار مدني، 2006، ص: 10.

[3] دريد محمد السامرائي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 52.

3-بالنسبة لمناخ الأعمال: فهو مفهوم أكثر حداثة من قرينه مناخ الاستثمار كما أن القانون لم يتطرق إلى تعريفه، ومع ذلك فإن استخدامه تناما بشكل كبير مع ظهور تقارير أداء الأعمال للبنك العالمي أين اعتبر مناخ الأعمال هو سهولة ممارسة الأعمال وإلا الحرية المثلى لاستثمار شركة أجنبية.

وللفهم الجيد لهاذا المفهوم وتمكين مقارنته بمناخ الاستثمار وجب علينا التفصيل فيه أكثر، فمناخ الأعمال مكون من شقين أو مصطلحين الأول المناخ والثاني الأعمال.

3-1-المناخ: يمكن عريف المناخ على أنه " تلك الظاهرة المعقدة، أين يتدخل في عناصرها اعتبارات سياسية واقتصادية ومالية وقانونية وإدارية بل حتى ثقافية ونفسية".[1]

بعبارة أخرى هو ذلك الكل المعقد الذي يشمل مختلف الجوانب والأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية والثقافية المتداخلة فيما بينها مشكلة بنية واحدة محدثة بذلك تأثيرا معينا إما بالإيجاب أو السلب على عملية معينة.

3-2-الأعمال: بداية تجدر الإشارة الى أن الاعمال هي ليست مرادفة للتجارة، وإنما هي تسمية حديثة لها، هي مصطلح أشمل وأوسع من التجارة التي تشكل المفهوم التقليدي لها أي القانون التجاري، فالأعمال هي النشاطات التي يقوم بها التجار سواء كانوا أشخاص طبعيين أو معنويين، إضافة للعقود التجارية الموجودة في القانون التجاري وقوانين أخرى ملحقة به، كما يمكن أن تشمل وتمتد في نفس الوقت لمعاملات أخرى تفرضها الحياة الاقتصادية مثل تلك التي يتضمنها قانون البنوك الاستهلاك، الجباية.[2]

كما عرفت الأعمال من طرف تيار فقهي فرنسي من خلال الاستناد على معياريين بكونها:

أ-المعيار العضوي:

أي أن هذا المعيار يأخذ بعين الاعتبار المتدخلين في عالم الأعمال، وهي المؤسسات، فقانون الأعمال هو قانون المؤسسات، زيادة على ذلك فإن هذا التعريف أدخل في إطاره المؤسسات العمومية بحكم أنه استخدم مصطلح " أساسا " وليس حصريا، فهو يضم كل من المؤسسات العامة أو الخاصة الممارسة للنشاطات أو التجارية، المادية أو المعنوية، دولية كانت أو وطنية.

[1] كمال عليوش قربوع، **قانون الاستثمار في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 1999 الجزائر، ص: 43.

[2] CHATILLON Stéphane**, droit des affaires internationale**, Edition Vuibert Aout 1999, Paris, P6.

ب-المعيار الوظيفي: حسب هذا المعيار فإن الأعمال هي مختلف العمليات التي تقوم المؤسسات بإنجازها، وهذا في شكل إنتاج سلع أو تقديم خدمات، وبما أن قانون الأعمال هو قانون اقتصاد السوق يجب أن يتم إنجاز هذه العمليات في حيز اقتصادي حر، تسوده المنافسة.

وبذلك يمكن تعريف مناخ الاعمال على أنه:

مجموع الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية التي تتم فيها عمليات إنتاج السلع وأداء الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الخاصة أساسا والعمومية استثناء، في سوق حر تسوده المنافسة، والتي قد تنعكس سلبا أو إيجابا على فرص عمل ونجاح هذه المؤسسات، بحيث تندرج كعوامل جذب أو حجب لها، مشكل بذلك حافزا للإقدام او عاملا لإحجام هذه الأخيرة.

أما عن العلاقة التي تجمع بين هاذين المفهومين فليس من السهل تبرير أو تفسير الاختلاف الموجود بين هاذين المفهومين خاصة نتيجة صعوبة تحديد مفهوم واضح للاستثمار، والتطور المستمر للأعمال إضافة لتداخل هاذين المفهومين ومع ذلك يمكن أن نفهم أن مناخ الاعمال هو مفهوم أكثر حداثة وإلى غاية فترة معينة كان الاهتمام منصب بالدرجة الأولى على توفير الأدوات اللازمة لاجتذاب المستثمرين بما في ذلك عن طريق قوانين الاستثمار الملائمة لكونها حجر الزاوية لتجسيد مبدأ حرية الاستثمار ، كما تشكل الخطاب الأول والرسمي لأي دولة من أجل استقطاب رؤوس الأموال، ولتشجيع المستثمرين على توظيف أموالهم في مختلف الأنشطة الاقتصادية، والتي تعتبرها الدولة ذات أهمية استراتيجية لتحقيق برامجها التنموية إلى أن تعقيد عملية الاستثمار وتطورها واتساعها إضافة الى الإشكالات التي تفرضها ممارسة الأعمال الناجمة عنها لاسيما خلال احتكاكها وخضوعها لقواعد قانونية أخرى تخرج من نطاق قانون الاستثمار، لكنها تبقى ذات أهمية بالغة لاتخاذ قرار الاستثمار، فقد استدعت الضرورة الانتقال لمفهوم أكثر شمولية وإحاطة بالمتطلبات الحالية، والمتمثل في مناخ الأعمال، والذي ساعدت على صياغته وبلورته تقارير أداء الأعمال.

وبذلك فإن مناخ الأعمال هو أشمل من مناخ الاستثمار لكونه يشكل الإطار العام الذي يجمع مناخ الاستثمار وقضايا أخرى، فمناخ الاستثمار يشمل فقط الظروف المحيطة بعملية تقديم وتوظيف رأس المال أي أنه ينحصر فقط في عملية تمويل الاستثمارات في حين أن مناخ الأعمال يجمع إضافة إلى هذه الأخيرة كل الشروط المسهلة والمعرقلة للنشاط الذي يمارسه المستثمر، فهو يضم كل ما يدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية الاستثمار بدءا من إنشاء مشروع الاستثمار مرورا بالأنشطة الممارسة من خلاله وصولا لتصفيته.

إلى أن برنامج تقارير أداء الأعمال يتعلق أساسا بدراسة أثر المحيط القانوني على نمو معدل الاستثمار فهو يستمد جذوره الفكرية على أساس مدرسة تزاوج بين القانون والاقتصاد، أين سجلت ولادة تيار فقهي جديد برز خلال سنوات الستينات، يعمل على تقديم مقاربة ديناميكية للقانون والتي تدعو إلى إعادة النظر والتفكير في طريقة وضع وتنفيذ القواعد القانونية، من خلال تقييم مدى ملائمتها للأهداف التي وضعت من أجلها، فهي تقوم على نهج المطابقة بين التخصصات، بمعنى تبادل المعارف بين تخصصين أو أكثر مثلما هو الحال للقانون والاقتصاد، من أجل الوصول لتشكيل قاعدة قانونية أكثر ملائمة للحقائق الاقتصادية والاجتماعية، والذي لا يكون إلا عن طريق تحليل الأثار الاقتصادية للقانون أو القرارات القضائية على تصرفات الأفراد مقابل الأهداف التي بنيت على أساسها ومحاولة إيجاد أوجه الخلل وتوضيح مجلات الإصلاح الممكنة.

وبذلك فإن هذا الرابط بين القانون والاقتصاد تجيد في إطار برنامج تقارير أداء الأعمال وهو ترجمة للإطار القانوني النظم للأنشطة الاقتصادية يتحكم في تطورها، كما يمكن أن يعمل بأثر عكسي ليكبحها، لذلك فإن أي مجهود مبذول لغرض ترقية هذه الأنشطة سوف يكون عقيم إذا كان لا يستند على أساس إصلاح النظام القانوني، ومن دون شك فإن النجاح الاقتصادي يتطلب توافر أطار قانوني يسمح للمستثمرين بتحقيق تنبؤاتهم، ومن أجل هذا معدي تقارير أداء الأعمال يركزون جهودهم على خصائص التشريع المثالي من خلال إجراء مقارنة للتشريعات الموجودة على الصعيد الدولي في مجالات قانونية محددة.

المطلب الثاني: مقومات وكفاءة مناخ الأعمال

1-مقومات مناخ الأعمال

يرتكز مناخ الأعمال على عدة مقومات حسب البنك الدولي في المجالات الرئيسية التي وردت في تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي في العناصر التالية: [1]

- الاستقرار والامن؛
- اللوائح التنظيمية والضرائب؛
- التمويل والبنية الأساسية؛

[1] عثماني ميرة، **أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص: 75، 76.

- الحكم الراشد.

1-1- الاستقرار والأمن : لا ينجم عن اندلاع الحروب أو أي شكل من أشكال العنف سوى القضاء على كافة أنواع الاستثمار المنتج تقريبا، ويعتبر توافر مستوى معقول من الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي الكلي العتبة الضرورية لتوفر مناخ أعمال سليم، فالأوضاع غير المستقرة تأثر بشكل كبير على بيئة الأعمال من خلال التأثير على حقوق الملكية، كما يرتبط الفساد السياسي بالاستقرار السياسي ارتباط وثيقا الذي يؤدي الى انعدام المنافسة الحرة والسليمة والضبابية في القواعد القانونية المنضمة مما يؤثر على عملية اتخاذ القرار الاقتصادي في اطار واضح من القواعد المعلنة المعروفة.

فعدم وجود استقرار سياسي يؤدي إلى امتناع المستثمرين عن إقامة مشاريعهم، كذلك فان توفر الشروط الاقتصادية والقانونية المستقرة والشفافة تسمح بضمان جو من الثقة والطمأنينة لدى المستثمرين، فالشرط الأول لدخول الاستثمار هو توفر الحد الأدنى المقبول للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية بما يضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه.

ولكن بيئة الاعمال لا تقتصر فقط على الاستقرار السياسي والأمني، بل انها تتطلب نوعا من الاستقرار القانوني أيضا، لأن القرارات الاقتصادية هي تصرفات قانونية تمنح الحق في التصرف في الملكية أو بالتعاقد مع الموردين، كما أن أمن حقوق الملكية يربط الجهود بالمكاسب فيؤكد للشركات أنها ستجني ثمار استثماراتها.

ويتطلب تحسين أمن حقوق الملكية على محاور أربعة رئيسية:

- التأكد من حقوق ملكية الأراضي والممتلكات الأخرى؛
- تسهيل انفاذ العقود؛
- الحد من الجريمة؛
- انهاء حالات نزع الملكية بدون تعويض.

1-2-اللوائح التنظيمية والضرائب: إن الأسلوب المتبع من طرف الدول والحكومات لتنظيم عمل الشركات والمعاملات وفرض الضرائب عليها دور بارز في تشكيل مناخ الأعمال، فلوائح التنظيمية السليمة تعالج إخفاقات الأسواق التي تعوق الاستثمار المنتج، كما أنها توفق ما بين مصالح الشركات والاهداف الاجتماعية الاشمل، بينما ينجم عن فرض الضرائب بصورة سليمة عائدات تسهم في تمويل

عمليات تقديم الخدمات العامة التي من شأنها تحسين مناخ الاستثمار وتحقق الأهداف الاجتماعية الأخرى.

1-3-التمويل والبنية الأساسية:

أ-التمويل: ينبع التحدي الأساسي المتعلق بالتمويل من المشكلات المتعلقة بالمعلومات، وغالبا ما يزيد تفاقمها افتقار حقوق الملكية الى الامن، كما ان التدخلات الحكومية غالبا ما تزيد الامر سوءا، ولقد أظهرت استطلاعات راي المستثمرين قام بها البنك العالمي، عددا من نقاط الضعف في بيئة الاعمال والتجارة في العديد من اقتصاديات العالم، ومن بين هذه النقاط يحتل التمويل الترتيب الأول بين أكبر القيود المعيقة للاستثمار.

ب-البنية الأساسية: ترتبط البنية الأساسية أو الهياكل القاعدية بعملية التنمية الاقتصادية ارتباطا وثيقا من حيث أنها عنصر من عناصر البناء الاقتصادي، ولما كانت هذه البنية الأساسية تشمل أهم المرافق الاقتصادية فان الدول التي ترغب في تحقيق التنمية الاقتصادية ينبغي لها أن توفر ظروفا جيدة لنشاط أعمالها، وأن تحوز على القدر الكافي من التقدم لمواكبة أفضل المعايير الخدماتية على المستوى العالمي تظهر مسالة البنية الأساسية أو منشآت القاعدية في صدارة الاشكاليات المعاصرة للتنمية والتوازن الجهوي وتعتبر بلا ريب أساس النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

وقد بين تقرير البنك العالمي لسنة 1994 تحت عنوان " منشآت قاعدية من اجل التنمية " أهمية هذا القطاع الحيوي، وأشار في هذا الموضوع على ان نوعية المنشأة القاعدية تساعد في فهم سبب نجاح بلد معين، أو إخفاق بلد أخر في تنويع إنتاجه وتطوير مبادلاته والتحكم في نموه الديموغرافي وتقليص مستوى الفقر وتطهير المحيط، والمؤكد أن قدرة المنشآت القاعدية والقدرة الاقتصادية يسيران بنفس السرعة، اذ أن ارتفاع رأس مال المنشأة القاعدية بنسبة 1 % يعادله ارتفاع الناتج الداخلي الخام بنسبة 1 % أيضا.

إن حالة ووضعية البنية الأساسية تؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين وتشمل هذه الخدمات إمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة وشبكات النقل المصممة تصميما جيدا (الطرق والموانئ والمطارات والسكك الحديدية) وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز وتلعب الدولة دورا هاما في توفير وتحسين نوعية هذه الخدمات أو زيادة اتساقها مع المعايير والمواصفات الدولية، فمن جهة فان سوء نوعية الخدمات سيؤثر في تكاليف الإنتاج وقدرة المؤسسات على المنافسة، ومن جهة أخرى فان التجهيز مكلف جدا وله أهمية استراتيجية، وهناك العديد من التحاليل التي تربط بين النمو السريع في الناتج الإجمالي لدول شرق أسيا، وبين مستويات الاستثمار في البنية الأساسية

فالبلد النامي المتوسط يستثمر 4 % من الناتج المحلي الإجمالي سنويا في البنية الأساسية[2]وفي المقابل فإن اقتصاديات شرق أسيا ذات الأداء المرتفع استثمرت في ذلك ما بين 6 % و 8 %.

1-4-الحكم الراشد : يظهر أنه من الصعب حصر إدارة الحكم المعقد والمتشابك ضمن بضعة مقاييس تجريبية يمكن مقارنتها عبر البلدان المختلفة وقد بذلت جهود متعددة لتعريف الابعاد الأساسية لماهية الحكم الجيد وهي تتراوح بين حكم القانون، ومحاربة الفساد وفعالية القطاع العام، وصولا الى قدرة المواطنين على التعبير و" الديموقراطية "، الى أن العديد من هذه المقاييس تعتمد على رؤيا وأراء المقيمين مما يجعلها غير موضوعية، كما أن ندرة المعلومات حول نوعية إدارة الحكم في العديد من الدول يصعب مهمة قياس الحكم بشكل تجريبي، إلا أنه بالرغم من ذلك فالاعتماد على دراسات سابقة و تجميع البيانات التجريبية المتوفرة في مؤشرات عريضة لإدارة الحكم يمكن أن يدعم البيانات حول العديد من الدول، ومهما تعددت تعاريف الحكم الجيد ومهما تنوعت محتوياته، فانه يمكن تحديده في مجموعة من العناصر الأساسية وردت في وثيقة البنك العالمي لسنة 1992 في :

- تسيير القطاع العام؛
- المسؤولية؛
- دولة القانون أي الإطار القانوني للتنمية؛
- الاعلام والشفافية؛

2-قياس كفاءة بيئة الأعمال

لقياس كفاءة بيئة الاعمال ظهرت العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تنشرها المؤسسات والمنظمات العالمية والتي تهدف الى تقييم بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات يشوبها العديد من القصور فيما يتعلق بالفروض التي تستند اليها أو منهجية اعدادها إلى أنها تقدم كبيرة لمتخذي القرار وراسمي السياسات ورجال الأعمال والمستثمرين، فهي تساعد على التعرف على الأوضاع المقارنة للدولة بما يمكن المفاضلة بينهم، والتعرف على نقاط القوة والضعف لكل دولة في علاقتها بالمؤشرات موضع التحليل، ومن أهم هذه المؤشرات نجد مؤشر بيئة أداء الاعمال الصادر عن البنك الدولي، وهو عبارة عن أبحاث لقياس كفاءة بيئة الاعمال يشمل مختلف اقتصاديات العالم.

[2] زايري بلقاسم، بلحسن هواري، ، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

3-ماهية مؤشر أداء الأعمال

مشروع ممارسة أنشطة الأعمال يتيح مقاييس موضوعية لأنظمة أنشطة الأعمال وإنفاذها عبر 183اقتصاداً، وبمدن مختارة على المستويين دون الوطني والإقليمي.

وينظر مشروع ممارسة أنشطة الأعمال، الذي تم تدشينه عام 2002، إلى الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويقيس الأنظمة المطبقة عليها على مدى دورة حياتها، ويُعتبر كل من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال والنموذج المعياري لاحتساب التكلفة (standard Coste model) الأداتين المعياريتين الوحيدتين اللتين يجري استخدامهما عبر مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من الاقتصادات لقياس أثر عملية وضع اللوائح والأنظمة على أنشطة الأعمال التجارية.

من خلال جمع وتحليل البيانات الكمية الشاملة للمقارنة بين بيئات اللوائح الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال فيما بين الاقتصادات وعبر الوقت، يشجع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الاقتصادات على المنافسة نحو زيادة كفاءة هذه الأنظمة؛ ويتيح معايير قابلة للقياس من أجل الإصلاح؛ ويشكل مصدراً للأكاديميين والصحفيين وباحثي القطاع الخاص وغيرهم من الراغبين في الوقوف على آخر التطورات في مجال مناخ الأعمال لكل اقتصاد.

علاوة على ذلك، يتيح تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تقارير مفصلة على المستوى دون الوطني (مدن وأقاليم وولايات داخل الاقتصاد الواحد) تغطي على نحو شامل أنظمة أنشطة الأعمال والإصلاحات ذات الصلة في مدن ومناطق مختلفة داخل الاقتصاد المعني. وتوفر تلك التقارير بيانات حول مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وتقوم بترتيب المواقع حسب مستوى أدائها، وتوصي بإصلاحات لتحسين مستوى الأداء في كل من المجالات التي تغطيها المؤشرات. ويمكن لمدن مختارة مقارنة اللوائح المنظمة لأنشطة الأعمال الخاصة بها مع تلك المتعلقة بمدن أخرى في نفس الاقتصاد أو المنطقة، ومع قيام تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بترتيبها حسب مستوى أدائها.[3]

وقد غطى أول تقرير في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، الذي صدر في 2003، 5 مجموعات من المؤشرات في 133 اقتصاداً. يغطي تقرير هذا العام 11 مجموعات من المؤشرات واستفاد هذا المشروع من المعلومات التقييمية والتعليقات التي قدمتها الحكومات والأوساط الأكاديمية والممارسون والمشاركون في عملية التقييم، ومازال الهدف الأولي للتقرير قائماً، وهو: توفير أساس موضوعي لفهم

[3] World Bank،**Doing business in a more transparent world، Washington**, 2012, p1.

طبيعة البيئة التنظيمية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها في مختلف أنحاء العالم.

المطلب الثالث: المبادئ المنهجية لمؤشر أداء الاعمال

إن المنهجية المستخدمة من قبل فريق عمل تقارير أداء الاعمال تقدم ميزتين أساسيتين فهي تستعمل مجموعة من المؤشرات المختلفة، لكنها محدودة النطاق، من اجل انشاء ترتيب اجمالي لكل دولة، كما انها تغطي فقط شركات القطاع الرسمي، المملوكة مئة بالمائة من طرف رؤوس الأموال الوطنية.

1-محدودية نطاق مؤشر أداء الأعمال

إن تقارير أداء الأعمال تتيح أداة للقياس النوعي والكمي للإجراءات الحكومية، فهي تقوم بتقييم الابعاد المختلفة للبيئة القانونية التي تكون ذات صلة بدورة حياة الشركة، حيث تقوم من المنطلق الأساسي المتمثل في ان النشاط الاقتصادي في أي بلد يتطلب توافر مجموعة من القواعد القانونية الرشيدة، ويشمل القواعد القانونية اللازمة:

- لبدأ النشاط التجاري
- استخراج تراخيص البناء
- توصيل الكهرباء
- تسجيل الملكية
- توظيف العمال
- الحصول على الائتمان
- حماية المستثمرين
- دفع الضرائب
- التجارة عبر الحدود
- تنفيذ العقود
- تسوية حالات الاعسار

وفي هذا السياق تتضمن هذه الميادين نوعين من البيانات، النوع الأول يختص بمطالعة القوانين والإجراءات القانونية وتفسيراتها في حين انا النوع الثاني يعتمد على رصد الوقت والتكلفة اللازمين لتنفيذ هذه الإجراءات وهذا حسب كل بعد، والتي الهدف منها هو اتاحة إجراءات حكومية مصممة تتسم بالكفاءة

والبساطة في التطبيق، وان تكون محتاجة لكل من يحتاج استخدامها من اجل ان تقدم للمستثمرين والمسؤولين السياسيين معلومات واضحة ومفيدة للأبعاد العشرة المذكورة.[4]

ومع ذلك تجدر الإشارة الى ان هذه الابعاد المدروسة ليس لها نفس الأهمية في كل البلدان فعلى سبيل المثال:

حماية المساهمين ذوي الأقلية في الشركة يعد قليل الأهمية في العديد من دول العالم التي تتميز بثقل الإجراءات وكثرة المعوقات على أكثر من صعيد كنقص الهياكل القاعدية وصعوبة الحصول على القروض...الخ.

وفي نفس السياق نجد مثلا أن المؤشر الذي يعنى بقياس وتقييم القوانين المتعلقة بالعمل يكون أكثر أهمية في البلدان التي معدل العمل المصرح به يكون مرتفع والتي لديها نقابات عمالية مؤثرة، من تلك التي أغلبية مواطنيها يتشكلون من حرفين صغار وعلاوة على ذلك فهذه التقارير لا تقيس جميع أوجه مناخ الأعمال التي تهم الشركات أو المستثمرين، كما أنها لا تغطي جميع الإجراءات القانونية التي يخضع لها النشاط الاقتصادي مثل قانون المنافسة والملكية الفكرية إضافة الى التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف في حين أنه بالنسبة لهذه التقارير مثلما سبق الذكر فهي تمس فقط عشرة مراحل من دورة حياة الشركة وفي كامل دورتها.[5]

كما أن هذه المؤشرات نفسها لا تأخذ بعين الاعتبار محتوى القانون الوطني وهذا لأنها مشكلة لإجراء مقارنات بين البلدان على أساس معايير موحدة، بحيث أنه يتم بناء افتراضات محددة هذا من أجل تحديد نطاق تغطيتها، لتعزز بذلك من إمكانية اجراء مقارنات على الصعيد الدولي.

ومع ذلك فان هذا النوع من الخيارات في مثل هذه الدراسات يأتي على حساب الخصوصية فهو يرتكز على فكرة تثير عدة إشكالات والمتمثلة في افتراض أنه في كل بلد تستخدم نفس الأدوات القانونية لحل نفس المشاكل المماثلة، في حين أن القانون المقارن على عكس ذلك يدرس المسار المستخدم من طرف مختلف الثقافات القانونية للوصول لنتيجة يمكن مقارنتها.

ويضاف إلى ذلك أنه لكي يكون لهذه الحالات النموذجية دلالة إحصائية، وتكون قادرة على تقييم الكفاءة الاجمالية للأنظمة القانونية المفضلة لتنمية المؤسسات، يجب أن تعكس في الحقيقة الممارسات

[4] والع سهيلة، **الجوانب القانونية لمفهوم مناخ الاعمال في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع قانون الاعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2011، ص: 20، 21.

الأكثر استخداما في كل بلد، الى أن معدي التقارير وعلى عكس ذلك لا يوضحون على أي أساس تم اعتماد وانتقاء هذه الحالات المعيارية، هل كان ذلك على أساس الطريقة الأكثر ممارسة أو الهامشية فهذه الوضعية المبهمة في انتقاء حالات معينة على أخرى تثير تساؤلات متعددة، خاصة وأن رجال القانون العام هم الذين يعدون ويختارون الأسئلة، والذين هم بطبيعة الحال يستعيرون من مفاهيمهم وأنظمتهم القانونية [6]، لذلك كان يجب إعتماد هذه الحالات على أساس دراسات واحصائيات كثيفة ونشرها وإيصالها للمعنيين وهذا من أجل محاولة إيجاد النموذج الأنسب للممارسات المحلية.

2-المجالات التي لا يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

إن معرفة المجالات التي لا يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الاعمال تضاهي في أهميتها معرفة المجالات التي يغطيها وذلك لفهم المحددات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تفسير البيانات.

3-محدودية النطاق مؤشر أداء الأعمال

يركز تقرير ممارسة أنشطة الاعمال على 11 مجالا حيث يهدف تحديدا الى قياس الاجراءات الحكومية المتعلقة بدورة حياة الشركات المحلية في هذه المجالات وبناء على ذلك فإن التقرير:

لا يقيس جميع أوجه بيئة أنشطة الاعمال التي تهم الشركات أو المستثمرين أو جميع العوامل التي تؤثر على القدرة التنافسية فهو لا يقيس مثلا الوضع الأمني والفساد ...كما لا يقيس جودة البنية الأساسية كذلك لا يركز على الإجراءات الحكومية الخاصة بالاستثمار الأجنبي.

بينما يركز على نوعية الإطار القانوني، فانه لا يقدم قياسا شاملا وجامعا حيث لا يغطي جميع الإجراءات والقواعد الإجرائية في البلد المعني ومع نمو البلدان وتطور التكنلوجيا يجري إخضاع المزيد من مجالات النشاط الاقتصادي للإجراءات الحكومية فعلى سبيل المثال ارتفع عدد القواعد والتشريعات المعتمدة في الاتحاد الأوروبي (acquis) حاليا إلى ما لا يقل عن 14500 قاعدة تشريعية ويغطي التقرير 11 مرحلة فقط من دورة حياة الشركة. [7]

كذلك لا يسعى التقرير إلى قياس جميع التكاليف والمنافع المترتبة على قانون أو إجراء ما بالنسبة للمجتمع ككل، فمؤشرات دفع الضرائب مثلا تقيس إجمالي سعر الضريبة الذي يمثل تكلفة بالنسبة لمنشأة الاعمال كما لا تقوم بقياس البرامج الاجتماعية والاقتصادية التي تمولها الإيرادات الضريبية.

---

[6] والع سهيلة، الجوانب القانونية لمناخ الأعمال في الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 23.

[7] تقرير ممارسة أنشطة الاعمال في العالم العربي، **ممارسة أنشطة الاعمال في عالم أكثر شفافية، البنك الدولي**، 2012، ص: 14.

4-الاستناد الى سيناريوهات الحالات المعيارية

يتم بناء مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الاعمال على أساس سيناريوهات حالات قياسية ومعيارية ذات افتراضات محددة مثلا أن تقع الشركة في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني وبشكل عام فإن معظم المؤشرات الاقتصادية تطرح افتراضات من هذا النوع من أجل تحديد إطار تغطيتها وعلى سبيل المثال تستند إحصاءات التضخم في الغالب الى أسعار مجموعة من السلع الاستهلاكية في عدد قليل من المناطق الحضرية[8].

5-تقرير أداء الاعمال يغطي فقط المؤسسات الوطنية للقطاع الرسمي

يجمع تقرير سهولة أداء الاعمال معلومات حول مجموع القطاع الخاص للبلد، وبالضبط تلك المتعلقة بالقطاع الرسمي المملوكة من طرف رؤوس الأموال الوطنية.

تفترض هذه التقارير في سياق بناء مؤشرها، أن أصحاب المشاريع الاستثمارية على دراية بجميع الإجراءات القانونية، وأنهم يتقيدون بها، لكن من الناحية العملية، خاصة عندما تصبح الاجراءات القانونية أكثر صعوبة وتعقيدا فإنهم يقضون وقتا طويلا في سعيهم لمعرفة الجهات المختصة والمستندات اللازم استيفاؤها وتقديمها أمام هذه الجهات، مما قد يدفعهم ببساطة لعدم التقيد بهذه الإجراءات المطلوبة قانونا الأمر الذي سوف يؤدي إلى إرتفاع مستويات النشاط الاقتصادي الغير مصرح به أو الغير رسمي هذا الأخير الذي بدوره سوف يقدم تكلفة باهظة لاقتصاد البلد، فالشركات في هذا القطاع من الاقتصاد عادة ما تنمو بوتيرة أبطأ بكثير من شركات القطاع الرسمي، كما أنها تعاني ضعف شديد في إمكانية الحصول على الائتمان وتوظف عدد أقل من العمالة كما يبقى العاملون المحظوظون بالتوظيف من قبلها خارج مجال الحماية التي يوفرها قانون العمل.

وبهذا فإن تقارير أداء الاعمال تقوم في نفس الوقت بقياس مجموع العوامل التي تساعد على تفسير أسباب ظهور النشاط الاقتصادي الغير رسمي وتتيح بذلك لواضعي السياسات رؤى متبصرة عن مجالات الإصلاحات المحتملة.

ففي الكثير من البلدان الاقتصاد الموازي يمثل الجزء الأكبر، بل حتى أنه الغالب في نشاط القطاع الخاص، خاصة البلدان ذات الدخل الضعيف ولذلك تركز هذه التقارير على فكرتين:

[8] تقرير أنشطة الاعمال لسنة 2010، **مطبوعة مشتركة لدار بالجريف ماكميلان للنشر ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي**، 2010، ص: 02.

الأولى: تتمثل في أن المؤسسات والمعاملات الغير مصرح بها يجب العمل على إدخالها في القطاع الرسمي.

الثانية: تتمثل في أن هذه المؤسسات سوف يكون لها احتمال لرفع الإنتاج إذا تم التخفيف من الأعباء المفروضة على مؤسسات القطاع الرسمي.

وحسب هذه النقطة الأخيرة فانه كلما كانت درجة التنظيم أقل عقيدا وأخف عبئا، ومعدل الضريبة أدنى فهذا سوف يساهم في القضاء على الأسواق الموازية، ويعد كحافز للشركات الغير مصرحة لنشاطها في الدخول للقطاع الرسمي.

زيادة على ذلك فإن هذه التقارير تخرج من نطاق دراستها بعض أنواع الشركات و العمليات التي تقوم بها، فهي تتطرق فقط كما سبق القول لبعض التدابير التشريعية والتنظيمية المطبقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات رأس مال وطني، والتي يمكن أن تطبق على أنواع أخرى من الشركات مثل الشركات الكبرى التي يمتلكها رأس المال الأجنبي، إلا أن العوائق المقاسة هنا ترتبط دون أدنى شك وبشكل كبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الموازي، لأنه ببساطة ثقل التنظيم يعرضها أكثر للعمل دون اللجوء للقضاء، والحصول على الائتمان، ودون دفع الضرائب.[9]

6-أسباب اختيار التركيز على هذا المحور

إن وظيفة تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في البيئة الإجرائية المنظمة لمنشآت الأعمال المحلية تماثل وظيفة اختبار نسبة الكولسترول في جسم الانسان والأخير لا يكشف بالضرورة كافة الأوجه المتعلقة بحالتنا الصحية، لكنه يقيس شيئا مهما بالنسبة لصحتنا، كما أنه ينبهنا الى ضرورة تغيير سلوكياتنا على نحو من شأنه تحسين ليس فقط نسبة الكوليسترول ولكن أيضا صحتنا العامة.[10]

7-تقرير ممارسة أنشطة الاعمال بوصفه أداة تحليلية للمقارنات المرجعية

تبين أن تقرير ممارسة أنشطة الاعمال أداة مفيدة للمقارنات المرجعية وذلك في إطار رصده لبعض الأبعاد الأساسية للقواعد الإجرائية المنظمة لأنشطة الاعمال وهو جانب يتيح لواضعي السياسات رؤى

[9] تقرير أنشطة الاعمال لسنة 2010، **مرجع سبق ذكره**، ص: 02.

[10] تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لسنة 2011، **من أجل مساندة أصحاب الأعمال**، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية 2011، ص: 13.

متبصرة عن الخيارات المتاحة على صعيد السياسات، وتعزيز القدرة على تقييم التقدم المحرز عبر الوقت وإجراء مقارنات دولية مهمة في مغزاها والاسهام في إثراء الحوار العام وتشجيع زيادة المساءلة.[11]

8-ما توضحه الأبحاث بشأن أثار تنظيم بيئة أنشطة الاعمال

وجرى إيلاء قدر كبير من الاهتمام بدراسة الصلات والروابط بالنتائج الاقتصادية الجزئية، مثل إنشاء الشركات وتوظيف العمالة، وتركز الأبحاث الحديثة على كيفية تأثير تنظيم بيئة الأعمال على سلوك الشركات وتشغيلها في القطاع الرسمي من الاقتصاد، وخلق فرص العمل والابتكار وزيادة الإنتاجية وتناولت الكثير من الأبحاث أيضا دور المحاكم و المعلومات الائتمانية والاعسار وقوانين الضمانات في توفير حوافز تشجع الدائنين والمستثمرين على زيادة القدرة على الحصول على الائتمان ومن بين الاستنتاجات الرئيسة التي خلصت اليها هذه التقارير والأبحاث .

- من شأن خفض تكاليف تسجيل منشآت الاعمال تشجيع روح مشاريع العمل الحر وتعزيز إنتاجية الشركات، فالبلدان ذات إجراءات التسجيل المتسمة بالكفاءة لديها معدل أعلى لتأسيس شركات جديدة فضلا عن ارتفاع متوسط كثافة النشاط التجاري.
- من شأن تبسيط إجراءات تسجيل الشركات أن يؤدي إلى زيادة فرص العمل المتاحة في القطاع الرسمي من الاقتصاد، وقد وجد أن خفض تكاليف بدأ نشاط الشركات الجديدة يسفر عن رفع معدلات الاستفادة من التعليم وارتفاع معدلات خلق فرص العمل المتاحة للعمالة ذات القدر الأعلى من المهارات، ورفع متوسط الإنتاجية، لأن الشركات الجديدة يؤسسها غالبا ذو المهارات العالية ويؤدي كذلك خفض تكاليف تأسيس الشركات إلى تعزيز اليقين القانوني فمؤسسات العمال المندرجة في القطاع الرسمي تكتسب القدرة على الاستفادة من النظام القانوني بما يحقق منافع لها وللعملاء و للموردين.[12]

ينطوي تقييم أثر اصلاح السياسات على تحديات فعلى الرغم من أن علاقات الارتباط بين البلدان قد تبدو قوية، هناك صعوبة في فصل أثر كل إجراء من الإجراءات بسبب العوامل الأخرى الممكنة التي تتباين على المستوى القطري، فعلاقات الارتباط تلك لا توضح ما إذا كانت نتيجة معينة ناشئة عن إجراء بعينه أو ما إذا كانت متزامنة مع عوامل أخرى.

[11] تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لسنة 2011، **من أجل مساندة أصحاب الاعمال**، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

[12] **ممارسة أنشطة الاعمال في عالم أكثر شفافية**، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، 2012، ص: 20.

المبحث الثالث: مؤشرات قياس مناخ الأعمال

لمناخ الأعمال عدة مؤشرات لقياسه من أهمها مؤشر سهولة أداء الأعمال الصادر من البنك الدولي عبر فرعه مؤسسة التمويل الدولية باعتباره يركز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة الى وجود مؤشرات أخرى تصدر من هيئات مختلفة.

المطلب الأول: القياس من أجل تحديد الأثر

1-استخدامات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال من قبل الحكومات

يمكن للبيانات الكمية والمقارنات المرجعية أن تكونا عاملين نافعين في تحفيز النقاش حول السياسات العامة وذلك من خلال الكشف عن التحديات المحتملة، وتحديد المجالات التي يمكن لواضعي السياسات الاطلاع فيها على دروس مستفادة وممارسات جيدة، وبالنسبة للحكومات يتمثل عادة رد الفعل الأولي في التشكيك في نوعية بيانات تقارير ممارسة أنشطة الاعمال ومدى ملائمتها، وكيف يتم حساب النتائج ومع ذلك فإن النقاش الدائر يمضي في العادة الى مناقشة أكثر عمقا تستكشف مدى ملائمة هذه البيانات للبلد المعني والمجالات التي قد يكون اصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الاعمال مفيدا ومجديا فيها.[13]

2-منهجية إعداد التقرير والبيانات

يغطي تقرير ممارسة أنشطة الاعمال 183 بلدا منها بلدان صغيرة وبعض من أكثر البلدان في لعالم فقرا التي لا يتوفر بشأنها سوى قدر ضئيل من البيانات، وتستند بيانات التقرير إلى القوانين والإجراءات الحكومية المحلية بالإضافة إلى الاشتراطات والقواعد الإدارية.

3-مصادر المعلومات الخاصة بالبيانات

تستند مؤشرا التقرير إلى القوانين والإجراءات الحكومية كما تعتمد معظم مؤشرات التكلفة في بياناتها على جداول الرسوم الرسمية، ويقوم المشاركون في مشروع ممارسة أنشطة الاعمال باستيفاء الاستقصاءات، ويشيرون في إجاباتهم الى القوانين والإجراءات الحكومية وجداول الرسوم ذات الصلة، بما يساعد في التحقق من صحة البيانات وضمان جودتها النوعية، ولا يشكل سحب عينات ممثلة لإجابات

[13] ممارسة أنشطة الاعمال في عالم أكثر شفافية، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص: 21.

المشاركين في الاستقصاءات أية مشكلة، حيث يتم جمع نصوص القوانين والإجراءات الحكومية والاجابات ذات الصلة، ومن ثم إخضاعها للفحص والاختبار للتأكد من دقتها.

وبالنسبة لبعض المؤشرات مثلا المؤشرات الخاصة باستخراج تراخيص البناء وإنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار فإن جانبا من عنصر التكلفة (حيث لا تتوفر جداول الرسوم) وعنصر الوقت يستندان إلى الممارسة الحقيقية وليس إلى القوانين المدونة، ويؤدي ذلك إلى إدخال درجة من التفسير والتأويل، ولذلك يقوم منهج التقرير على العمل مع المشتغلين في المجالات القانونية أو المهنين الذين يقومون بهذه المعاملات بانتظام وباتباع الأسلوب المعياري المنهجي الخاص بدراسات الوقت والحركة، يقسم التقرير كل إجراء أو معاملة، مثل تأسيس شركة و تشغيلها وفقا للإجراءات القانونية، إلى خطوات منفصلة لضمان أفضل تقدير للوقت ويقدم الممارسون الذين يتمتعون بخبرات وتجارب واسعة ونمطية في هذه المعاملات التقدير الزمني لكل خطوة على حدة.[14]

4-المشاركون في مشروع ممارسة أنشطة الأعمال

على مدى السنوات الماضية ساعد أكثر من 12 ألف مهني في 183 بلدا في توفير البيانات التي تثري معلومات مؤشرات التقرير، ويشير موقع تقرير ممارسة أنشطة الاعمال على شبكة الأنترنت إلى عدد المشاركين في الاستقصاءات حسب البلدان والمؤشرات ويضم المشاركون في الاستقصاءات مهنيين أو موظفين عموميين ممن يشرفون دوريا على استيفاء الشروط والمتطلبات القانونية و الإجراءات التي يغطيها كل من مجالات التقرير، أو إسداء المشورة بشأنها، ويتم اختيارهم على أساس خبرتهم التخصصية في مجالات محددة يتناولها التقرير ونظرا للتركيز على الترتيبات القانونية والإجرائية فإن معظم المهنيين هم من القانونيين مثل المحامين والقضاة وموظفي الشهر العقاري، وأجاب مسؤولون في السجلات أو المكاتب الائتمانية كما أجاب وكلاء الشحن والمحاسبون والمعماريون وغيرهم من المهنيين على الاستقصاءات المتعلقة بالتجارة عبر الحدود والضرائب واستخراج تراخيص البناء.[15]

---

[14] تقرير ممارسة أنشطة الاعمال 2013، **إجراءات حكومية أكثر ذكاء لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة**، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، 2013، ص: 23.

[15] ممارسة أنشطة الاعمال في عالم أكثر شفافية، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص: 22.

5-تطور منهجية إعداد التقرير

تتسم منهجية كل من مؤشرات التقرير بالشفافية والموضوعية وسهولة المحاكاة، ويتعاون أكاديميون بارزون في إعداد هذه المؤشرات، مما يضمن الدقة الاكاديمية وقد جرى نشر العديد من الدراسات المرجعية التي تستند إليها هذه المؤشرات في مجالات اقتصادية بارزة.

ويستخدم تقرير ممارسة أنشطة الاعمال منهج المتوسط البسيط الخاص بترجيح المؤشرات الفرعية وباحتساب المراكز الترتيبية، وتم التطرق إلى مناهج أخرى، منها استخدام المركبات الأساسية والمركبات غير المشاهدة، وتبين أن المنهج المتبع في كل أسلوب يحقق نتائج مطابقة تقريبا لنتائج أسلوب المتوسط البسيط وبذلك يستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منهج المتوسط البسيط الخاص بترجيح المؤشرات الفرعية وباحتساب المراكز الترتيبية لمكونات كل مؤشر.[16]

6-إدراج مؤشرات توصيل الكهرباء

اشتمل ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الاعمال لعام 2012 مجالا جديدا هو توصيل الكهرباء وقد جرى إدراج مؤشرات توصيل الكهرباء على أساس تجريبي في تقريري 2010 و2011 وتم عرض النتائج في ملحق خاص بتوصيل الكهرباء وقام الخبراء خلال المرحلة التجريبية باستعراض المنهجية وبيانات الوقت والتكلفة وإجراءات توصيل الكهرباء التي تم جمعها من 183 بلدا ولتفادي ازدواج العد جرى شطب إجراءات توصيل الكهرباء من المؤشرات الخاصة باستخراج تراخيص البناء.[17]

المطلب الثاني: موضوعات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

يعتمد في حساب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال على قاعدة بيانات بيئة الأعمال المعدة من طرف البنك الدولي ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدولة لعدة مؤشرات فرعية، بحيث كلما انخفضت القيمة المستخلصة يدل ذلك على مدى سهولة ممارسة الأعمال في الدولة وكلما ارتفعت القيمة

[16] تقرير ممارسة أنشطة الاعمال 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص: 23.

[17] ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص: 23.

دل ذلك على صعوبة ممارسة الأعمال في الدولة، وتتمثل المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر ممارسة الاعمال من[18]:

1-مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع (بدأ المشروع): يرصد هذا المؤشر التحديات التي تواجه أصحاب الاعمال والمشاريع الاستثمارية عند بداية التأسيس للمشروع في شكل كيان قانوني، كما يدخل في ذلك كافة ما يتعلق بتسجيل الشركة في الهيآت الحكومية، مكاتب التوثيق، المحاماة، مصالح الضرائب غرف التجارة والصناعة وكل ما يرتبط بها، بحيث يعتمد هذا المؤشر على معرفة العناصر التالية[19]:

- عدد الإجراءات المطلوبة لتأسيس الشركة؛
- الوقت أو المدة الزمنية المستغرقة في ذلك؛
- كلفة عملية التأسيس مقارنة بالدخل الوطني للفرد؛
- الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لبدأ المشروع كنسبة من الدخل الوطني للفرد.

2-مؤشر تراخيص البناء: يتضمن مؤشر التعامل مع التراخيص مرحلة تجسيد المشروع وما يتطلبه من الخطوات الضرورية للحصول على ترخيص البناء وتراخيص الأعمال المرتبطة بالإجراءات العملية لتجسيد المشروع وهو يشمل العناصر التالية:

- عدد الإجراءات للحصول على التراخيص؛
- الوقت أو المدة الزمنية المستغرقة لذلك؛
- كلفة الحصول على التراخيص كنسبة من الدخل الوطني للفرد.[20]

3-مؤشر توصيل الكهرباء: يقيس تقرير ممارسة الأعمال الإجراءات والوقت والتكلفة المطلوبة للحصول على توصيل الكهرباء للمنشأة حديثة البناء، ويستدل على مدى سهولة حصول الشركات على الكهرباء عبر:

- عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل؛
- الوقت المستغرق لتوصيل التيار؛

---

[18] بلقاسم محمد، **نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2013، ص: 180 ،181، 182، 183.

[19] **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2013، ص:10.

[20] **مؤشرات بيئة الأداء وتحسين مناخ الاعمال في الدول العربية**، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2011 ص: 11.

- تكلفة توصيل التيار الكهربائي من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في البلد المعني.[21]

4-مؤشر حماية المستثمرين: يصف المؤشر ثلاثة أبعاد لحماية المستثمرين وهي:

- شفافية الصفقات ويسمى بمؤشر الكشف؛
- المسؤولية عن التعامل الذاتي ويسمى مؤشر مسؤولية المدير؛
- قدرة المساهمين على مقاضاة الموظفين والمديرين بسبب سوء الإدارة ويسمى بمؤشر قضايا المساهمين.

تتراوح قيم المؤشرات من (0) الى (10)، القيم الأعلى تشير إلى مزيد من الكشف، والمزيد من المسؤولية على جانب المديرين والمزيد من الصلاحيات للمساهمين في معارضة الصفقة وبتالي الحماية الأفضل للمستثمر.

5-مؤشر دفع الضرائب: تم استحداثه سنة 2006 يظهر هذا المؤشر الضرائب الفعلية واجبة الدفع على أي شركة لفائدة مصالح الضرائب ومدى جمود أو مرونة أنظمة تحصيل الضرائب وتتلخص في:

- المدفوعات وهي عدد الإجراءات المرتبطة بدفع مختلف الرسوم والضرائب؛
- الوقت او المدة الزمنية المستغرقة لتسوية المدفوعات؛
- اجمالي الضرائب واجبة السداد كنسبة من اجمال الربح.[22]

6-مؤشر التجارة عبر الحدود: يرصد تفاصيل التكاليف والإجراءات اللازمة لاستيراد وتصدير شحنة من السلع، ويأخذ بعين الاعتبار كافة الإجراءات الرسمية بدءا من الاتفاق التعاقدي النهائي بين الطرفين وانتهاء بتسليم البضائع ويشمل العناصر التالية:

- عدد مستندات التصدير؛
- الوقت أو المدة الزمنية المستغرقة في التصدير؛
- تكلفة التصدير؛
- عدد مستندات الاستيراد؛
- الوقت أو المدة الزمنية المستغرقة في الاستيراد؛

[21] **بيئة أداء الاعمال في الدول العربية لعام 2015**، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2015، ص: 16.

[22] مؤشرات بيئة الأداء وتحسين مناخ الاعمال في الدول العربية، **مرجع سبق ذكره**،2011، ص: 02.

- تكلفة الاستيراد.[23]

7-مؤشر تسجيل الملكية: يدرس هذا المؤشر كل ما تتطلبه مختلف العمليات الخاصة بالملكية، سواء من حيث التقييد أو التسجيل أو التسوية وتشمل التدابير المتصلة بتحصيل الشهادات، والتعامل مع مختلف الهيآت المختصة، وفق النقاط التالية:

- عدد الإجراءات والوثائق اللازمة لتسجيل الملكية؛
- المدة الزمنية المستغرقة للتسجيل؛
- تكلفة التسجيل كنسبة من قيمة الممتلكات.[24]

8-مؤشر الحصول على التمويل والائتمان: يعكس هذا المؤشر احتياجات السوق للمعلومات الائتمانية وسهولة الوصول إليها والإطار القانوني الذي ينظم جمع واستخدام المعلومات الائتمانية التي تتعلق عادة بسجل السداد والديون المتعثرة والالتزامات القائمة للعملاء والبنوك لاستخدامها من قبل المؤسسات المالية والمصرفية بالنظر للمؤشرات الفرعية التالية[25]:

- مؤشر الحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين وهي الحقوق التي يوفرها القانون لحماية كل من المدينين والدائنين، يتراوح قياسه من القيمة (0) إلى القيمة (10)، القيم الأعلى تشير إلى أن تلك القوانين تسهل الحصول على التمويل.
- مؤشر المعلومات الائتمانية والذي يهتم بنطاق المعلومات ونوعيتها ومدى قابلية الحصول عليها من خلال السجلات العامة أو المكاتب الخاصة المسيرة من قبل هيئة مستقلة لدى البنك المركزي لتجميع المعلومات حول المقترضين والمقرضين وأوضاعهم مع توفيرها للقطاع المصرفي والمؤسسات المالية، يتراوح قياسه من القيمة (0) الى القيمة (6)، والقيم الأعلى تشير الى أن المزيد من إتاحة معلومات الائتمان من أي سجل عام أو مكتب خاص.

9-مؤشر قوانين العمل: يرصد المؤشر مدى مرونة تعيين وفصل العمال وجمود ساعات العمل من خلال مجموعة القوانين والهيآت التي تحمي مصالح العمال وتنظم السوق ويندرج في هذا الإطار العناصر التالية:

- صعوبة تعيين العمال؛

---

[23] نشرة ضمان الاستثمار، **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**، العدد الفصلي الثاني، الكويت، 2008، ص: 11.

[24] البنك الدولي، **ممارسة انشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية، مرجع سبق ذكره**، 2012، ص:15.

[25] نشرة ضمان الاستثمار، **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثالث**، الكويت، 2007، ص: 05.

- جمود ساعات العمل؛
- صعوبة الفصل من العمل؛
- تكلفة التعيين كنسبة من الراتب؛
- تكلفة الفصل (أسابيع من الراتب).

يعتبر مؤشر صعوبة التوظيف متوسط لكل من صعوبة التعيين وصعوبة الفصل وجمود ساعات العمل كل مؤشر يتراوح قياسه من القيمة (0) الى القيمة (100)، القيم الأعلى تمثل قوانين غير مرنة.

10-مؤشر تنفيذ العقود: يدرس المؤشر كيفية ومصداقية تسوية النزاعات التجارية ومعالجتها قضائيا لاسترداد الديون أمام محاكم الدولة ومدى فعالية كفاءة النظام القانوني في تنفيذ العقود واحترام نصوصها وبالخصوص فعالية المحاكم التجارية في سرعة الفصل في نزاعات العقود وتتم بالاعتماد على[26]:

- عدد الإجراءات المنصوص عليها قانونيا؛
- المدة الزمنية المستغرقة لتسوية النزاع؛
- التكلفة كنسبة من الدين.

11-مؤشر تصفية المشروع (تسوية حالات الاعسار): يرصد المؤشر الكيفية التي يتم بها إعلان الإفلاس والجهود المبذولة لتعزيز استرداد الديون وضمان مصالح المساهمين والموظفين والخيارات المتاحة أما الشركة التي تواجه حالة الاعسار المتمثلة في الإفلاس أو التصفية وإعادة تنظيم الشركة، وهذا قصد تخفيض مخاطر استمرار العمل بخسارة، مع التمييز بين الشركة الجيدة القابلة للإصلاح وتلك الواجب تصفيتها، زيادة على الالتزام المطلق بالحفاظ على حقوق المدنيين، يدخل ضمن مؤشر إغلاق وتصفية المشروع النقاط التالية:

- المدة لزمنية المستغرقة لعملية اغلاق وتصفية المشروع؛
- تكلفة التصفية كنسبة مئوية من الأموال بعد الإفلاس؛
- معدل الاسترداد.

[26] مناخ الاستثمار في الدول العربية، **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**، الكويت، 2004، ص: 113.

المطلب الثالث: مؤشرات أخرى لتقييم مناخ الأعمال

1- **مؤشر التنافسية العالمي:** هو مؤشر فعال يقيس القرة التنافسية للدول، واداة لتفحص نقاط القوة والضعف في البيئة المؤسساتية، كما أنه يعتبر أداة توجيه السياسات الاقتصادية للدول على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصاداتهم خاصة في ضل التحديات والأزمات التي تعيق الاقتصاد العالمي.

1-1- مكونات مؤشر التنافسية:

أ-البيانات الكمية: وهي البيانات والمعلومات المتعلقة بالأداء الاقتصادي والقدرة التكنلوجية ويتم الحصول على هذا النوع من البيانات من خلال النشرات الإحصائية المحلية والدولية المنشورة

ب-البيانات النوعية: وهي البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد على اراء وملاحظات رجال الاعمال والمستثمرين وصناع القرار في الدول المشاركة

ويعتمد في حساب مؤشر التنافسية العالمي على العوامل الفرعية التالية:

- أداء المؤسسات العامة والخاصة؛
- البنية التحتية؛
- الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي؛
- الاستثمار الأساسي في رأس المال البشري؛
- الاستثمار المتقدم في رأس المال البشري؛
- كفاءة السوق؛
- الجاهزية التكنلوجية؛
- مدى تطور بيئة الأعمال؛
- الابتكار.

1-2-دليل مؤشر التنافسية: يتراوح مؤشر التنافسية من (1) أدنى درجة تنافسية (7) أعلى درجة تنافسية، بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية، في حين أن انخفاض رصيد الدولة من النقاط يدل على مستوى منخفض من التنافسية.[27]

2 -مؤشر تقويم المخاطر القطرية

يشمل هذ المؤشر الذي يقيس التراجع أو التحسن في البيئة المؤسساتية كل من المخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية والمالية، يصدر مؤشر تقويم المخاطر القطرية عن عدة جهات دولية مشهود لها بالكفاءة والتميز من أهمها[28]:

2-1-المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر المؤشر شهريا من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ سنة 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار.[29]

أ-مكونات المؤشر: يتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

أ-1-المخاطر السياسية: يندرج ضمن المخاطر السياسية (13) متغيرا تتمثل في درجة استقرار الحكومة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية والفساد، دور الجيش في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الإضرابات العرقية ومصداقية الممارسات الديموقراطية، البيروقراطية.

أ-2-المخاطر الاقتصادية: يندرج ضمن المخاطر الاقتصادية (05) متغيرات هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري الى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، استقرار أسعار الصرف.

أ-3-المخاطر المالية: يندرج ضمن المخاطر المالية (05) متغيرات هي معدل الدخل الفردي، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج الإجمالي المحلي (نسبة العجز)، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي.

---

[27] معهد التنمية الإدارية، **تقرير التنافسية العالمي**، دافوس سويسرا، 2005، 2006.

[28] بلقاسم محمد، **نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص:194-197.

[29] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2009، ص: 164-165.

ب-دليل المؤشر: بالنسبة لهذا المؤشر ترتفع درجة المخاطرة كلما انخفضت قيمة المؤشر المحصورة من (0 إلى 100) نقطة، في حين تنخفض درجة المخاطر كلما ارتفعت قيمة المؤشر، ويقسم المؤشر الدول إلى (05) مجموعات حسب درجة المخاطر ة على النحو التالي:

الجدول رقم (1-2): تصنيف المخاطر حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية

درجة المؤشر (نقطة مئوية)	التصنيف
0 – 49 نقطة	درجة مخاطر مرتفعة جدا
50 – 59 نقطة	درجة مخاطر مرتفعة
60 – 69 نقطة	درجة مخاطر معتدلة
70 – 79 نقطة	درجة مخاطر منخفضة
80 – 100 نقطة	درجة مخاطر منخفضة جدا

المصدر: ريحان الشريف، هواء لمياء، **دور مناخ الأعمال في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري**، دراسة تحليلية تقييمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، 2013، ص: 84.

2-2-مؤشر اليورو ميني للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورو مني مرتين سنويا، الأولى في عدد شهر مارس والثانية في عدد شهر سبتمبر، يقيس المؤشر قدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها المالية. [30]

أ-مكونات المؤشر: يتكون المؤشر من تسعة عناصر هي المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقويم الائتماني للدولة، توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل، توافر التمويل للمدى القصير، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل.

ب-دليل المؤشر: يتم تصنيف الدول من (0 الى 100) نقطة وكلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل، في حين كلما انخفض رصيدها من النقاط كانت مخاطرها القطرية مرتفعة.

2-3-مؤشر وكالة دان أندى استريت للمخاطر القطرية:

[30] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007-2008، ص: 75.

تركز الوكالة على تقييم المخاطر المرتبطة بعمليات التبادل عبر الحدود وليس على قدرة سداد أصل الدين والفوائد، وبذلك تكون متخصصة بتوفير معلومات عن المستوردين لصالح المصدرين وكذلك للمستثمرين الذين يرغبون بالحصول على معلومات عن شركة محلية يرغبون في التعامل معها.

أ-مكونات المؤشر: يعتمد المؤشر على أربعة مجموعات هي:

أ-1-المخاطر السياسية: وتشمل كل من بيئة الأعمال، سياسة الدولة الداخلية، استقرار الوضع السياسي والاجتماعي، السياسة الخارجية.

أ-2-المخاطر الاقتصادية الكلية: وتشمل على معدل النمو الاقتصادي للمدى القصير، هيكل أسعار الفائدة، الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، معدل النمو الاقتصادي للمدى الطويل.

أ-3-المخاطر الخارجية: وتشمل وضع التجارة الخارجية، وضع الحساب الجاري، وضع الحساب الرأسمالي، احتمال العجز عن سداد الديون، سعر صرف العملة المحلية.

أ-4-المخاطر التجارية: وتشمل الوضع الائتماني الإجمالي، السياسة الضريبية، استقرار القطاع المصرفي، الفساد.

ب-دليل المؤشر: تقسم المخاطر إلى (07) مجموعات هي:

DB7 – DB6 – DB5 – DB4 – DB3 – DB2 – DB1

وتقسم المجموعة الواحدة بدورها إلى مستويين من المخاطر تتراوح ما بين (D. C. B.A)

بحيث تكون الدولة الحاصلة علىDB1 هي الأقل مخاطرة في حين تكون الدولة الحاصلة على DB7 هي الأعلى مخاطرة ويتم التصنيف على النحو التالي:

- DB1 : درجة مخاطرة منخفضة جدا؛
- DB2 : درجة مخاطرة منخفضة؛
- DB3 : درجة مخاطرة معتدلة؛
- DB4 : درجة مخاطرة محتملة؛
- DB5 : درجة مخاطرة مرتفعة؛

- DB6 : درجة مخاطرة مرتفعة جدا؛

- DB7 : اعلى درجات المخاطرة.

2-4-مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية

يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية، يقيس مخاطرة قدرة الدولة على السداد ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية على الشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية.[31]

أ-مكونات المؤشر: يعتمد في حسابه على العناصر الفرعية التالية:

مخاطرة نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ، مخاطر الازمات التي يشهدها القطاع المصرفي، المخاطر المرتبطة بسلوك السداد في العمليات القصيرة الاجل.

ب-دليل المؤشر: يتم التصنيف وفق المعايير التالية:[32]

درجة الاستثمار A وتقسم الى أربعة مستويات هي:

- (A1) البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا وأن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.

- (A2): احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرارا.

- (A3): بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح كثر انخفاضا من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

- (A4): سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ورغم ذلك فان إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

ج-درجة المضاربة

وتنقسم إلى ثلاثة مستويات هي:

---

[31] ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، **مرجع سبق ذكره**، السنة الجامعية 2006-2007، ص: 246.

[32] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004**، **مرجع سابق**، ص230.

- (B): يرجع أن تكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا.

- (C) قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية الشديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.

- (D) ستؤدي درجة المخاطر الحالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل السداد السيء جدا أكثر سوءا.

3-مؤشر الحرية الاقتصادية

يقيس مؤشر الحرية الاقتصادية كيفية تناسق مؤسسات وسياسات بلد ما مع الحرية الاقتصادية ويصدر المؤشر في شكل تقرير سنوي منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاج فوند يشن (Héritage fondation) وصحيفة " وول ستريت جورنال " (Wall sreet journal) وهو أداة فعالة في أيدي صانعي السياسة الاقتصادية ورجال الأعمال والمستثمرين ويستقطب اهتماما متزايدا لعدد كبير من دول العالم.[33]

3-1-مكونات المؤشر: يدخل في قياس مؤشر الحرية الاقتصادية (10) مكونات ذات أوزان متساوية نلخصها في الاتي (السياسة التجارية، السياسة النقدية، تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والاسعار، حقوق الملكية، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، الاقتصاد غير الرسمي، العبء المالي للدولة، درجة تدخل الدولة)[34]

3-2-دليل المؤشر:

بعد تحديد العوامل الأساسية المؤثرة في حساب وقياس مؤشر الحرية الاقتصادية، يتم منح أوزان متساوية لهذه العوامل ومن ثم يحسب المؤشر بأخذ متوسط مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية السالفة الذكر وذلك وفق مقياس رقمي يتراوح ما بين (1إلى 5)، بحيث تدل كل فئة رقمية على:[35]

- (1-1.95) حرية اقتصادية كاملة؛

---

[34] عبد الحميد بوخاري، **واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية**، فرقة البحث: دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، 2012، ص: 43.

[35] عبد الرزاق مولاي لخضر، **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص في الدول النامية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 09، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، سنة 2010، ص: 86.

- (2-2.95) حرية اقتصادية شبه كاملة؛
- (3-3.95) حرية اقتصادية ضعيفة؛
- (4-5) انعدام الحرية الاقتصادية.

الخاتمة:

تتفق معظم الدراسات والتقارير اقتصادية على أهمية الكبيرة التي تمثلها المؤسسات للأداء الاقتصادي وأصبح من المتفق عليه أن جودة المؤسسات هي أحد أهم العوامل التي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي في دولة ما، والمؤسسات بوصفها قواعد اللعبة هي التي تحكم علاقات الأطراف المختلفة وتعاملاتهم.

من منطلق أن لمؤسسات تأثير على الأداء الاقتصادي فهي تتولى التقليل من حالات عدم الثقة السائدة في التعاملات الإنسانية، فالإنسان بحاجة إلى هيكلية تجعله ينتقل من حالة انعدام الثقة إلى حالة التأكد وصولا إلى تخفيض تكاليف المعاملات، بحيث من الطبيعي أن يتوجه أفراد المجتمع في كافة نشاطاته إلى تفضيل المؤسسات التي تعمل على تسهيل المعاملات وتتيح إمكانية توضيح تفاعلات النظام السياسي، القانوني، الاجتماعي، والثقافي المبني على تحليل المؤسسات في إطار النظرية العقلانية المحدودة وهو ما يذهب إليه مفهوم الاقتصاد المؤسساتي الجديد الذي تولد نتيجة كل من نظرية تكاليف المعاملات، نظرية حقوق الملكية، نظرية الوكالة، نظرية التحليل المؤسساتي المقارن.

كما يتضح من هذا الفصل أن النوعية المؤسساتية تعتبر عنصر ضروري في تسهيل الحياة الإقتصادية بكل جوانبها وهذا ما يجعلها المحدد الرئيسي لخلق وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تمس النقاط الأساسية كالحكم الراشد، الفساد، عدم التأكد...التي يهتم لها أصحاب المشاريع أثناء إتخاذ قراره بإقامة الاستثمار نظرا لتأثير تلك النقاط على استقرار المشروع وعوائده.

الفصل الثاني :
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يتجه الواقع العالمي في ضل التحولات الاقتصادية والمتغيرات المعاصرة بشكل ملموس نحو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساندتها فالمنظمات الدولية بنشاطاتها المتنوعة والواقع التطبيقي في مختلف البلدان يظهران بجلاء أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع هام تتمحور حوله وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في مزيج تنموي يستهدف بالدرجة لأولى الارتقاء بالاقتصاد الوطني لأي دولة ليصبح اقتصادا قويا ومتينا، وتبين التجارب الدولية أن معظم بلدان العالم المتقدم والنامي ظلت تبحث في السنوات القليلة الماضية عن كافة الطرق والوسائل لزيادة نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها، نظرا لأهميتها اللامتناهية وقدرتها على تعبئة الموارد وتحقيق أعلى قيمة مضافة وإحداث التحول في علاقات وقيم العمل والإنتاج، إضافة إلى كونها المصدر الرئيسي للابتكار والتجديد وأداة للمحافظة على استمرارية المنافسة وتدعيمها.

المبحث الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من مجموع المؤسسات في معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ تشكل ما يفوق 90 % م العدد الإجمالي للمؤسسات، وبالرغم مما تعانيه هده الأخيرة من مشكلات ومعوقات هنا وهناك إلا أنها تبقى من أهم المجالات التي تعتمد عليها اقتصاديات هذه الدول، ومن هذا المنطلق يهدف هذا المبحث الى محاولة ابراز أهم الجوانب المتعلقة بالمؤسسات ص م وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة ماهية هذه المؤسسات باعتبارها قطاعا واسع الانتشار في العالم بالوقوف على مختلف المعايير المعتمد عليها في تعريفها و إدراج أنواعها والأشكال القانونية المعتمدة من طرف المشرع الجزائري وكذا التطرق إلى العوامل التي أدت إلى الاهتمام بالاستثمار فيها، في مطلب أول، أما المطلب الثاني فسنخصصه لدراسة الأهمية الاستراتيجية عبر التطرق إلى خصائصها وأهميتها وسنتناول في المطلب الثالث أهم أشكال المؤسسات المتوسطة والصغيرة عامة وفي الجزائر خاصة.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا للدور الذي يلعبه الحجم الاقتصادي للمؤسسة في تحديد مكانتها داخل الاقتصاد الوطني، فقد جرى العرف على تقسيم المؤسسات من حيث حجمها الى مؤسسات مصغرة، صغيرة، متوسطة وكبيرة، إن اتجاه الدول للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع أساسا للدور الايجابي الذي تقدمه على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ما يجعلنا نبحث عن مفهوم هذا النوع من المؤسسات، غير أن اختلاف التعاريف المحددة لهذا المصطلح جعل من الصعب تحديد مفهوم واضح و دقيق يميزها عن غيرها من المؤسسات، إلا أن هناك عدة اجتهادات اعتمدت جملة من المعايير للفصل بينها وبين المؤسسات الكبيرة، سنتطرق إليها في الفرع الأول بتحديد مفهوم هذه المؤسسات.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من عدم وجود تعريف دولي متفق عليه للمؤسسات ص م، إلا أنه يوجد اتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها وضع تعاريف للأحجام المختلفة للمؤسسات، ويمكن توضيح هذه المعايير وعرض مجموعة من التعاريف الخاصة بالمؤسسات ص م، فيما يلي:

أولا: معايير التصنيف: هناك عدة معايير تستخدم لتحديد حجم المؤسسة، وتنقسم هذه المعايير الى معايير كمية وأخرى نوعية وأهمها:

1-المعايير الكمية: تهتم هذه المعايير بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية أو الاحصائية، التي تبرز الفروق بين الأحجام المختلفة للمشروعات، وهي ذات صبغة محلية لأنها توضع في ضوء ظروف كل دولة على حدى، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

1-1-المجموعة الأولى: وتضم مؤشرات تقنية واقتصادية، من ضمنها: عدد العمال، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة وحجم الطاقة المستهلكة.

1-2-المجموعة الثانية: وتتضمن المؤشرات النقدية، وهي: رأس المال المستثمر ورقم الاعمال.[1]

2-المعايير النوعية: يهتم هذا النوع بتصنيف المؤسسات بصورة موضوعية أخذا بعين الاعتبار الفروق العديدة المرتبطة بالمؤسسة وعناصر التشغيل الرئيسية فيها، ومن أهم المعايير النوعية ما يلي:[2]

2-1-المعيار القانوني: يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويله، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأس مالها كبيرا مقارنة بشركات الافراد.

2-2-المعيار التنظيمي: تصنف المؤسسة بأنها صغيرة ومتوسطة وفقا لهذا المعيار، إذا اتسمت بخاصيتين أو أكثر من الخواص التالية:

- الجمع بين الملكية والإدارة؛
- قلة عدد مالكي رأس المال؛
- ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة؛
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية.

2-3-المعيار التقني: بناء على هذا المعيار، يتم تصنيف المؤسسات تدريجيا طبقا لدرجة المكننة المستخدمة من ناحية؛ ومدى الاعتماد على المهارات اليدوية من ناحية أخرى.

---

[1] شعيب أتشي، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ضل الشراكة الأورو جزائرية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008، ص: 05.

[2] زغبيب شهرزاد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –واقع وافاق–**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط، الجزائر، 8-9 أفريل 2002، ص: 172.

ثانيا: تعاريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن تلخيص أهم العوامل المؤدية الى اختلاف وصعوبة تحديد تعريف موحد ودقيق إلى:

2-إختلاف مستويات النمو: إن عدم تكافؤ مستوى تطور قوى الإنتاج واختلاف معدلات النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي بين اقتصاديات الدول يؤدي الى اختلاف النظرة حول حجم وتصنيف المؤسسات فالمؤسسة التي تصنف على أنها صغيرة أو متوسطة في الولايات م أ أو احدى الدول الأوروبية يمكن أن تصنف على أنها كبيرة في احدى الدول النامية.[3]

3-تنوع الأنشطة الاقتصادية: إن تنوع واختلاف الأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى اختلاف حجم وتصنيف المؤسسات ص م ويرجع ذلك الى اختلاف طبيعة التنظيم الداخلي والهيكل المالي للمؤسسات وحجم العمالة ورأس المال لمستخدم، ففي حين تحتاج المؤسسة الصناعية الى استثمارات مالية ضخمة لإقامتها، لا يطرح هذا الاشكال في المؤسسات الخدمية والتجارية بنفس المستوى.[4]

4-اختلاف فروع النشاط الاقتصادي: يختلف النشاط الاقتصادي وتتنوع فروعه، فمثلا ينقسم العمل التجاري الى تجارة تجزئة وتجارة الجملة، وعلى أساس هذا الاختلاف يختلف تصنيف حجم المؤسسات وذلك بسبب اختلاف كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات التي يتطلبها كل فرع.[5]

ومن بين أهم التعاريف نجد:

1-تعريف المؤسسات ص م في الولايات المتحدة الامريكية: حسب لجنة التنمية الاقتصادية الامريكية؛

يعتبر المشروع صغيرا عندما يستوفي على الأقل إثنين من الشروط التالية:

- عدم استقلال الإدارة عن المالكين؛

- تمويل رأس مال المشروع من طرف مالك واحد أو عدد قليل من المالكين؛

---

[3] مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011، ص: 12.

[4] عبد الكريم لطيف، **واقع وافاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضل تطبيق سياسة الإصلاحات الاقتصادية الحالية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2002، ص: 04.

[5] يوسف قريشي، **سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –دراسة ميدانية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، سنة 2005، ص: 16.

- العمل في منطقة محلية فيكون العمال والمالكون من مجتمع واحد؛

- أن يكون حجم المشروع صغيرا نسبيا بالمقارنة مع القطاع الذي ينتمي إليه.

كما تعرف على أنها " تمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها أو ادارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه "، كما تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها المؤسسات التي يعمل بها 250 عاملا ويمكن أن يصل الى 1500 عامل ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها على 09 ملايين دولار، كما تصنف كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-1): التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من 01 الى 05 مليون دولار كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجمة	من 05 الى 15 مليون كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو اقل

المصدر: سامية عزيز، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، السنة الجامعية، 2013-2014، ص: 60.

2-تعريف المؤسسات ص م في اليابان: يعرف القانون الأساسي للمؤسسات ص م هذه المؤسسات بأنها: " تلك التي لا يتجاوز رأسمالها المستثمر 100 مليون ين ياباني، ولا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل "[6]

جدول رقم (2-2): التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

القطاعات	راس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	اقل من 100 مليون ين	300 عامل أو اقل
مؤسسات التجارة بالجملة	اقل من 30 ميلون ين	100 عامل أو اقل
مؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات	اقل من 10 مليون ين	50 عامل أو اقل

المصدر: عثمان لخلف، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**-حالة الجزائر-1992، ص:11.

[6] فتحي السيد عبده السيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص: 157.

3-تعريف المؤسسات ص م في الاتحاد الأوروبي: اعتماد الاتحاد الأوروبي في تعريفه حسب توصية 2003، على معايير عديدة هي عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية السنوية والاستقلالية وذلك بموجب الامر 2003/361/EC الذي دخل حيز التنفيذ في أول جانفي 2005.

جدول رقم (03): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال السنوي (أورو)	المجموع السنوي للميزانية (أورو)
متوسطة	أقل من 250	اقل من 50 مليون	أقل من 43 مليون
صغيرة	أقل من 50	أقل من 10 ملايين	أقل من 10 مليون
مصغرة	أقل من 10	اقل من 2 مليون	اقل من 2 مليون

المصدر:

Journal officiel de l'union européenne : **concernant la définition de micro, petits et moyennes entreprises notifiée sous le numéro** c (2003) 1422, texte présentant de l'intérêt pour l EEE, CE/361/2003.

4-تعريف البنك لدولي: فقد عرف المؤسسات الصغيرة بأنها " تلك المؤسسات التي تستخدم أقل من 50 عاملا في الدول النامية، وأقل من 500 عاملا في الدول المتقدمة. "[7]

الجدول رقم (2-3): تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	العمالة الموظفة	الموجودات (الدولار)	رقم الاعمال السنوي (دولار)
المصغرة	9	100 000	100000
الصغيرة	49	3 000 000	3000000
المتوسطة	299	15000000	15000000

المصدر: سمية قنيدرة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة-دراسة ميدانية بقسنطينة-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص: 57.

[7] بن حسين ناجي، **مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة وأفاق تطويرها في الجزائر**، دورة تدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003، ص: 01.

5-تعريف المؤسسات ص م في الجزائر: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا؛

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (1) مليار دينار جزائري.

- " تعرف المؤسسة المتوسطة بانها مؤسسة تشغل ما بين خميس (50) الى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين (400) أربعمائة مليون دينار جزائري الى (4) ملايير دينار، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين (200) مائتي مليون دينار جزائري الى (1) مليار دينار جزائري. "

- " تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين (10) عشرة الى (49) تسعة وأربعين شخصا، ورقم اعمالها السنوي لا يتجاوز (400) أربعمائة مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز (200) مائتي مليون دينار جزائري ".

- " تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص (1) واحد الى تسعة (9) اشخاص، ورقم أعمالها السنوي اقل من (40) أربعين مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز (20) عشرين مليون دينار جزائري.[8]

من جهة أخرى، نجد البنك الدولي يصنف المشروعات ذات 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر (مؤسسات مصغرة)، والتي يعمل بها من 10-50 عاملا بالصغيرة، أما التي يعمل فيها بين 50-100 عامل بالمشروعات المتوسطة، أما منظمة العمل الدولية فتعرف المؤسسات المصغرة والصغيرة بالمؤسسات التي يعمل بها 50 عاما وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل، تزداد الى 5000 دولار في بعض القطاعات، على أن يزيد رأس مال المنشأة عن 1000000 دولار[9].

[8] الجريدة الرسمية، **العدد 02، المواد 05، 08، 09، 10، 11**، جانفي 2017.

[9] جالين سبنسر هل، ترجمة صليب بطرس، **منشاة الاعمال الصغيرة**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، سنة 1998، ص: 111.

الجدول رقم(2-4): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

معيار التصنيف / نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20مليون دج
صغيرة	من 10غالى 49	أقل من 400 مليون دج	لا تتجاوز 200 مليون دج
متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون الى 4 مليار دج	لا يتجاوز 400 مليون دج

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما ورد في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 02، المواد 05، 08، 09، 10، 11** جانفي سنة 2017م.

وخلاصة القول، يمكن اقتراح التعريف التالي للمؤسسات م ص كتعريف شامل، وهو أنها: تلك التي تتميز بقلة عدد عمالها، صغر حجم رأس المال المستثمر فيها، انخفاض طاقتها الإنتاجية ومحدودية أسواقها والتي غالبا ما تكون محلية، إضافة الى الجمع فيها بين الإدارة والملكية، واعتمادها بشكل كبير على المصادر الذاتية والمحلية للتمويل.

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد شكات المؤسسة الاقتصادية عموما المحرك الرئيسي للنمو والتنمية الاقتصادية وضمن هذه المؤسسات يظهر للوجود أهمية قوة المبادرة الريادية الذاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي، وتتوضح أهمية هذه المؤسسات أكثر من خلال مجموعة الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة.

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة المتوسطة بعدة خصائص تمكنها من تحقيق مزايا تنافسية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة والتي تتلخص فيما يلي:[10]

1-**سهولة الانشاء والتكوين:** حيث أنها تمتاز بانخفاض رأس المال المطلوب لإنشائها، وبساطة الإجراءات الإدارية المرتبطة بتكوينها.

[10] عبد الستار محمد العلى وفايز صالح النجار، **الريادة وغدارة الاعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 67.

2-القدرة على تقديم منتجات وخدمات جديدة: ذلك أن قدرتها تتجلى أكثر في تقديمها لمنتجات متباينة لإشباع الرغبات المختلفة للمستهلكين، وهو ما يؤكد تبنيها وتشجيعها لمجالات البحوث والتطوير.

3-الإدارة والتسيير: يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب الإدارة والتسيير الغير معقدة ولا توجد بها اللوائح المقيدة والمعطلة لسير العمل.

4-أنماط الملكية: يرتبط الانخفاض المطلق في رأس المال هذه المؤسسات بأشكال معينة لملكيتها والتي تكون في غالب الأحيان ملكية فردية أو ملكية عائلية أو على شكل شركة الأشخاص. [11]

5-التجديد والابداع: تعتبر المؤسسات ص م والمصغرة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسسات لأهم ومعظم براءات الاختراع في العالم.[12]

6-الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل: نظرا لقلة حجم هذه المؤسسات، نجد أن الكثير من ملاكها يلجؤون الى تمويل مؤسساتهم من مصادر داخلية فردية أو عائلية، نظرا لصعوبة الحصول على التمويل من البنوك لعدم توفر الضمانات البنكية اللازمة.

7-إحداث التوازن بين المناطق: تعمل هذه المؤسسات على احداث نوع من التوازن والعدالة في التنمية الإقليمية من خلال قدرتها على استغلال الموارد المحلية وقدرتها على الانتشار.

8-مركز التدريب الذاتي: تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها.

9-المرونة العالية وسرعة التكيف مع المتغيرات: يتجسد ذلك في قدرتها على التكيف مع مختلف التغيرات سواء داخليا أو خارجيا، وقابليتها لتعديل ظروف العمل فيها تظهر المرونة على الصعيد الإنتاجي من خلال سرعة تغيير الإنتاج وتنويعه تبعا للرغبات المتقلبة والمتجددة للأفراد المستهلكين.

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويمكن تلخيص أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

---

[11] توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الاعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 29.

[12] بن عنتر عبد الرحمان، رحماني أسماء، **دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الابداع والابتكار وتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010، ص: 01.

1-توفير مناصب عمل: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إتاحة فرص عمل كثيرة في الوقت الذي تعاني معظم دول العالم ولاسيما النامية منها من مشكلة البطالة، وتتمثل أهم الأسباب التي جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر استقطابا لليد العاملة في أنها مشروعات كثيفة العمالة.[13]

2-دعم المؤسسات الكبيرة وتحقيق التكامل الصناعي: بالمقابل تحقق المؤسسات الكبيرة خفضا في تكاليف الإنتاج من خلال التعاقد مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج جزء من المنتج النهائي، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة تتسم بدرجة عالية من الكفاءة والتحكم في الجانب التكنولوجي، كما تزودها بالعمالة المؤهلة التي اكتسبت خبرة في هذه المؤسسات. [14]

3-تنمية المناطق الريفية: مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة أكبر في اختيار أماكن توطنها لأنها تحتاج إلى قدر ضئيل من خدمات البنية التحتية وبالتالي إمكانية إقامتها في المناطق الريفية وهذا ما يساعد على توفير فرص عمل لسكان هذه المناطق.

4-المساهمة في تنمية لصادرات: ويرجع ذلك الى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية وأهم هذه العوامل نجد:

- إعتماد المؤسسات ص م على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة كما يظهر في المنتج فن ومهارات العمل اليدوي.
- تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لأخر ومن خط انتاج لأخر ومن سوق لأخر لانخفاض حجم اناتجها نسبيا على المدى القصير.

5-المساهمة في جذب وتعبئة المدخرات:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحدات إنتاجية ومراكز استثمار تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني، حيث نها تعتمد على محدودية رأس المال مما يعد عنصرا لجذب صغار المدخرين.

المطلب الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشكالا مختلفة، تختلف باختلاف التصنيف الذي خضعت له، وهذه التصنيفات تأخذ أسس مختلفة لتصنيفها للمؤسسات، القانون، أسلوب العمل أو النشاط ... وسيتم شرح ذلك بشيء من التفصيل في الفقرات التالية:

---

[13] ساري أحلام، بوعلاق نوال، **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الوطني دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر، جامعة امحمد بوقرة بومرداس 2010-2011، ص: 05.

[14] عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 58.

أولا: التصنيف على أساس الشكل القانوني للمؤسسة

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا لمعيار الشكل القانوني إلى نوعين:

1_المؤسسات الفردية: المؤسسة الفردية هي مؤسسة يملكها شخص واحد ويتمتع بكافة حقوق الملكية المتصلة بموجوداتها كما أن المسؤول عن كافة ديونها والتزاماتها اتجاه الغير، بالإضافة إلى انه من يتخذ القرار وجميع الأرباح هي من ممتلكاته، كما إن هذه المؤسسات تتمتع بمجموعة من الخصائص أبرزها:

_ سهولة إجراءات تأسيسها وتصفيتها.

_ محدودية رأس مالها مما يحد من إمكانية نموها وتوسعها.

_ أنها الأكثر شيوعا بين أشكال المؤسسات.[15]

وقد كان هذا الشكل النوع الغالب للمؤسسات الخاصة في مستهل الثورة الصناعية، وحتى منتصف القرن التاسع عشر حيث حدث تطور هام في ازدياد أهمية شركات المساهمة التي أصبحت أكثر أشكال المؤسسات الخاصة في وقتنا الحالي.

2-الشركات: تعرف الشركة بأنها عبارة عن المؤسسة التي تعود ملكيتها الى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال أو عمل، لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من ربح أو خسارة.[16]

2-1-شركات الأشخاص: تعتبر شركات الأشخاص امتداد للمؤسسات الفردية من حيث الملكية الخاصة لحصص رأس المال والمسؤولية غير المحدودة للشركاء والمتضامنين عن ديون الشركة، ولكنها تمتاز عن المؤسسات الفردية بقدرتها على جمع أكبر من رأس المال، أضف إلى ذلك فان صافي أعمالها (الربح أو الخسارة) توزع على الشركاء بنسبة حصصهم في رأس المال، هذا وتتضمن شركات الاشخاص عدة أشكال أخرى مبينة كما يلي:[17]

أ-شركة التضامن: وتكون شركة التضامن من عدد من الاشخاص الطبيعيين لا يقل عن اثنين ولا يزيد عن عشرون، إلا إذا طرأت الزيادة على ذلك نتيجة الإرث.

ب-شركة التوصية البسيطة: وتتألف شركة التوصية البسيطة من فئتين من الشركاء، الشركاء المتضامنون وهم الذين يتولون إدارة الشركة والشركاء الموصون الذين يشاركوا في رأس مال الشركة.

---

[15] سمير علام، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص: 99.

[16] عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 03، 2003، ص: 27.

[17] علي حسين علي وآخرون، **الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال** _ دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999 ص: 65.

ج-شركة التوصية بالأسهم: رغم أن هذه الشركات تعد من شركات الأموال، الا انها تعد تطويرا لشركة التوصية البسيطة، من حيث أنها تضم فئتين من الشركاء: متضامنين، وشركاء موصين غير أن الشركاء الموصين يمتلكون أسهما بقيمة مساهمتهم في رأسمال الشركة ويحق لهم التصرف فيها بالبيع او التنازل دون الرجوع الى الشركاء المتضامنين لأخذ موافقتهم.

2-2-شركات الأموال: وهي الشكل الأكثر تطورا بين الشركات ذات الملكية الخاصة، وفيها يتم تلافي عيوب المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص، لأنها لا تقوم على تجميع رؤوس أموال ضخمة من عدد كبير من الأشخاص وتوظيف الخبرات اللازمة دون تدخل وهيمنة شخصية من طرف المساهمين.[18]

أ-شركات المساهمة: هي أكبر شركات الاموال، ويقسم رأسمالها الى أجزاء متساوية في القيمة والحقوق والواجبات، وتسمى أسهما، وتطرح في السوق للبيع، تسمى الاكتتاب العام.

ب-الشركة ذات المسؤولية المحدودة: وتتألف هذه الشركة من عدد من الشركاء لا يقل عن اثنين ولا يزيد عن خمسين شخصا، وتتميز هذه الشركات عن سابقيها من شركات الاشخاص بمحدودية كافة الشركاء بمقدار حصصهم في رأس المال.

ج-شركات المحاصة: تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي أو شفوي بين إثنين أو أكثر من الشركاء، للقيام بنشاط اقتصادي، خلال فترة زمنية محددة، لتحقيق ربح معين، يتم تقاسمه فيما بين الشركاء حسب اتفاقهم، ومع نهاية النشاط الاقتصادي الذي أقيمت لأجله تنتهي شركات المحاصة.

ثانيا: التصنيف على أساس النشاط

ويعتبر هذا التصنيف من أكثر التصنيفات شيوعا، حيث تقسم المؤسسة بموجبه إلى الأشكال التالية: [19]

1-المؤسسات الصناعية: وتتميز هذه المنظمات بخلق المنافع الشكلية أو التحويلية للسلع، أي تحويل المواد الأولية إلى سلع استهلاكية أو وسطية.

1-1-مؤسسات الصناعات الاستراتيجية: وتعمل هذه المؤسسات في مجال استخراج الثروات الطبيعية من باطن الأرض مثل مؤسسات التنقيب عن المعادن ومواد البناء.

1-2-مؤسسات الصناعات التحويلية: وتعمل هذه المؤسسات في مجال تحويل المواد الأولية والمواد غير تامة الصنع إلى سلع تامة الصنع وجاهزة للاستهلاك المباشر وغير المباشر.

1-3-مؤسسات الصناعات التجميعية: وتعمل هذه المؤسسات في مجال تجميع وتركيب الأجزاء المصنعة من قبل مؤسسات أخرى.

---

[18] كاسر ناصر المنصور وشوقي ناجي الجواد، **ادارة المشروعات الصغيرة من الالف الى الياء**، دار وكبة الحامد للنشر التوزيع، عمان، 2000، ص:32 .

[19] علي حسين علي وآخرون، **الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال**، مرجع سبق ذكره، ص: 60، ص: 61.

2-مؤسسات التوزيع: وتتوسط هذه المؤسسات بين المستهلك والمنتج، أي أنها تقوم بدور الوسيط في إيصال السلع من المنتج إلى المستهلك، ومن أبرز هذا الشكل من المؤسسات، تجار الجملة، تجار التجزئة، وكالات بحوث الأسواق.

3-المؤسسات الخدمية: ومن أبرز ميزاتها التخصص في تقديم الخدمات مقابل الحصول على مقابل مادي (إيراد)، أي أن هذه المؤسسات لا تنتج سلعا مادية كالمؤسسات الصناعية، ولا تتعامل بها كمؤسسات التوزيع، بل ويقتصر نشاطها على تقديم الخدمات ومن أبرز أنواع المؤسسات الخدمية، مؤسسات النقل على اختلاف أنواعها، مكاتب الدراسات ودور السينما وما شابه من نشاطات.

4-مؤسسات التنمية الزراعية: تمس المؤسسات التي تمارس النشاطات الفلاحية التالية:

- مشروعات الثروة الزراعية: انتاج الفواكه والخضر، الحبوب أو الشتائل، أو البيوت الزراعية البلاستيكية؛
- مشروعات الثروة الحيوانية: كتربية الابقار او الأغنام والدواجن أو تربية النحل أو الألبان ومشتقاتها؛
- الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

5-مؤسسات المقاولة: تعتبر المقاولة الباطنية من أهم اشكال التكامل الصناعي الحديث، وتعني تجسيد التعاون بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن القول بان المقاولة الباطنية هي العملية التي بموجبها يقوم المتعهد بإتمام اعمال معينة للغير بمقابل واهم مجال تعمل فيه هذه المؤسسات هو قطاع البناء والأشغال العمومية وتأخذ عدة أشكال كتنفيذ الاشغال أو الإنتاج أو تقديم الخدمات.

ثالثا: تصنيف على أساس أسلوب العمل:

1-المؤسسات غير المصنعة: يجمع هذا النوع بين نظام الإنتاج العائلي والحرفي، فيعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، أما الإنتاج الحرفي فهو نشاط يدوي يقدم سلعا للزبائن حسب احتياجاتهم.

2-المؤسسات المصنعة: وهي تتميز عن المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم العمل، وتعقيد العمليات الإنتاجية، واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير، من حيث طبيعة السلع واتساع أسواقها.[20]

رابعا: تصنيف حسب توجهها

هناك عدة أشكال حسب هذا التصنيف:

1-المؤسسات العائلية: تنشأ بمساهمة أفراد العائلة ومكان تواجدها هو المنزل وعمالها هم أفراد العائلة تنتج منتوجات تقليدية وبكميات محدودة، إضافة إلى حالة بعض البلدان الصناعية مثل اليابان وسويسرا حيث تنتج أجزاء من السلعة لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية.

[20] عبد الكريم الطيف، **مرجع سبق ذكره**، ص: 14.

الجدول رقم: (10) نسب المؤسسات العائلية إلى مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول الأوروبية والشرق الأوسط سنة 2009.

الجدول رقم (2-5): نسبة المؤسسات العائلية في مجموعة من الدول

الدول	البرتغال	المملكة المتحدة	إسبانيا	سويسرا	السويد	إيطاليا	الشرق الأوسط
نسبة المؤسسات العائلية	%70	75%	80%	85%	90%	95%	95%

المصدر: مرزوقي نوال، **معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الأيزو 9000 و 14000، كلية العلوم الاقتصادية وعلو م التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر**، السنة الجامعية 2009-2010، ص: 46.

2-المؤسسات التقليدية: تتميز بكونها تلجأ إلى الاستعانة بالعامل الأجير واعتمادها على اليد العاملة البسيطة، وتتميز أيضا باستقلال مكان العمل عن المنزل.

3-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة: نلمح فيها اختلافا عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأخرى وذلك من ناحية التنظيم العملي واستخدام رأسمال ثابت، ومن ناحية المنتوجات التي يتم صنعها وبطريقة منتظمة.[21]

خامسا: حسب طبيعة المنتوجات

تصنف إلى:

1-مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: يتمثل نشاطها في تصنيع المنتوجات الغذائية وتحويل المنتجات الفلاحية ومنتوجات الجلود للأحذية والنسيج والورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

2-مؤسسات إنتاج السلع الوسطية: يشمل المؤسسات المختصة في التمويل العادي للصناعات الميكانيكية والكهربائية، الصناعات الكيماوية والبلاستيكية.

3-مؤسسات إنتاج الاستهلاك: تعتمد بصفة عامة على تكنولوجيات معقدة وكثافة رأسمال.[22]

سادسا: التصنيف حسب الملكية

1-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية: هذا النوع من المؤسسات تعود ملكيتها الى القطاع الحكومي، إلا أننا نشير الى ان هذا الصنف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر قليلا جدا في جميع الدول خاصة المتطورة منها.

---

[21] عثمان لخلف، **مرجع سبق ذكره**، ص: 32.

[22] سيد علي بالمحمدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة**، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، 2005، ص: 15.

2-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة: وهي جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها الى القطاع الخاص سوآءا كان محليا أو عبارة عن استثمار أجنبي، وهذا النوع هو الأكثر انتشارا في العالم.

3-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختلطة: وتكون ملكيتها مختلطة ومشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص بنسب متفاوتة.

4-التعاونيات: يمكن أن تكون على شكل مؤسسات إنتاجية، أو مؤسسات استهلاكية، أو مؤسسات للإسكان، أو حتى لتنظيم استخدام جهود العمال المنضمين إليها والدفاع عن مصالحهم، وهي تهدف الى تأمين احتياجات الأعضاء من سلع وخدمات ضرورية بأقل تكلفة.[23]

جدول رقم (2-6): مقارنة بين المؤسسات الخاصة والعامة والتعاونية

مواضيع المقارنة / النواحي	المؤسسة الخاصة	المؤسسة العامة	المؤسسة التعاونية
الملكية	فردية أو خاصة	عامة أو جماعية	اجتماعية مبنية على العضوية
الهدف	العمل على تحقيق الربح	خدمة أهداف المجتمع	خدمة الاعصاء
الرقابة	مؤسسة على حقوق التملك	بواسطة مندوبي الدولة	عن طريق التسيير الديموقراطي
الموقف اتجاه السوق	الميل للمنافسة	الميل للاحتكار	الاتجاه للتنسيق

المصدر: عادل أحمد حشيش، **أصول الاقتصاد السياسي: مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الاقتصاد**، دار النهضة العربية، بيروت 1992، ص: 129.

الشكل القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاء لتنظيم علاقات العمل داخل المؤسسة وذلك من خلال توضيح صلاحيات ومسؤوليات الملاك أو الشركاء تفاديا لنشوب النزاع خاصة في توزيع الأرباح وتسديد الديون، بالإضافة إلى إحصاء هذه المؤسسات وكذا معاملتها ضريبيا، ونجد أن التصنيف حسب النشاط يوضع ما إذا كانت المؤسسة صناعية أم خدماتية، كذلك التصنيف على أساس التوجه للمؤسسة الذي يبين من يملك المؤسسة ومن هم العمال هل هم أفراد الأسرة أم خليط بين أفراد الأسرة وأجراء، ويبين كذلك هذا التصنيف إقامة المؤسسة، ونستنتج أيضا أي مؤسسة صغيرة أو متوسطة، فهي تخضع لجميع التصنيفات السابقة، فعلى سبيل المثال، مؤسسة ذات مسؤولية محدودة وهي مؤسسة عائلية مختصة في الصناعات التحويلية: وبالتالي فهي تخضع للتصنيفات السابقة.

[23] شعيب أتشي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 13، 14.

المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل والمعوقات التي تواجهها

ما من شك أن جميع المشاريع على اختلاف مستوياتها، سواء الجديدة منها أو القائمة، تحتاج للتمويل المناسب حتى تنمو وتحقق الهدف الذي أنشأت من أجله ألا وهو الربح، وقد أصبح تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل والعقبات، لذا سوف نتناول في هذا المبحث مصادر تمويل هذا النوع من المؤسسات، مع ذكر مختلف المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه المؤسسات.

المطلب الأول: المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من بين أهم المشاكل والأسباب التي تعيق عملية تمويل المؤسسات المتوسط والصغيرة نجد:

– على الرغم من أن البورصة تعتبر من بين الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن السوق المالية الوطنية تفتقر الى مثل هذه الأدوات، حيث أن السوق المالي الوطني لايزال ناشئا؛

– محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض ودراسة الملفات المقدمة لطلب القروض، ونقص الخبرة في مجال دراسات الجدوى وتقييم المخاطر الناتجة عن منح القروض؛

– نقص التمويل الطويل الأجل بسبب التعقيدات المفروضة على القروض والضمانات التي تثقل كاهل المستثمرين؛

– ارتفاع معدلات الفائدة على القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة مقارنة بمثيلتها على القروض الممنوحة للمؤسسات كبيرة الحجم، وذلك بفعل ارتفاع درجة المخاطرة؛

– ارتفاع أسعار الفائدة مثلما حصل خلال عشرية التسعينات في الجزائر حيث تراوحت بين 13–17.5 % سنة 1997 نتيجة لارتفاع معدل التضخم، لتنخفض معدلات الفائدة الى 6.5 % سنة 2003؛

– طول فترة دراسة ملفات منح القروض نتيجة للإجراءات البيروقراطية؛

– الأراضي المخصصة للاستثمارات الجديدة غير مرفقة بعقود ملكية نهائية مما يسمح باعتبارها ضمانات قوية وعقود صحيحة قانونيا؛

– ترى الهيئات المالية أن المشاريع الاستثمارية تواجه عراقيل عديدة لا تشجع البنوك الحديدة التابعة للقطاع الخاص على منح القروض بصورة معتبرة مما يؤدي إلى بقاء البنوك العمومية تواجه وحدها الحاجات المتعددة لتمويل المتعاملين الخواص، كما أكد تحقيق للبنك العالمي أن **80 %** من المؤسسات

محل التحقيق تم إنشاؤها بأموال خاصة بنسبة **100 %** وهو ما يترجم صعوبة تحرير قروض من النظام المالي والبنكي بسبب شروط الاقتراض الصعبة ومستوى الضمانات المطلوبة.[24]

ثانيا: المشاكل الفنية

من المشاكل الفنية التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

– نقص المهارات في مجالات التسويق وتوطين التكنلوجيا والقدرة على تطوير ومراقبة وتحسين الإنتاج؛

– نقص الخبرات والعمالة المؤهلة، الامر الذي ينعكس سلبا على القدرات الإنتاجية للمؤسسة؛

– ارتفاع تكلفة الحصول على المعدات والأليات والمواد الأولية نظرا لاستيرادها من الخارج وبكميات قليلة لا تؤهلها لحصول على خصومات او تخفيضات تجارية؛

– عدم توفر المواد الأولية بشكل دائم وعدم ثبات أسعارها، وعدم قدرة هذه الصناعات في الحصول على هذه المواد بأقل كلفة ومنه تكون منتجات المؤسسة اعلى كلفة نسبيا ممل يؤثر على تنافسيتها؛

– صعوبة الحصول على المساحات والمواقع المناسبة كالراضي لإقامة الورشات، فضلا على أن تكون هذه الأراضي غير مهيأة وغير مزودة بالماء والغاز والكهرباء وشبكات الاتصال وغير معبدة؛

– مشاكل التخزين المرتبطة بالعملية الإنتاجية؛

– الافتقار الى دراسات الجدوى الاقتصادية؛

– عدم دقة البيانات المحاسبية والمالية والتأخر في إنجازها؛

– ضعف التعاون ما بين مراكز الأبحاث والجامعات من جهة، وما بين هذه المشروعات مما يحول دون اطلاعها على التطورات الحاصلة في شتى المادين التكنلوجية وأساليب التسيير وغيرها.

ثالثا: المشاكل الإدارية والتسويقية

من بين المشاكل الإدارية والتسويقية التي تعترض نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:[25]

---

[24] ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "مساهمة القرض الشعبي الجزائري –وكالة بسكرة –"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، سنة 2005، ص: 60.

[25] عيسى بن ناصر، **حاضنات الأعمال لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 18، مارس 2010، ص: 60.

– الضعف في القدرات الإدارية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدم استفادتهم من متطلبات الإدارة الحديثة اللازمة لإدارة التشغيل والإنتاج ما يؤدي إلى تميز أعمالهم بضعف التخطيط في هذه المجالات؛

– الملكية الفردية والعائلية للمؤسسة والانغلاق على المشاركة مع الاخريين؛

– قيام مالك أو مالكي المؤسسة بالجمع بين العديد من المهام والوظائف؛

– محدودية القدرات على التنبؤ والتخطيط واستشراف إمكانيات المستقبل وإعداد الموازنات التقديرية اللازمة؛

– عدم وجود حماية للمنتوجات المحلية إتجاه المنتوجات الأجنبية التي تتمتع بقدرة تنافسية عالية؛

– الافتقار إلى التصاميم والمواصفات والمعايير المعمول بها عالميا؛

– لا تحظى الصناعات الصغيرة والمتوسطة بفرص كبيرة في دخولها الأسواق التصديرية لضعف قدراتها التسويقية والترويجية بتلك الأسواق؛

– نقص الكفاءات التسويقية، إضافة إلى نقص المعلومات التسويقية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– عدم استخدام المؤسسات الصغيرة للاستراتيجيات التسويقية التي تتلاءم وطبيعة منتجاتها وخدماتها المسوقة؛

– عدم وجود الوظيفة التسويقية في اغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إضافة الى مشاكل أخرى تعيق تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها:

– عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للمنتجات المستوردة بسبب:

– غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الامر الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطين المؤسسات والمنتجات وبتالي وضع سياسات حمائية؛

– ضعف البن التحتية والمنشآت القاعدية.

رابعا: مشكل العقار الصناعي

يقف مشكل العقار الصناعي عائقا أمام انجاز وتحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية والصناعية نظرا للمشاكل المتعلقة به من بينها:

- القيود البيروقراطية التي لازالت تفرض نفسها على مستوى الجماعات المحلية والهيئات المشرفة على التسيير العقاري؛

- طول مدة منح الأراضي، فالمدة لمتوسطة تقارب السنتين وفي حالة رفض طلب منح الأراضي يكون رفضا غير مبرر؛

- الكثير من الأراضي المتواجدة في المناطق الصناعية، تتسم بالغموض على مستوى وضعيتها لقانونية؛

- تشهد المناطق الصناعية عبر الوطن حالة تدهور إضافة الى غياب التهيئة كما تحولت بعض المناطق الصناعية الى تجمعات عمرانية؛

- ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملاءمتها.

الجدول رقم (2-7): نوعية العقار المطلوب من طرف المؤسسات ومدة الانتظار للحصول عليه

نوع العقار	محلات إدارية	أراضي صناعية لعينة شاملة	أراضي صناعية لمؤسسات صغيرة
المؤسسات الباحثة عن العقار	**19.6 %**	**37.7 %**	**42.1 %**
مدة الانتظار	**3.6 سنة**	**4.9 سنة**	**4.7 سنة**

المصدر :جمعي عماري، **استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة،2011، ص: 58.

حيث نلاحظ من خلال الجدول بأن مدة الانتظار للحصول على عقار صناعي طويلة جدا وهذا ما يعرقل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى عدم ظهورها أصلا، فبالنظر إلى الجدول نجد بأن نسبة 42 % من المؤسسات الراغبة في الحصول على أراضي صناعية تنتظر فترة طويلة لا تقل عن 4 سنوات وهي فترة ليست بالقصيرة وبالتالي تندرج ضمن معوقات التي تعترض هذه المؤسسات، فهناك العديد من المؤسسات التي تفشل منذ البداية جراء هذه الإجراءات المعقدة.

خامسا: مشكل الإجراءات الإدارية

لازالت الإدارة تمثل السبب الرئيسي لجل العوائق التي تقف في وجه التنمية الإدارية، الاقتصادية والسياسية للمجتمع، فهناك الكثير من المشاريع عطلت كون نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا مما ضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا استثمارية لا تعوض، فعلى سبيل المثال الحصول على تراخيص رسمية لممارسة النشاط يستغرق زمنا طويلا قد يمتد لسنوات وبتكاليف عالية سواء كانت رسمية او غير رسمية.

سادسا: الرسوم الجمركية

تختلف المعدلات الجمركية حسب نوعية السلع (الرأسمالية، وسيطيه، استهلاكية) فأقل المعدلات تكون على السلع الرأسمالية الثقيلة، ثم تبدأ بالارتفاع تدريجيا بدءا بفئات السلع الوسيطة ثم السلع الاستهلاكية والكثير من هذه السلع تعتبر سلعا رأسمالية للمؤسسات ص م، وحتى وان كانت تتمتع بإعفاء فهي تجهل مناسبته، أو تجد ان طلب هذا الاعفاء مضيعة للوقت لتعقد الإجراءات المتخذة من طرف الجمارك.

سابعا: الضرائب

على الرغم من الدور الذي تلعبه التحفيزات الضريبية في تنمية وتوطين المؤسسات ص م ومن ثم الاسهام في تحقيق السياسات التنموية، فأن الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات ص م خاصة في الدول النامية لا تساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي.[26]

المطلب الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ليس هناك شك في أن جميع المؤسسات على اختلاف مستوياتها ومهما كان حجمها وطبيعة نشاطها سواء كانت مستحدثة أو قديمة تحتاج للتمويل المناسب حت تنمو وتحقق دخلا وربحا مقبولين، فهي تحتاج الى التمويل في فترات حياتها انطلاقا من تأسيسها الى غاية تطويرها وتنميتها وتحديثها ومنه يمكن حصر مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

[26] ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "مساهمة القرض الشعبي الجزائري–وكالة بسكرة–"، المرجع السابق ، ص: 61.

الفرع الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعدد وتختلف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف معايير تصنيفها الى أننا سوف نركز على مصدريين أساسيين هما المصادر الداخلية والمصادر الخارجية:

أولا: مصادر التمويل الداخلية: تعتمد المؤسسات المتوسطة والصغيرة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية، وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

1-رأس المال (الأموال الشخصية): ويسمى أيضا بالأموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء إضافة إلى مساهمة الشركاء، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الانطلاق والنمو، وهو أيضا عامل مهم لا المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه كما تحافظ على استقلاليته المالية.[27]

2-التمويل الذاتي:

يعتبر التمويل الذاتي من أهم المصادر الأكثر استعمالا من طرف المؤسسة وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل وذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية وكذا جاهزيته عند الطلب ويعرف على أنه " تلك الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة دون اللجوء إلى المصادر الخارجية "[28]، فالتمويل الذاتي يمثل لفرق بين صافي التدفقات النقدية كمداخيل بعد تخفيض التكاليف للمؤسسة خلال السنة وقيمة الأرباح الموزعة على المساهمين، والإهتلاكات والمؤونات التي تدخرها المؤسسة لمواجهة المخاطر المستقبلية، ويعتبر التمويل الذاتي بديلا تمويليا أمام المؤسسة لشراء أصول جديدة دون الحاجة الى الاقتراض من المصادر الخارجية.

ثانيا: التمويل من المصادر الخارجية: عادة لا تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغطية كل احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية والمتمثلة فيما يلي:

1-الائتمان التجاري:

حيث يعتبر الائتمان التجاري نوع من أنواع الائتمان قصير الأجل والذي تحصل عليه المؤسسات المؤسسة من الموردين وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع والمواد الأولية التي تتحصل عليها

[27] مطهري كمال، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2012، ص: 57.

[28] نظير رياض محمد الشحات وآخرون، **الإدارة المالية**، المكتبة العصرية للمنصورة، مصر، 2001، ص: 221.

المؤسسة وبتالي فانه يعتبر مصدرا أليا للتمويل لأنه مرتبط بالتغير في حجم المشتريات ولكن يمكن أن يصبح هذا التمويل مكلفا جدا ذا لم تقم المؤسسة بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة، مما يسئ إلى سمعتها في السوق.[29]

2-الائتمان المصرفي:

ويمثل القروض قصيرة الأجل عامة التي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل احتياجاتها القصيرة الأجل والقروض المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل استثماراتها، ويتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته وذلك لقاء فائدة يحصل عليها البنك.

3-التمويل من المصار الخارجية الغير رسمية:

يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية وذلك سبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل الغير الرسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة.

4-التمويل عن طريق المؤسسات المتخصصة في الدعم والجمعيات المهنية:

رغبة من الحكومة في ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت بإنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تسعى إلى تزويد هذا النوع من المؤسسات بالدعم والمساعدات المالية والفنية وذلك بغية التقليل من حالات عدم التأكد في البيئة الخارجية المالية والقانونية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

5-عقود تحويل الفاتورة:

الذي يعبر عن قيام المؤسسة بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الاستهلاكية، أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات والفواتير الموجودة لدى

[29] زغيب مليكة، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، دراسة محددات الهيكل المالي لمجمع جيبلي، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، السنة الجامعية 2005-2006، ص: 37.

المؤسسات التجارية أو الصناعية والتي تتراوح مدتها بين 30-120 يوم، والهدف من هذه العملية هو توفير السيولة النقدية بشكل مستمر.

6-التمويل عن طريق القطاع التكافلي والزكاة

لقد أصبح القطاع التكافلي والزكاة أحد مصادر التمويل وأكثرها تأثيرا في الحركية الاقتصادية من خلال توفير التمويل الكافي المجاني لمجموعة كبيرة من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة الى تقديم الدعم الفني للمورد البشري من خلال تأهيل أصحاب هذه المؤسسات أو لمساهمة في تحسين وتكوين الكفاءات القادرة على ضمان التسيير الكفء للمؤسسات.[30]

الفرع الثاني: أساليب تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات في تمويل نشاطها للأموال التي تغطي عجزها وهذا ما يجعلها تلجأ إلى الاقتراض من الغير لسد حاجياتها، وتتزايد هذه الحالة عند القيام بعملية التوسيع حيث تقسم مصادر التمويل إلى مصادر كلاسيكية ومصادر مستحدثة كما يلي:

أولا: الأساليب التقليدية في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة

نميز في هذا الأسلوب نوعين من التمويل فنجد التمويل الطويل والمتوسط الأجل والتمويل القصير الأجل:

1-التمويل المتوسط والطويل الأجل:

يكون التمويل طويل الأجل موجه الى تمويل النشاطات الاستثمارية خارج الاستغلال التي تتطلب أموال وذلك من أجل توسيع المؤسسة (المشروع) أو إقامة مشروع جديد، ويتجسد التمويل الطويل الأجل في القروض التي تمنحها البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية التي تمنح قروضا قد تصل إلى عشرين عاما، وذلك لتمويل عمليات البناء وإقامة مشروعات الري والصرف، إلى جانب البنوك الصناعية والزراعية أما التمويل المتوسط الأجل فتمنحه البنوك من خلال القروض التي تتراوح بين سنة و5 سنوات، بغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في رأسمال العامل المتداول والاضافات وموجوداتها الثابتة.[31]

[30] عمران عبد الحكيم، م**رجع سبق ذكره**، ص: 16.

[31] مشري محمد الناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 26.

2-التمويل قصير الأجل:

نقصد بالتمويل طويل الأجل تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا، ويوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياطات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والدائنين والعلاقة بين مجموع هذه الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف براس المال العامل، وتعتمد في التمويل القصير الأجل على السلفات البنكية حيث تعتبر القروض البنكية الوسيلة الثانية التي تعتمد عليها المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تمويل دورتها الاستغلالية، حيث تضمن السلفات البنكية للمؤسسة تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، تسبيقات على البضائع.[32]

ثانيا: الأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة

بالموازاة مع الأساليب التقليدية المعتمدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ذكرناها سابقا هناك أساليب مستحدثة لتمويل هذه المؤسسات والمتمثلة في:

1-التمويل التجاري التأجيري: ويقصد به التمويل عن طريق التأجير، ويعرف بأنه عبارة عن اتفاق بين الطرفين يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الاخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، المؤجر هو الذي يخصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل، في حين أن المستأجر هو لطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده لأقساط التأجير للمؤجر، وينقسم الى ثلاثة أنواع[33]، فالنوع الأول هو ذلك النوع من التأجير الذي تكون فيه مدة عقد الايجار أقل من العمر الإنتاجي للأصل المؤجر، ومن امثلة ذلك تأجير السيارات، معدات البناء ...الخ ويسمى بالتأجير التشغيلي، أما النوع الثاني فهو طويل نسبيا مقارنتا بالنوع الأول حيث يكون فيه العقد غير قابل للإلغاء فهو يستعمل في تأجير الأراضي....الخ ويسمى بالتأجير التمويلي، أما النوع الثالث فهو البع وإعادة التأجير هو عقد بين مؤسسة مالكة لبعض الأصول حيث تقوم ببيع أصولها الى مؤسسة مالية كشركات التامين أو شركات مالية أو تأجيريه، بشرط أن يقوم الطرف الشاري بتأجير هذه الأصول الى المؤسسة التي باعته إياها.

2-نظام حاضنات الأعمال (système d'incubation): أن نظام حاضنات الاعمال لا يهتم فقط بجانب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانما يقدم تمويلا لها في حدود معينة ويقدم الى جانب ذلك

---

[32] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 57.

[33] بولعيد بعلوج، **التمويل التأجيري كأحد صيغ التمويل الإسلامي**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003، ص: 06.

خدمات أخرى، لكن في البداية سنعرف هذا النظام الجديد الذي بدأ تطبيقه في مختلف دول العالم سواء النامية أو المتقدمة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعظيم دورها ومنافعها، ومواجهة مختلف المشكلات التي تعترضها وتعوق من قدرتها على النمو والتقدم والتطور والاستمرار فهي عبارة عن " آلية من الآليات المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة المبتدئة، وكيان قانوني قائم بذاته يعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق"، وعليه نلمس الاختلاف بين الحاضنة التي تعبر عن هياكل الاستقبال والدعم المرافقة للمشروعات الناشئة والمشتلة التي تعبر عن هياكل إيواء حديثة النشأة، فبعدما تحصل المؤسسة على مقومات النهوض من الحاضنة تستطيع الاختيار بين الانتماء الى مشتلة أو الاستقلال عنها بنفسها، فالحاضنة incubateur هي التي تعد المؤسسة في مرحلة الانطلاق قبل أن تنظم الى المشتلة pépinière، ومع دالك هناك من الدول مثل فرنسا من اعتمد على المشاتل ومنحها دور الحاضنة.[34]

3-مؤسسات رأس مال المخاطر (capital risque): تعرف على أنها كل رأس مال يوظف على أنه تمويل لابتكار جديد، أو توسع مؤسسة، او تأسيس مؤسسة من دون التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد (وهذا هو مصدر الخطر)، وتكون هذه الصيغة في التمويل على شكل مشاركة، بمعنى أن صاحب رأس المال يصبح شريكا في المؤسسة، لذا فإنه من مصلحة الدول النامية (خاصة الجزائر) أن تعمل على تنمية هذه المؤسسات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتحقيق التنمية.[35]

4-صيغ تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :لقد قدم لنا الاقتصاد الإسلامي صيغ تمويل بديلة تقوم على أساس التعامل بغير الفائدة التي تعد من صور الربا المحرمة شرعاً، نذكر من بينها المشاركة، المرابحة، والمضاربة، البيع الأجل وبيع السلم، الاستصناع وكذلك التمويل بالإجارة.

المبحث الثالث: أساليب دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تحتل قضية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة أساسية ضمن أولويات الدولة الجزائرية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ...الخ، وفي ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص عمل قادرة على استيعاب

[34] بربيش السعيد، طبيب سارة، **دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة تحليلية تقييميه، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، ص: 7-8.

[35] خليل عبد الرزاق، **رأس مال المخاطر وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، 08-09 أفريل 2006، الشلف، الجزائر، ص: 35.

الزيادة في اليد العمل فضلا عن التحديات التي تطرحها التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية قامت الجزائر بتبني استراتيجية شاملة ومتكاملة هدفها تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال أساليب دعم، وهياكل وهيئات هدفها الاشراف على نمو وتطور هذه المؤسسات، ومنه وف نتطرق في هذا المبحث الى العناصر التالية:

-المطلب الأول: الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-المطلب الثاني: البرامج المعتمدة لترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة حقيقية للنمو ببلادنا، مثلما هو الشأن لدى جميع البلدان التي حسمت اختيارها في مجال التنمية، ومن أجل تنمية ونهوض هذه المشروعات والمؤسسات، مجهودات كبيرة تبذل من قبل مجموعة مشتركة ومتكاملة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة اهمها:

أولا: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211-94 المؤرخ في 18 جويلية 1994[36]، في فترة كانت تعرف فيها الجزائر إصلاحات وتحولات اقتصادية عميقة في اتجاه السوق، وذلك من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توسعت صلاحياتها طبقا للمرسوم 190-2000 المؤرخ في 11 جويلية سنة 2000، وقد تم الجمع بينها وبين وزارة الاستثمار للارتباط الوثيق بينهما فيما بعد، اذ كان لهذه الأخيرة وزارة منتدبة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار سنة 2004، بالموازاة مع وزارة الصناعة ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ولم تتغير هذه التشكيلة لغاية سنة 2011، حيث جمعت هذه الوزارات في وزارة واحدة هي: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، تبعا للتعديل الحكومي لسنة 2010، وتم تعديلها بعد التعديل الحكومي لسنة 2013، من التسمية أعلاه الى تسمية " وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار"،

[36] الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي **رقم 94-214 المؤرخ في 18 جويلية 1994**، المتعلق بتحديد صلاحيات الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 42، ص: 15.

مع إلغاء جميع الاحكام الواردة في المراسيم الصادرة في السنوات: 1995، 2003، 2008، 2011، كما أصبح هناك مديرية عامة تابعة ضمن هيكلة الوزارة تعنى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتضطلع بدورها بمجموعة من المهام تتمثل في:

- تشجيع بروز محيط يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها؛

- إعداد برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان تنفيذه؛

- السهر على التخصيص الحسن لصناديق الدعم والضمان من أجل تسهيل حصولها على التمويلات الملائمة.

وتجسيدا لأهدافها، فقد أنشأت الوزارة تحت إدارتها مؤسسات وهيئات متخصصة في ترقية هذا القطاع تتمثل في:

1-المشاتل وحاضنات الأعمال

أنشئت تحت ادارة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور طبقا للمادة 12 من القانون التوجيهي رقم 01-18، منها المشاتل وحاضنات الأعمال حيث من الملاحظ أن العديد من المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة تفشل وهي في مرحلتها الأولى، أي في أقل من ثلاث سنوات، ومنه يمكن الإشارة الى آلية حاضنات الأعمال المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة المبتدئة.

ووفقا للمرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل 25 فيفري 2003م المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات[37] على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي تجاري، مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وتعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة ومرافقتهم من أجل تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق والتمكن من البقاء والنمو وتأخذ حاضنت الاعمال ثلاثة اشكال هي:

- **المحضنة:** هي التي تتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات؛

- **ورشة الربط:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعات والمهن الحرفية؛

- **نزل المؤسسات:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين الى ميدان البحث.

[37] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية **العدد 13 الصادر في 25 ذو الحجة عام 1423هـ الموافق ل 26 فيفري سنة 2003م**، ص: 13.

وتضطلع هذه الأنواع من الحاضنات بالوظائف التالية:

- تقديم الاستشارة فيما يتعلق بدراسات الجدوى للمشروعات، واختيار الآلات والمعدات والمواد؛

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة؛

- تقديم الدعم الفني فيما يتعلق بتصميم المنتجات أو تطويرها، وكل ما يتعلق بتحسين الجودة؛

- إرشاد المؤسسات المحتضنة إلى مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، ذات العلاقة بنشاط المؤسسة المحتضنة؛

- إجراء دورات تدريب وتأهيل للعمال في المؤسسات المحتضنة.

2-مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تطبيق للمادة 13 من القانون التوجيهي 01-18 تنشأ لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هيئات تحت تسمية " مراكز التسهيل " وهي مؤسسات عمومية ذات طاع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يديرها مجلس التوجيه والمراقبة وتسعى مراكز التسهيل إلى تحقيق العديد من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين، وتقليص أجال انشاء المشاريع؛

- تسيير الملفات التي تحظى بدعم الصناديق المنشاة لدى الوزارة المعنية؛

- تطوير التكنولوجيات الجديدة وتثمين الحث والكفاءات.

الجدول رقم (2-8): وضعية إنجاز مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل

البرامج / المشاريع	برنامج 2005-2009		برنامج 2010-2014
	المشاريع المسجلة	المشاريع المنجزة	في طور الإنجاز
مشاتل المؤسسات	17	10	07	10
مراكز التسهيل	33	15	18	04

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 20، سنة 2011.

3-المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة

تطبيقا لنص المادة 25 من القانون التوجيهي 01-18 ينشأ لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجلس استشاري وهو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية لمنوية والاستقلال المالي ويتشكل من الهيئات التالية الجمعية العامة، الرئيس، المكتب، اللجان الدائمة ويمكن توضيح مهامه فيما يلي:

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين الشركاء الاجتماعين بما يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع؛

- تشجيع وترقية انشاء الجمعيات المهنية، وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات ارباب العمل والجمعيات المهنية.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)

أنشأت هذه الوكالة لتضاف الى المديريات الولائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ومراكز التسهيل، ومشاتل المؤسسات، لإحداث التكامل بين مختلف آليات الدعم، وتم انشاء هذه الوكالة وفقا للمرسوم التنفيذي 165/05 المؤرخ في 03 ماي 2005، ووفقا لقرارات مجلس الوزراء المنعقد في 8 مارس 2004، وتمنح هذه الهيئة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمات تقنية، بغية ادماجها في ديناميكية العصرنة، وضمان مسار دائم لتحسين التنافسية، وذلك عبر التأثير على الجانب التسييري، وكذلك التقني والتكنلوجي.

ويسند لهذه الوكالة المهام التالية[38]:

- وضع حيز التنفيذ الاستراتيجية القطاعية في مجال ترقية وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تقييم فعالية ونجاعة تطبيق البرامج القطاعية، واقتراح التصويبات اللازمة؛

- متابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة ما يتعلق بالإنشاء، التوقف، أو تغير النشاط؛

[38] قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

– إنجاز دراسات الفروع والشعب، وكذلك اصدار المذكرات الظرفية الدورية حول الاتجاهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: الهيئات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أجل مساندة عمل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم إنشاء العديد من الهيئات تقوم بعدة أدوار في دعم وترقية هذا القطاع، مها ما تم ذكره سالفا في إطار أجهزة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات ض م ونذكر ما تبقى منها فيما يلي:

1–الوكالات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هناك عدة وكالات متخصصة في دعم المؤسسات ص م وهي:

1–1–الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني، من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وقد أنشئت سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي 96–296 الصادر في 1996/09/08، ولها فروع جهوية، وهي تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة[39]، حيث جاءت كهيئة مسؤولة عن المؤسسات الصغيرة تهدف الى خلق مناصب شغل للحد من ظاهرة البطالة ومن بين مهامها كذلك:

– تدعم وتقدم الاستشارة للشباب في إطار تطبيقهم لمشاريعهم الاستثمارية؛

– تسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما الإعانات، وتخفض الفوائد في حدود الأغلفة التي توضع تحت تصرفها؛

– تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، وتقدم المساعدة لهم في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض؛

– خلق برامج تدريبية للشباب المستثمرين من أجل ترقية وتنمية مهاراتهم وأساليبهم الاستثمارية.

[39] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **العدد52 ، الصادر في 11 سبتمبر 1996**، ص: 12.

أ-صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة لشباب أصحاب المشاريع

تدعيما لدور الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب تم انشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة لشباب ذوي المشاريع بموجب المرسوم التنفيذي 98-200 الصادر بتاريخ 1998/07/09، الذي وضع تحت وصاية وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يديره مجلس إدارة ويسيره المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وقد تم إنشاؤه لتحفيز البنوك على تحمل الأخطار الخاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في عن طريق الوكالة.

1-2-وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI) والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

قامت الدولة بإنشاء APSI ثم جاءت ANDI محلها بمجموعة من الإضافات، وسنوضح ذلك فيما يلي:

أ-وكالة ترقية الاستثمار (APSI):

أنشئت كهيئة حكومية تحت اشراف رئيس الحكومة، بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993، مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع، لإكمال المنظومة الإجرائية المتعلقة بإنشاء استثماراتهم، من خلال إنشاء شباك موحد يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات، وإقامة المشروعات بحيث لا يتجاوز 60 يوما، ومن بين مهامها[40]:

- متابعة الاستثمارات وترقيتها؛ ومنح الامتيازات المعلقة بترقية الاستثمار؛
- تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات؛
- التكفل بكل أو بعض النفقات المتعلقة بإنجاز الاستثمارات.

ب-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت بموجب المرسوم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار، ويهدف الى تقليص أجال منح التراخيص اللازمة إلى 30يوما بدلا من 60 يوما في الوكالة السابقة التي حلت محلها في 20 أوت 2002، وجاء إنشاء هذه الوكالة نظرا للصعوبات التي يتعرض لها أصحاب المشاريع الاستثمارية، ومحاولة من الدولة لتجاوز هذه الصعوبات وتوطين

[40] المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، **من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، سلسلة تقارير، جوان 2002، ص: 69.

الاستثمارات الأجنبية، وتجسيد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث ترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة، ورافق إنشاء الوكالة مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها والمسهلة لتأدية مهامها التي تتمثل في تسهيل الاستثمار، وتبسيط الإجراءات الى أقصى الحدود الممكنة، إتجاه المستثمرين، وقيامها ب[41]:

- ترقية الاستثمارات وتطويرها، ومتابعتها؛

- تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطويره والنهوض به، ومنح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار؛

- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة، أو رفض منحه إياها، وضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار؛

- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات، وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة كهياكل إدارية مركزية.

مع وجود مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها والمسهلة لتأدية مهامها تتمثل في:

ب-1-المجلس الوطني للاستثمار:

يرأسه رئيس الحكومة، مكلف باقتراح استراتيجية وأولويات الاستثمار وتحديد الامتيازات وأشكال دعم الاستثمارات وتشجيع إنشاء وتنمية المؤسسات والأدوات المالية المتعلقة بتمويل الاستثمارات.

ب-2-الشباك الوحيد اللامركزي:

يتكون هذا الشباك من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار، وعبر الشباك الوحيد تقوم الوكالة الوطنية للاستثمار بإبلاغ المستثمرين بقرار منح المزايا في أجل أقصاه 30 يوما، كما تستلم كل الوثائق المطلوبة قانونا لإنجاز الاستثمار، وأنشئ هذا الجهاز من أجل تأمين سهولة العمليات الاستثمارية، وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين.

ب-3-صندوق دعم الاستثمار: وهو مكلف بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات لتغطية تكاليف أعمال القاعدة الهيكلية اللازمة لإنجاز الاستثمارات.

[41] الجريدة الرسمية، **الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار**، العدد 47، 2001، ص: 07.

1-3-الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر (ANGEM):

أعطيت إشارة انطلاق منظومة جديدة للقرص المصغر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 13/04، والمرسوم التنفيذي رقم 04-14 لمؤرخ في 22 جانفي 2004 وهي جهاز خاص بالقرض المصغر يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويتولى الاشراف على صندوق الضمان التعاضدي للقرض المصغر لضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة،[42] والقرض المصغر يخص النساء الماكثات في البيت، أو الفئات دون دخل، أو تلك التي لها مداخيل غير ثابتة، أو غير منتظمة، لاقتناء مواد أولية لا تتجاوز قيمتها 30000 دج، تسترجع في مدة لا تتجاوز 15 شهر، وهو كذلك سلفة يتم تسديدها على مدى 12 الى 60 شهرا، موجه للمشاريع التي تتراوح كلفتها من 50000 الى 4.000.000 دينار جزائري، ويسمح باقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في ممارسة نشاط Hو حرفة ما.

وتتمثل الفوائد ولمساعدات الممنوحة من طرف هذه الوكالة في[43]:

- الدعم والنصائح، المساعدات التقنية، ومرافقة المقاولين، مضمونة من طرف الوكالة في إطار انجاز مشاريعهم؛

- القرض البنكي منوح بنسبة فائدة منخفضة تقع على عاتق المستفيد، والفارق من النسبة التجارية تتحمله الخزينة العمومية.

أ-صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة

يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يوطن لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، يتكفل في إطار القيام بمهامه بما يلي:

- ضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية لأصحاب المشاريع الحاصلين على الإعانات الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- تغطية الديون المستحقة وفوائدها بناءا على طلب من البنوك والمؤسسات المالية وذلك في حالة تعثر المشاريع أو عدم نجاحها في حدود 85% من قيمة القرض.

---

[42] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **العدد 06 الصادر في 25 جانفي2004**، ص: 08.

[43] غياط الشريف وبوقمقوم محمد، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، سنة 2008، ص: 133، ص: 134.

– تسيير دفع الاشتراكات من المستفيدين من القرض المصغر والمؤسسات المالية.

وقد حل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة محل صندوق ضمان الاخطار الناجمة عن القروض المصغرة المحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 99-44، المؤرخ في 13 فيفري 1999.

1-4-وكالة التنمية الاجتماعية:

أنشئت وكالة التنمية الاجتماعية سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي 96-232 وهي وكالة حكومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، هي تحت الاشراف المباشر لرئيس الحكومة، مكلفة بانتقاء، تمويل، تسيير وترقية برامج اجتماعية وتقديم قروض مصغرة موجهة للفئات المحرومة، وكذا أجهزة للتشغيل المؤقت لفائدة البطالين.

2-الصناديق المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل فيما يلي:

2-1- الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC: بغرض حماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا ارادية في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي 90-09 في 01994/05/16 والمرسوم التنفيذي 94-188 المؤرخ في 1994/07/06، وفي إطار برنامج محاربة البطالة والإقصاء الاجتماعي ، أسند لهذا الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي 04-02 المؤرخ في 204/01/03، بمهمة تسيير جهاز دعم إحداث النشاطات، وبموجب المرسوم الرئاسي 10-156 المؤرخ في 2010/06/20 المعدل والمتمم للمرسوم الرئاسي 03-514 المؤرخ في ديسمبر 2003 اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات الفئة الاجتماعية المعنية ترمي أساسا إلى تطوير وتحويل ثقافة المقاولة بحيث أدخلت تعديلات على الجهاز تتضمن[44]:

– تخفيض مدة التسجيل في الوكالة الوطنية للتشغيل الى شهر واحد (01) بدلا من ستة (06) أشهر؛

– رفع مبلغ الاستثمار من (05) ملايين دج الى (10) ملايين دج؛

– الالتحاق بالجهاز بدءا من (30) سنة بدا من (35) سنة؛

– وعلاوة على احداث النشاط، توسيع إمكانية انتاج السلع والخدمات.

[44] زكريا مسعودي وصالح حميداتو ، **دور أليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر**، ملتقى دولي حول: استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي: 18 و19 أفريل 2002، ص: 10.

أ-صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الاستثمار للبطالين ذوي المشاريع

فيما يتعلق بمخاطر قروض الاستثمار، تم إنشاء صندوق الضمان لمراقبة البنوك الشريكة واستيفاء الديون المترتبة في حدود 70% وذلك بموجب المرسوم التنفيذي 04-03 المؤرخ في 2004/01/03، ويوطن لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، يهدف أساسا الى ضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للبطالين ذوي المشاريع المنخرطين في الصندوق.

2-2-صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR)

مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 11نوفمبر 2002 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا تطبيقا للقانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين مهامه[45]:

- منح الضمانات لفائدة المؤسسات المتوسطة والصغيرة؛
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة، والتكفل بمتابعة تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
- التكفل بمتابعة عملية تحصيل المستحقات المتنازع عليها.

وطبيعة الضمان الذي يمنحه هذا الصندوق يساعد المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الحصول على تمويل انطلاق المؤسسة أو توسيعها، ويغطي نسبة من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض.

2-3-صندوق رأس مال المخاطر (FCR): تأسس صندوق رأس مال المخاطر برأس مال 3.5 مليار دينار سنة 2004، كما جاء في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو (pcsc) للفترة 2005-2009 حيث كان المراد منه إنشاء 100.000 مؤسسة متوسطة وصغيرة، مع العلم أن شركات رأس المال المخاطر لا تعمل إلا لصالح المؤسسات المتوسطة والصغيرة، التي لا تستطيع تعبئة مواردها في السوق المالية.[46]

---

[45] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **العدد 74 الصادر في 11 نوفمبر2002** ، ص: 13.

[46] صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي، **الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة**، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المركز الجامعي بالمدية، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص: 357.

3-صناديق أخرى: بالإضافة الى الصناديق السالفة الذكر وفي إطار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم الدولة بتقديم اعانات في مختلف القطاعات عبر مجموعة من الصناديق أهمها:

- الصندوق الوطني للتنظيم والتنمية الفلاحية؛
- الصندوق الوطني لتطوير الصيد وتربية المائيات؛
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية؛
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛
- الصندوق الخاص بترقية الصادرات؛

رابعا: هيئات أخرى: إلى جانب الوكالات والصناديق المتخصصة في دعم المؤسسات ص م، توجد هيئات تعمل على ذلك تتمثل في:

1-لجنة المساعدة من أجل تجديد وترقية الاستثمار (CALPI): أنشئت بمقتضى التعليمة الوزارية 28 المؤرخة في 1994/05/15 هي لجان على مستوى الإدارات المحلية ممثلة في الولاية، الدوائر والبلديات، تعمل على توفير الاعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشاريع وتقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبموجب هذه العملية قد تصبح بعض المناطق موضع جذب وبذلك تحقق هذه المؤسسات أحد أهدافها الأساسية وهي التنمية المحلية وتحقيق الادماج والتكافل بين المناطق.[47]

1-1-الوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI): بعد أن تم حل لجنة الدعم المحلية لترقية الاستثمار (CALPI) التي تم انشائها سنة 1994 والتي لم تؤدي الدور المنوط بها والمتعلق أساسا بتوفير قطع الأراضي الخاصة بالمشاريع الاستثمارية، تم تعويضها بالوكالة الوطنية للعقار الصناعي سنة 2001 والتي تستحوذ على فروع عبر كافة الولايات ويتلخص الهدف الرئيسي لهذه الوكالة في الحصول على القطع الارضية وتهيئة المناطق الصناعية، ولهذه الوكالة بنك للمعلومات العقارية على المستوى المحلي حيث تسمح لكل الأشخاص الراغبين في الاستثمار بالحصول على المعلومات الخاصة بالإمكانيات

[47] يوسف العشاب، **ضمان القرض للمؤسسات الصغيرة المتوسطة-ألية لتدعيم التمويل، جلة فضاءات المؤسسات الصغيرة المتوسطة الصناعات التقليدية**، قاطرة التنمية، العدد 02، الجزائر، 2003، ص 14.

العقارية الموجودة بفضل الشباك الوحيد عبر كل الولايات، وتعمل هذه الوكالة بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).[48]

2-بورصات المناولة والشراكة:

تعتبر بورصات المناولة والشراكة عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية عن طريق رفع الإنتاجية، وتعتبر إحدى الأدوات الأكثر نجاعة لتنظيم علاقات المناولة بين المؤسسات المنتجة التي كثيرا ما يجهل تكاملها، وهي جمعية ذات غرض غير ربحي تم انشائها سنة 1991، وتتكون من مؤسسات عمومية وخاصة، إضافة الى دعم السلطات العامة، وتنشط عن طريق انضمام المؤسسات والمنضمات بموجب قوانين البورصة الجزائرية ويمكن توضيح مهامها من خلال:

-إعلام المؤسسات وتزويدها بالوثائق المناسبة؛

- إحصاء الطاقات الحقيقية للمؤسسات الصناعية لغرض انشاء دليل مستوى طاقات المناولة؛

- ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية؛

- تشجيع الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية للصناعات المحلية؛

- تقديم وتنشيط اللقاءات والمؤتمرات حول موضوع المناولة؛

- المساهمة في أعمال تكثيف النسيج الصناعي لتشجيع إنشاء مؤسسات وصناعات صغيرة ومتوسطة جديدة في ميدان المناولة.

3-البنوك:

لا يخفى على أحد الدور الأساسي الذي تلعبه البنوك في المساهمة في استحداث الم.ص.م باعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر التمويل لهذه المؤسسات، و قد عملت وزارة التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار في إطار المشروع الحكومي لإصلاح المنظومة البنكية و المالية، في إعداد واقتراح آليات مالية جديدة في بلادنا تستفيد منها المؤسسات، و وضع تدابير الدعم المالي وإنشاء المؤسسات المالية المتخصصة في هذا القطاع واستخدام الأدوات الحديثة في مجال التسيير، و قد تم التوقيع على بروتوكول

[48] بريش السعيد، **مقال حول راس مال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 05، سنة 2007، الجزائر، ص: 07.

تعاون لترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك الوطنية، وذلك في **23** ديسمبر 2001.

المطلب الثاني: البرامج المطبقة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: برنامج التأهيل الصناعي

يسعى برنامج التأهيل الصناعي إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية، العمومية والخاصة، لترقية التنافسية الصناعية وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة المحيط المباشر لها بتكيف جميع مكوناته (من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية، جبائية، اجتماعية) تم تطبيق البرنامج من خلال 3 عمليات للدعم التقني إلى 50 مؤسسة عمومية وخاصة وقد انطلق البرنامج سنة 2000 من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، ولتطبيق ومتابعة البرنامج تم تأسيس لجنة وطنية لتنافسية[49]، التي يرأسها الوزير المكلف بالقطاع الصناعي وتتكون من الاعضاء الممثلين لمختلف القطاعات الأخرى، أما فيما يتعلق بالجانب المالي فقد تم إنشاء صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتمويل مخططات تأهيل وفق الصيغ المنصوص عليها ويتم تنفيذ هذا البرنامج من طرف:

- المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية (DGRI)
- اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI)
- صندوق ترقية التنافسية (FPCI)

ثانيا: برنامج التأهيل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي (MEDA)

تبنت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية مشروع خاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الاتحاد الأوروبي، حيث قدم هذا الأخير نحو 57 مليون أورو لإعادة تأهيل وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحسين تنافسية هذا القطاع حيث يعتمد هذا البرنامج في عملية التأهيل على عدة إجراءات تتعلق بالتسيير، وتهيئة المحيط منها:

- تشخيص استراتيجي للمؤسسة الخاص بتسيير جميع وظائفها (الإنتاج، التمويل، التسويق، قوة البيع، الموارد البشرية، التكوين...) وهذا بهدف معرفة موضع المؤسسة والوصول الى نقاط القوة والضعف وبالتالي وضع مخطط تأهيل يسمح برفع مستواها التنافسي.

[49] قوريش نصيرة: **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص: 1053.

– تأهيل العنصر البشري من خلال القيام بدورات تكوينية وتقديم الدعم من أجل تحسين مستوى كفاءة وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

– تأهيل المحيط لتمكين المؤسسة من تحسين أدائها والوصول إلى الرفع من قدراتها الإنتاجية وكذا تحسين الجودة بتوفير محيط ملائم لتحقيق الأهداف المسطرة.

ثالثا: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI)

تأسست ONUDI في 1967 في فيينا، لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية عن طريق وضع برامج صناعية مدمجة لكل دولة، هدفها الأساسي هو تدعيم ديناميكية إعادة الهيكلة، والتنافسية، وإدماج ونمو الصناعات والمؤسسات في إطار مراحل التحرير والانفتاح الاقتصادين بدأت ONUDI العمل في الجزائر في 1999 ضمن برنامج تطوير التنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية الذي خص 8 مؤسسات عمومية و 40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (PME – PMI) ، كما تعمل على تقديم مساعدات فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية بإحداث وحدة لتسيير البرنامج واختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص هذا الفرع.[50]

رابعا: البنك العالمي (la banque mondiale)

تم التعاون مع فرع البنك العالمي المتمثل في الشركة المالية الدولية التي قامت بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع برنامج " شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات " NAED عن طريق برنامج واحد يعمل على وضع حيز التنفيذ " بارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، وهدف البرنامج هو الرفع من عرض ونوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تحسين الخدمات المصرفية مثل عقد تحويل الفاتورة factoring والاعتماد الايجاري leasing، مع التكوين في الميدان، كما سيتم انطلاق مؤسسة في ميدان المالية المصغرة micro–finance مع متعاملين أوروبيين.

خامسا: التعاون الثنائي

1–برنامج (GTZ)

في مقدمة برامج التعاون الثنائي، نجد التعاون مع ألمانيا في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية وتتمثل أهداف هذا البرنامج في:

[50] صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي، **الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة□المتوسطة□ـ□رها في القضاء على البطالة**، مرجع سبق ذكره، ص: 358.

- العمل على الرفع من تنافسية المؤسسات؛

- تأهيل المؤسسات لاقتحام الأسواق الأجنبية؛

- التكوين في مجال التسيير.

ولقد حدد هذا البرنامج المؤسسات التي بإمكانها الاستفادة من عملية التأهيل وهي: الصناعات الغذائية، الصناعات الكيماوية والصيدلانية، صناعة الحديد والصلب، المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمكونة من 1إلى 10 عمال.[51]

الجدول رقم (2-9): عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية الجزائرية في نهاية ماي2014

الاتفاقيات الاستثمارية	الاتفاقيات الدولية الثنائية	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي	اتفاقيات الاستثمار الدولية الاخرى	المجموع
عدد الاتفاقيات	46	31	06	83

المصدر: **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات**، إحصائيات2013.

[51] منى مسغوتي، **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 10، 2012، ص 23.

خاتمة:

يتميز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص عدة تميزه عن باقي أنواع المؤسسات الأخرى، إضافة إلى الدور الاقتصادي الذي تلعبه في اقتصاديات الدول من حيث المساهمة في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية إلى غيرها من الأثار الإيجابية لنشاط هذه المؤسسات التي جعلت من توجيه المشاريع الاستثمارية نحو هذا القطاع حتمية قطعية من شأنها النهوض باقتصاديات الدول.

كذلك يعتبر تحديد الجانب القانوني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة من الخطوات الأساسية لعملية الإنشاء، وتتمثل هذه الأهمية في الحماية القانونية لهذه المؤسسات، والإجراءات التي تمر عبرها من أجل إنشائها وكذا استمراريتها ونموها، ومنه نجد أن الجزائر قد تفطنت لقدرة هذا القطاع في الرفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي من خلال اهتمامها بوضع منظومة قانونية ومؤسساتية وإعطائها الأولوية في ضمان عملية التمويل للتشجيع على إنشائها وتهيئة البيئة التشريعية والجبائية بما يتلاءم وخصائص هذا النوع من المؤسسات، حكل بديل لترقية استثماراتها ودفع عملية النمو نحو الأفضل.

الفصل الثالث:

فعالية مناخ الأعمال في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة 2010-2015

الفصل الثالث: فعالية مناخ الأعمال في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

إن القطاع الخاص يعد محرك النمو والأداة الملائمة لتوفير فرص جديدة للسكان من العمل، وتحسين إنتاجهم .فخلال العقود الماضية، قامت الحكومات في جميع أنحاء العالم , بما في ذلك الجزائر, بإصلاحات كبيرة تمس برامج الاقتصاد وتحقيق الاستقرار وتحرير الأسعار والخوصصة، وكذا الانفتاح على التجارة الخارجية، إضافة إلى محاولة خلق إطار من الحوافز لتشجيع الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي، وحاليا يوجد توافق كبير على الدور الذي تلعبه نوعية القوانين المنتهجة والأنظمة التي تحكم الأعمال والمؤسسات المسؤولة عن تنفيذها.

وفي هذا الإطار، أظهرت دراسات أجرتها مؤسسات مختصة بالاستثمارات الدولية أن الاستثمارات تتحرك في جزئها الأكبر نحو البلدان التي لديها قواعد سهلة للتنفيذ والتطبيق خاصة في الميادين التي تمس:

– إنشاء وممارسة الأعمال التجارية.

– وجود إطار قانوني وتنظيمي يحدد بوضوح حقوق وواجبات المستثمرين بما في ذلك ما يتعلق بإبرام العقود العقود واحترام الملكية.

إن برامج الحكومات المتعاقبة في الجزائر، ومنذ بداية عملية الإصلاح، ركزت عموما على تنفيذ هذه المبادئ مع العمل على ضرورة تجسيدها في إطار قانوني وأنظمة مطبقة على نحو فعال، ومع ذلك، فقد سلطت الدراسات المتعلقة بتنمية القطاع الخاص في الجزائر ومناخ الأعمال، فضلا عن تحليل النظام القانوني والقضائي الجزائري ومدى صلته بعالم الأعمال والمؤسسات، الضوء على حقيقة أن هذا الإطار لا يزال يتميز بأوجه من قصور في المعايير والقواعد المطبقة على الأعمال بما في ذلك تلك المتعلقة ب:

– إنشاء الشركة وعملها؛

– نظام الحماية القانونية للملكية وحقوق الدائنين والمعلومات المتعلقة بالائتمان وشفافية المعاملات التجارية إضافة إلى حماية المستثمرين؛

– فعالية النظام القضائي.

ومنه وعلى ضوء تقارير أداء الأعمال المنشورة من طرف البنك العالمي، وفرعه المؤسسة المالية الدولية سوف نقوم بتحليل مناخ الأعمال في الجزائر ودوره في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: مناخ الأعمال في الجزائر

إن تقارير أداء الأعمال تعمل على تقييم نوعية الأطر القانونية، وهذا على أساس عدد الإجراءات المطلوب استيفاؤها قانونا، والتي تم اختيارها على أساس أثرها على مناخ الاعمال، كما أن عملية التقييم هذه تستند على أساس تقديم استبيانات تمس الابعاد العشرة والموجهة أساسا لقانونيين، إضافة لرجال الأعمال المحليين، ليتم بعدها جمع هذه المعلومات من بلد إلى أخر وفي المرحلة الأولية يتم إعداد ترتيب لكل مؤشر على حدى وهذا لكل بلد، ثم في المرحلة الثانية يتم إعداد الترتيب الإجمالي على أساس المعدل العام بين هذه المؤشرات الاحدى عشر.

وبذلك فإن تصنيف البلد يعتمد لحد كبير على أساس تصنيفه في المؤشرات العشرة فكلما كان ترتيبه جيد كلما أثر هذا على التصنيف العام للبلد.

ففي وضع الجزائر أغلبية الميادين المستعملة في الترتيب لم تتحسن ماعدا البعض منها، والتي سجلت تقدما طفيفا، وفي هذا السياق فان العديد من المتعاملين الاقتصاديين يشتكون من وتيرة الإصلاحات التي تعد العائق الأول الذي يحبط من عزيمتهم للاستثمار في البلد، فجمود عملية الإصلاحات يؤثر سلبا على تصنيف البلد لمواكبة الدول المتقدمة في هذا المجال.

المطلب الأول: ترتيب الجزائر ضمن تقارير سهولة ممارسة أنشطة الاعمال

جاء مشروع ممارسة أنشطة الأعمال، الذي انطلقت شرارته أول مرة سنة 2003، حيث ينظر التقرير إلى الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويقيس الإجراءات الحكومية المطبقة عليها على مدى دورة حياتها ويُعتبر كل من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال والنموذج لمعياري لاحتساب التكلفة الذي تم إعداده وتطبيقه في بادئ الأمر في هولندا، في الوقت الحالي، الأداتين المعياريتين الوحيدتين اللتين يجري استخدامهما عبر مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من البلدان لقياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية.

أولا: تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لسنة 2010

حصلت الجزائر على الترتيب التالي في كل من المؤشر العام لممارسة الاعمال والمؤشرات الفرعية المكونة له:

الجدول رقم (3-1) ترتيب الجزائر في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لسنة 2010

المؤشر	ترتيب سنة 2010	ترتيب سنة 2009	التغير
بدأ المشروع	148	141	-7
استخراج تراخيص البناء	110	113	3
تسجيل الملكية	160	166	6
الحصول على الائتمان	135	131	-4
حماية المستثمر	73	70	-3
دفع الضرائب	168	168	-
التجارة عبر الحدود	122	120	-2
انفاذ العقود	123	125	2
توظيف العاملين	122	118	-4
اغلاق المشروع	51	49	-2
المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال	136	134	-2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير ممارسة أنشطة الاعمال 2010 الصادر من طرف البنك العالمي عبر فرعه (**Doing Business**)، ص: 04، والنشرة الفصلية، العدد الرابع، المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات، الكويت، ديسمبر 2010 ص 09.

تراجع ترتيب الجزائر في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لسنة 2010 بمركزين حيث احتلت المركز 136 من بين 183 بلدا مقارنة بتقرير 2009 اين احتلت المركز 134 وهذا بالرغم من قيامها بأربعة إصلاحات فيما يخص استخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية وكذلك دفع الضرائب وإنفاذ العقود فبالنسبة لتراخيص البناء يضطلع القانون الجديد في الجزائر بمعالجة البناء غير المرخص في البلاد فضلا عن تعزيز آليات الإنفاذ، وفي الشهور القليلة الأولى بعد دخول القانون الجديد حيز التنفيذ في يوليو/تموز في 2008، سجلت الجهات المختصة الجزائرية 12607 مخالفات لأعمال بناء غير قانونية، أما في مؤشر تسجيل الملكية ألغت الجزائر 3 إجراءات نتيجة لإلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية، كما أنها خفضت أيضا تكلفة تسجيل الملكية من خلال تخفيض رسوم الشهر والتوثيق بنسبة 0.4 في المائة من قيمة العقار وفي مؤشر دفع الضرائب خفضت الجزائر في معدل الضريبة على الأرباح من 25 % الى 19 .%.كما قامت الجزائر بتسريع إجراءات الموافقة على طلبات ترخيص مخلصين جدد، أدت الى انخفاض رسوم

التخليص الجمركي بنسبة 40-50 في المائة، وأخيرا بالنسبة لإنفاذ العقود وفي الجزائر، بدأ سريان قانون جديد للإجراءات المدنية في أبريل/نيسان 2009، وينص القانون الجديد على التحكيم غير الإلزامي والوساطة.ويساعد على الحد من الفترة الزمنية للإجراءات، حيث يضع سقفا لا للتأخير فحسب بل لعدد جلسات النظر في القضية أيضا والتي يحددها بخمسة، قبل البث في القضية.

ثانيا: تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لسنة 2011

حافظت الجزائر على ترتيبها مقارنة بترتيب 2010 حيث حصلت على الترتيب التالي في كل من المؤشر العام لممارسة الاعمال والمؤشرات الفرعية المكونة له:

الجدول رقم (3-2) ترتيب الجزائر في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لسنة 2011

المؤشر	ترتيب سنة 2011	ترتيب سنة 2010	التغير
بدا المشروع	150	148	-2
استخراج تراخيص البناء	117	110	-7
تسجيل الملكية	165	160	-6
الحصول على الائتمان	139	135	-4
حماية المستثمر	74	73	-1
دفع الضرائب	162	168	6
التجارة عبر الحدود	123	122	-1
انفاذ العقود	123	123	-
توصيل الكهرباء	165		-
إغلاق المشروع	52	51	-1
توظيف العمالة	122	122	-
المؤشر العام لسهولة أداء الاعمال	143	136	-7

المصدر: المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير ممارسة أنشطة 2011 الاعمال الصادر من طرف البنك العالمي عبر فرعه (**Doing Business**)، ص: 04، والنشرة الفصلية، العدد الرابع، تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات، الكويت، أكتوبر وديسمبر 2011، ص 09.

رغم حفاظ الجزائر على ترتيبها العام إلى أنها شهدت تراجعا في أغلب المؤشرات المكونة للمؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال تحسن الوضع في الجزائر بالنسبة لمؤشر تسجيل الملكية في عدد الأيام المستغرقة لتسجيل الملكية ب 04 أيام إضافة الى النسبة المئوية لتكلفة تسجيل العقار مقارنة بسعره، وكذلك مؤشر حماية المستثمر حيث حلت الجزائر في المراتب الأولى عربيا بالنسبة لمؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة.

ثالثا: تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لسنة 2012

تراجعت الجزائر ب 7مراكز مقارنة بترتيب 2011 وحصلت على المراكز التالية في المؤشرات الفرعية المكونة له:

الجدول رقم (3-3) ترتيب الجزائر في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لسنة 2012

المؤشر	ترتيب سنة 2012	ترتيب سنة 2011	التغير
بدأ المشروع	155	150	-5
استخراج التراخيص	137	117	-20
تسجيل الملكية	172	165	-7
الحصول على الائتمان	152	139	-13
حماية المستثمر	79	74	- 5
دفع الضرائب	165	162	-3
التجارة عبر الحدود	128	123	-5
إنفاذ العقود	125	123	-2
توصيل الكهرباء	161	165	4
اغلاق المشروع	60	52	-8
المؤشر العام لسهولة أداء الاعمال	**150**	**143**	**-7**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير ممارسة أنشطة الاعمال 2012 الصادر من طرف البنك العالمي عبر فرعه (**Doing Business**)، والنشرة الفصلية، العدد الرابع، تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات، الكويت، أكتوبر وديسمبر 2012، ص 09.

تراجعت الجزائر 7 مراتب بالنسبة لمؤشر بدأ المشروع حيث يمثل الحد الأدنى لرأس المال المطلوب ما نسبته 30.6 % من متوسط دخل الفرد كما شهدت الجزائر تراجعا في مؤشر استخراج التراخيص حيث بلغت تكلفته الرسمية ما نسبته 23.1 % من متوسط دخل الفرد، وبالرغم من تحسن الوضع بالنسبة للجزائر في عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري الى أنها تراجع في ترتيب مؤشر تسجيل الممتلكات وزادت نسبة تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية كنسبة مئوية من عدد السكان الراشدين وفق مؤشر الحصول على الائتمان ومنحت المقترضين حق الاطلاع والتحقق من بيانتهم الشخصية، كما تم اختصار عدد مدفوعات الضرائب سنويا، وقد قامت الجزائر بتخفيض عدد المستندات اللازمة لإتمام عملية التصدير وكذلك الوقت اللازم لإتمام العملية بالأيام ونجحت الجزائر في تحسين ترتيبها العالمي ضمن مؤشر إنفاذ العقود عبر تخفيض عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود، أما مؤشر توصيل الكهرباء فقد حلت الجزائر في المركز الأخير عربيا و164 عالميا ضمن أسوء المراكز رغم تحسنه مقارنة بالعام السابق وأخيرا احتلت الجزائر المركز الثالث عربيا بالنسبة لمؤشر إغلاق المشروع ب 2.5 عام كفترة لازمة لإغلاق المشروع ونسبة 7% كتكلفة إغلاق النشاط من مجموع قيمة الشركة وتراجعا في معدل استرداد الأموال.

رابعا: تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لسنة 2013

احتلت الجزائر المركز 152 عالميا في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لهذه السنة بإصلاح واحد فقط وحصلت على المراكز التالية في المؤشرات الفرعية المكونة له:

الجدول رقم (3-4) ترتيب الجزائر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2013

المؤشر	ترتيب سنة 2013	ترتيب سنة2012	التغير
بدأ المشروع	156	155	-1
استخراج التراخيص	138	137	-1
تسجيل الملكية	172	172	-
الحصول على الائتمان	129	152	23
حماية المستثمر	82	79	-3
دفع الضرائب	170	165	-5
التجارة عبر الحدود	129	128	-1
إنفاذ العقود	126	125	-1
توصيل الكهرباء	165	161	-4
إغلاق المشروع	62	60	-2

المؤشر العام لسهولة أداء الاعمال	152	150	-2

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير ممارسة أنشطة الاعمال 2013 الصادر من طرف البنك العالمي عبر فرعه (**Doing Business**)، والنشرة الفصلية، العدد الرابع، تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات، الكويت، أكتوبر وديسمبر 2012، ص 09.

- مؤشر الحصول على الائتمان: حسنت الجزائر سبل الوصول الى المعلومات الائتمانية بتقليص الحد الأدنى للقروض المفترض ادراجها في قاعدة بيانات القروض، كما زادت النسبة المئوية لتغطية السجلات العامة لمعلومات الائتمانية من عدد السكان الراشدين؛

- مؤشر بدأ المشروع: شهدت الجزائر تراجعا في ترتيبها العالمي بمركز واحد الى المركز 156 عالميا؛

-مؤشر حماية المستثمر: تحصلت الجزائر على 6 درجات ضمن مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة في الترتيب من 0 الى 10؛

- مؤشر دفع الضرائب: تحسن الوضع في الجزائر ضمن معدل الضرائب الاجمالية من أجمالي الأرباح بتخفيض نسبة الضريبة من إجمالي الربح خلال الفترة بمعدل 6.6 %؛

- مؤشر التجارة عبر الحدود: تحسن الوضع في كل الدول العربية ماعدا الجزائر كما تراجع وضع الجزائر بالنسبة للوقت اللازم لإتمام الاستيراد بالأيام؛

- مؤشر إنفاذ العقود: تحسن الوضع في الجزائر بالنسبة لعدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية؛

- مؤشر إغلاق المشروع: احتلت الجزائر المركز الثالث عربيا ب 2.5 عام كفترة لازمة لتصفية النشاط كما تراجع وضع الجزائر في معدل استرداد الأموال.

خامسا: تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لسنة 2014

احتلت الجزائر المركز 147 عالميا في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لهذه السنة وحصلت على المراكز التالية في المؤشرات الفرعية المكونة له:

الجدول رقم (3-5) ترتيب الجزائر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2014

المؤشر	ترتيب سنة 2014	ترتيب سنة 2013	التغير
بدأ المشروع	139	156	17
استخراج التراخيص	122	138	16
تسجيل الملكية	156	172	16
الحصول على الائتمان	169	129	-30
حماية المستثمر	123	82	-41
دفع الضرائب	174	170	-4
التجارة عبر الحدود	131	129	-2
إنفاذ العقود	120	126	6
توصيل الكهرباء	150	165	15
إغلاق المشروع	94	62	-32
المؤشر العام لسهولة أداء الاعمال	153	152	-1

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير ممارسة أنشطة الاعمال 2014 الصادر من طرف البنك العالمي عبر فرعه (doining business)، والنشرة الفصلية، العدد الرابع، تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات، الكويت، أكتوبر وديسمبر 2014، ص 13.

تقدمت الجزائر في أغلب المؤشرات الفرعية بدءا بمؤشر بدأ المشروع حيث احتلت المركز 139 مقارنة بالمركز 156 في سنة 2014 واحتلت المركز 122 في مؤشر استخراج التراخيص بعد ان كانت في المركز 138 سنة 2014، على العكس في مؤشرات أخرى مثل مؤشر إغلاق المشرع أين تراجعت ب 32 مركزا مقارنة بسنة 2014 كذلك الأمر بالنسبة لمؤشر حماية المستثمر الذي احتلت المركز 123 مقارنة بالمركز 82 لسنة 2014 ويرجع تحسن الترتيب العام للجزائر إلى التدابير الثنائية بينها وبين البنك العالمي من أجل المساعدة على تحسين مناخ الأعمال في الجزائر.

سادسا: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2015

سجلت الجزائر تراجعا بسبعة مراكز الى المركز 154 عالميا في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لهذه السنة وحسب البنك العالمي طبقت الجزائر خلال الفترة ما بين 2005 و2014 تسعة إصلاحات وحصلت على المراكز التالية في المؤشرات الفرعية المكونة له:

الجدول رقم (3-6) ترتيب الجزائر في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لسنة 2015

المؤشر	ترتيب سنة 2015	ترتيب سنة 2014	التغير
بدأ المشروع	141	139	-2
استخراج التراخيص	127	122	-5
تسجيل الملكية	157	156	-1
الحصول على الائتمان	171	169	-2
حماية المستثمر	132	123	-9
دفع الضرائب	176	174	-2
التجارة عبر الحدود	131	131	-
إنفاذ العقود	120	120	-
توصيل الكهرباء	147	150	3
إغلاق المشروع	97	94	-3
المؤشر العام لسهولة أداء الاعمال	154	153	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير ممارسة أنشطة الاعمال 2015 الصادر من طرف البنك العالمي عبر فرعه **(Doing Business)**، النشرة الفصلية، العدد الرابع، تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات، الكويت، أكتوبر وديسمبر، 2014، ص 13.

- سهلت الجزائر الإجراءات عبر تحديث البنية التحتية لمرفأ الجزائر العاصمة؛

- مؤشر استخراج التراخيص: تراجع ترتيب الجزائر بخمسة مراكز؛

- مؤشر توصيل الكهرباء: نجحت الجزائر في تحسين ترتيبها ضمن هذا المؤشر متقدمة عن الترتيب السابق بثلاثة مراكز رغم زيادة الوقت اللازم لتوصيل التيار بزيادة 22 يوما خلال الفترة من 2010 و2015؛

- مؤشر حماية المستثمرين الأقلية: فيما يخص مؤشر نطاق مسؤولية مجس الإدارة تحصلت الجزائر على 6 درجات، و7.5 درجات فيما يخص مؤشر نطاق تضارب المصالح؛

– مؤشر التجارة عبر الحدود: رغم تحسن الوضع في الجزائر بتخفيض عدد المستندات الخاصة بإتمام عملية التصدير الى انها حافظت على نفس ترتيب السنة السابقة في العالم كما رفت تحسنا طفيفا في تكلفة التصدير والاستيراد بالدولار لكل حاوية؛

– مؤشر تسوية حالات الإعسار: بالنسبة لمؤشر الشروع في الإجراءات احتلت الجزائر المركز الأفضل عربيا بثلاثة درجات (الحد الأقصى) 0.5 درجة في مؤشر إجراءات إعادة التنظيم والأول عربيا أيضا.

الشكل رقم (3–1): ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال

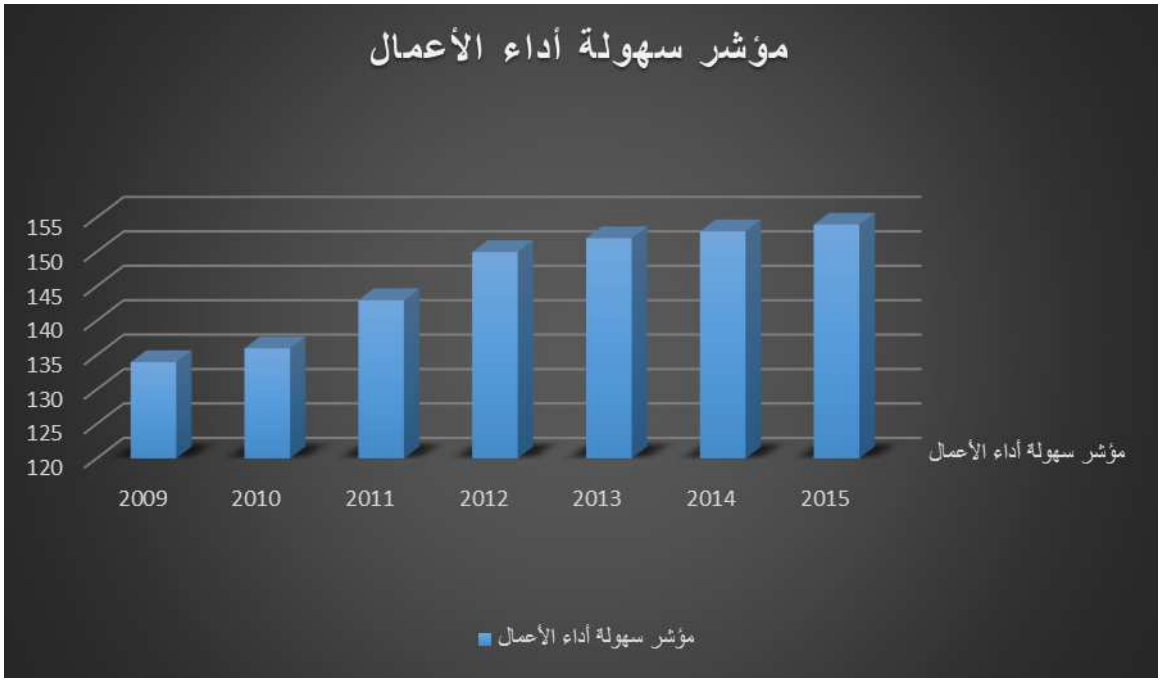

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير ممارسة أنشطة الأعمال

و بالنسبة للجزائر، فمنذ دخولها ترتيب أداء الأعمال سنة **2005**، احتلت مراكز متفاوتة وغير متقاربة تتميز بأنها جد متأخرة مقارنة بالبلدان محل الترتيب، فقد أحرزت سنة **2009** المركز **134**، ثم المركز 136 سنة **2010**، وفي سنة **2011** تراجعت للمركز **143**، ثم **150** في سنة **2012**، إلى أن تراجعت وبشكل كبير سنة **2013** إلى المرتبة **152**، ونشير في ذات السياق إلى ابقاء البنك العالمي على التقييم السلبي لمناخ الاستثمار والأعمال بالجزائر، في تقارير كل من سنة **2011** إلى غاية سنة **2015** أين إحتلت المركز **154**، والمتعلقة بالظروف العامة للاستثمار والقيام بالأعمال، حيث تظل الجزائر، حسب التقرير من الوجهات الصعبة، بالنظر إلى إجراءاتها المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير

والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع، إلى حد يشبه القيام بالمشاريع الاستثمارية في الجزائر بمسار المقاتل.

الشكل رقم (3-2): ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لتقرير ممارسة أنشطة الاعمال

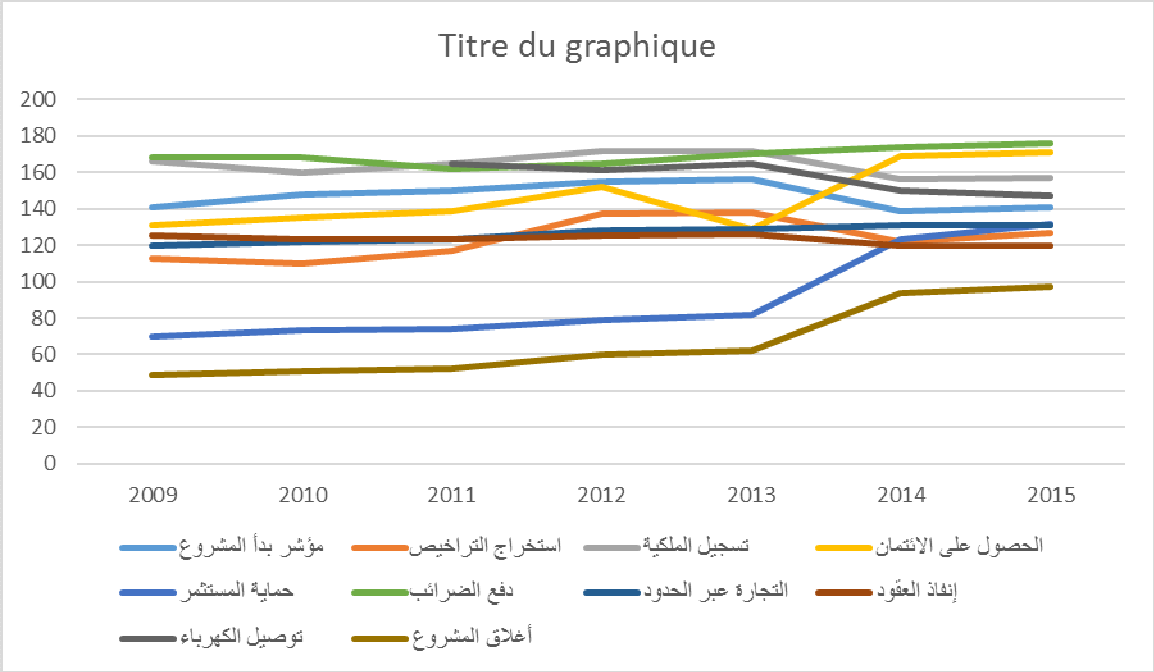

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجداول السابقة من 1 إلى 6 .

سجلت التقارير منذ سنة **2009** الى غاية سنة **2015** أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة، فقد جاءت الجزائر سنة **2015** في المرتبة **141** فيما يخص بدء النشاط، إذ تتطلب المرحلة **14** إجراء إلزاميا و **14** وثيقة بمعدل **25** يوما لكل مرحلة، أما فيما يخص الحصول على رخص البناء، فإن الأمر يتطلب **19** وثيقة وإجراء، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة **127**، من جانب آخر صنف التقرير الجزائر في المرتبة **157** في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في الرتبة **171** في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوء البلدان في هذا المؤشر، كما يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم، رغم إقدام الجزائر على تخفيض الضغط الجبائي، ولاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركة، ومع ذلك ظل الترتيب الجزائري متواضعا، فقد حلت الجزائر في المرتبة **176** في مجال الضرائب والرسوم و **131** في مجال التجارة الخارجية و **120** فيما يخص تنفيذ العقود، فيما كانت أفضل ترتيب حصلت عليه الجزائر هو **97** ويتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير، رغم أن مرحلة التصفية تأخذ بعدها وقتا طويلا جدا وتمتد لسنوات عدة، و إجمالا نلاحظ أن بيئة

الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا وهو ما تعكسه المعطيات السابقة لكن رغم هذا تبقى بعض المؤشرات إيجابية لبلد مثل الجزائر حيث نجد أنها في مؤشري إغلاق الشركات وحماية الاستثمارات تعتبر مقبولة مقارنة بعدد الدول الموجودة.

المطلب الثاني: الهيكل القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: قانون الاستثمار لسنة 1993 وتعديله سنة 2001

يقوم قانون الاستثمار بتدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار توفير الغطاء القانوني للاستثمار، اذ يشكل كل من قانون ترقية الاستثمار الصادر سنة 1993 والامر الرئاسي 01-03 المعدل لهذا القانون والمتضمن قانون تطوير الاستثمار منعرجا هاما في تدعيم نشاط هذه الأخيرة بعد تهميشها في فترة تبني النهج الاشتراكي، وهما يعتبران حجر الزاوية لإرادة الانفتاح الاقتصادي، وسياسة ترقية الاستثمار.

1-قانون ترقية الاستثمار:

جاء قانون ترقية الاستثمار الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم: 93-12 المؤرخ في ربيع الثاني 1414 الموافق ل: 05 أكتوبر 1993 كتتويج لعمل تحضيري دام أكثر من سنتين، لان المراسيم التمهيدية لهذا القانون كانت قد وضعت منذ عام 1991،[1] ومن أهم ما جاء به هذا القانون اقراره لمبدأ حرية الاستثمار وذلك بعدم التمييز بين المستثمرين الوطنيين والأجانب، وفسح المجال لاستثمار في جميع المجالات ماعدا القطاعات الاستراتيجية، كما استحدث نظاما جديدا يقوم على إنشاء مؤسسات جديدة تعنى بالاستثمار ودعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-قانون تطوير الاستثمار:

استدراكا لعجز المرسوم التشريعي المتضمن قانون ترقية الاستثمار عن تحريك عجلة الاستثمار، أصدر المشرع الجزائري قانونا جديدا لتقديم التصحيحات الضرورية وتحسين المحيط الإداري والقانوني للاستثمار، والمتمثل في الامر: 03-01 المؤرخ في: أول جمادى الثانية 1422 هـ الموافق ل: 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار الذي وضع تعريفا محددا للاستثمار ووسع مفهومه، ومنح الحرية التامة وتكريس انسحاب الدولة من حقل الاستثمار الاقتصادي، وإلغاء التمييز بين الاستثمار العمومي والخاص

[1] -ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، السنة الجامعية 2006-2007، ص 116.

(المادة 14 منه) واكتفت الدولة بدور المحفز عبر مختلف الأجهزة والضمانات،[2] وتأسس هذا القانون على أربعة مبادئ هي (حرية الاستثمار، إزالة كافة القيود الإدارية عن الاستثمار، عدم اللجوء الى التأميم وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه، منح الامتيازات والحوافز الداعمة للاستثمار)

ثانيا: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جاء القانون رقم 01-18 الصادر في27 رمضان 1422 هـ الموافق 12 ديسمبر 2001 والمتضمن قانون توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليسد الفراغ القانوني الذي كان يعرفه هذا القطاع وليرفع اللبس عن معايير التصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وينص عل اعتماد جملة من الإجراءات التي تهدف إلى تشجيع وترقية إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- وضع مراكز للإرشاد تهتم بتسهيل إجراءات تأسيس المؤسسة؛
- إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة إلى تسهيل الحصول على التمويل البنكي للاستثمارات التي تدخل في هذا الإطار؛
- تشجيع إنشاء مؤسسات جديدة وتوسيع حقل نشاطها؛
- ترقية تداول المعلومات ذات الطابع الصناعي، التجاري، الاقتصادي، المهني والتقني خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- وضع سياسات تهتم بالتكوين وتسيير الموارد البشرية التي تحفز وتشجع الابتكار، الإنتاجية وثقافة المؤسسة؛
- تحسين الخدمات البنكية فيما يخص معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية صادرات السلع والخدمات من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التكفل بترقية المقاولة من الباطن باعتبارها أحسن وسيلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

وتظهر أهمية هذا النص القانوني لكونه الأول الذي ينظم نشاط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يستحوذ عليها القطاع الخاص الوطني، حيث كانت تعمل في إطار يغيب فيه أي نص قانوني يحمي حقوقها ويؤكد على واجباتها.

وقد عملت الوزارة المعنية بهذا القطاع على وضع هذا القانون حيز التنفيذ من خلال النصوص المتعلقة بما يلي:

---

[2] بوالبردعة نهلة، **الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانو، جامعة منتوري ب: بقسنطينة، كلية الحقوق، قسم القانون العام، فرع التنظيم الاقتصادي، السنة الجامعية 2011-2012، ص: 14.

- إنشاء المصالح المحلية للوزارة للتكفل لانشغالات المتعاملين وتطبيق سياسة القطاع؛
- إنشاء المديريات الجهوية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنشاء بنك معلومات خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتنافسية، ومعايير الكفاءة الجودة والإنتاجية؛
- تعميق أسلوب التشاور مع الجمعيات المهنية والمنظمات ذات العلاقة بالقطاع؛
- تطوير أسلوب المناولة كنمط استراتيجي لتكثيف وتوجيه نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن جهة أخرى نجد أن المشرع الجزائري قد دعم الإطار القانوني للمؤسسات ص م بعدة قوانين وإجراءات وتوصيات من شأنها السير نحو الانفتاح والإصلاح الاقتصاديين نذكر منها:

1-الأمر رقم 01-04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، بتاريخ 20 أوت 2001، وتضمن 43 مادة موزعة على 11 فصلا، تتناول فيه تعريف المؤسسات العمومية الاقتصادية، وشكل راس مالها الاجتماعي، وغيرها من الاحكام والقواعد التي تنضم هذه المؤسسات ويضاف الى هذا الامر القانون 01-17 المؤرخ في 21 أكتوبر 2001 والذي يتضمن تنظيم المؤسسات الاقتصادية العمومية وخوصصتها، وكذا موافقة رئيس الجمهورية على الأمر 01-04 السابق، كما تم تحديد لجنة مراقبة عمليات الخوصصة وصلاحياتها في المرسوم التنفيذي رقم 01-354.

2-قانون النقد والقرض لسنة 2003 المعدل لقانون النقد والقرض لسنة 1990، وقد جاء بموجب الأمر رقم 03-11 بتاريخ 26 أوت 2003 من أجل تنظيم جديد لمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي على مستوى بنك الجزائر وتوضيح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج،

هذا، ولابد أن نشير في آخر هذه الفقرة إلى أن نظام الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر فقط على قانوني الاستثمار، والقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل يتضمن كل القوانين التي تحكم العمليات الاقتصادية ولا معنى لوجوده دون قوانين أخرى تدعمه أهمها قوانين الخوصصة التي سبق وذكرناها أعلاه، قانون حماية المنافسة، بالإضافة لتعديل القوانين التجارية، قوانين العمليات المالية والمصرفية، تشريعات العمل، القانون الجبائي...الخ، دون أن ننسى آليات المناولة وتوصيات مجلس الوزراء. **3-الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر 03/01**

وجاء هذا الامر لتعديل الأمر رقم 01-03 حيث شهدت العديد من مواد الأمر رقم 01-03 تعديلات في الأمر 06-08 كما تضمن هذا إضافة بعض الحوافز والامتيازات إصرارا على توفير المناخ الملائم

للاستثمار، كما تضمن تخفيض مدة دراسة الملفات وجاء في ظل تحسينات البنى التحتية من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج الاقتصادي ل 2005-2009

ثالثا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2014

شرعت الجزائر في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق برنامج يتمثل في إجراءات الدعم المباشر لها وأيضا دعم المحيط الذي تعمل فيه، وذلك لمعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجهها سواء تمك النابعة من داخلها نتيجة لضعف التسيير وقلة الكفاءات، أو تلك الناتجة عن المحيط والتي تتمثل في العراقيل الادارية و الجبائية والخدماتية.. الخ

يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل 69 ألف مؤسسة ص و م خلال الفترة 2009-2014 الأولوية لقطاعات الصناعة والبناء والصيد البحري والسياحة و الفنادق والخدمات والنقل، مع التركيز عمى تأهيل الموارد البشرية وترقية نظم التسيير بالمؤسسة، والتشجيع على الابتكار ودعم الاستثمار المادي المنتج، و يجب أن تتوفر في هذه المؤسسات الشروط التالية:[3]

-أن تكون المؤسسة جزائرية.

-أن تكون في النشاط منذ عامين.

-أن تكون لها وضعية مالية متوازنة.

وتبلغ التكلفة الإجمالية للبرنامج التي تتحملها الدولة 385.736 مليار دج حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة والمدعمة من طرف الدولة 19.283 مليون دج، ويتم التمويل من ميزانية الدولة وذلك من خلال إنشاء صندوق التخصيص الخاص رقم 124-302 المعنون تحت اسم: الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا: توصيات مجلس الوزراء وآليات ترقية المناولة

1-بيانات مجلس الوزراء: ولمواصلة مسار الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إطار برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) أصدر مجلس الوزراء عدة توصيات سنتطرق إليها فيما يلي:

1-1-توصيات جويلية 2010:

انبثق من مجلس الوزراء المنعقد يوم الأحد 28 رجب1431، الموافق ل 11 يوليو2010، دعما هاما من الدولة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للكيفيات التالية:

[3] بالرقي تيجاني، **تقييم البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 31، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012 ، ص:82-83.

– تخصيص إعانة عمومية تغطي نسبة 80 في المائة من تكاليف التشخيص الأولى والتشخيص النهائي المحدد قيمته بمبلغ **3** ملايين دج مرفقة بقرض بنكي معفى من كافة الفوائد بالنسبة للحصة المنبثقة من النفقة هذه؛

– عرض دعم الاستثمار غير المادي المطلوب في حدود **3** ملايين دج طبقا لعدة كيفيات؛

– دعم الاستثمار المادي المطلوب في حدود نفقات قدرها 15 مليون دج طبقا لعدة شروط؛

– مساعدات وإعفاءات جبائية من الفوائد على القروض البنكية من أجل انجاز الاستثمارات الأولية.

ولهذا فإن الدولة تعتزم تأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال سنوات 2010 و 2014 مقبلة في هذا السبيل على تخصيص أكثر من 380 مليار دج من الموارد العمومية من خلال مساعدات مباشرة وإعفاءات من الفوائد على القروض البنكية تصل في مجموعها إلى أكثر من 1000 مليار دج.

1-2-توصيات فيفري 2011:

صدرت إثر انعقاد مجلس الوزراء يوم 19 ربيع الأول 1432 هـ الموافق ل 22 فيفري 2011 توصيات قدمتها الحكومة تعد الدراسة والموافقة، تخص تنشيط الاستثمار كما يلي:

– صادق مجلس الوزراء على جملة من التدابير الجديدة لتيسير إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسط وهذا إتماما للإعفاءات الجبائية الهامة التي نص عليها قانون الاستثمارات؛

– أصدر مجلس الوزراء جملة من القرارات منها ما يهتم بتطوير القطاع الفلاحي الذي يشكل خزانا هاما لمناصب الشغل، فبالنسبة لإنشاء مستثمرات فلاحيه جديدة، رفع مساحة المستثمرة الفلاحية ب **10.5** هكتار حسب المنطقة مع تطبيق تخفيضات على إتاوة الامتياز المحددة للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– كما أمر رئيس الجمهورية جميع الإدارات والمصالح العمومية المعنية بتخصيص ما لا يقل عن 20 % من الطلبات العمومية المحلية للمؤسسات المصغرة، وطالب الحكومة بمواصلة مسار الدمج والتنسيق بين أجهزة دعم الاستثمار المصغر والإدماج المهني.

1-3-ترقية المناولة: وتعتبر الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تخص سياسة ترقية وتطوير المؤسسات ص م بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، ولهذا السبب يؤسس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة.

المبحث الثاني: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني

يعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيسي للاقتصاديات المتقدمة في وقتنا الحالي لما له أهمية في توفير مناصب الشغل وتحقيق القيمة المضافة ومنه التنمية الاقتصادية بصفة كلية، يتكون القطاع الخاص في اغلب البدان من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي أظهرت فعالية كبيرة في توظيف العمالة وتحسين معدلات النمو ومنه سوف نستعرض في هذا المبحث تطور عد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في القيمة المضافة.

المطلب الأول: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2010

عند نهاية عام 2010، بلغ أجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 619072 مؤسسة، منها نسبة 60% أشخاص معنوية، كما عرفت تراجعا في عدد المؤسسات العمومية الى 557 مؤسسة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3-7): حركية متعلقة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010

طبيعة م ص م	2009	2010	التطور السنوي	
			العدد	النسبة المئوية
1-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة				
أشخاص معنوية	345902	369319	23417	6.77
أشخاص طبيعية	241001	249196	8195	3.40
المجموع الجزئي 1	586903	618515	31612	5.39
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية				
أشخاص معنوية	591	557	-34	-5.75
المجموع الجزئي 2	591	557	-34	-5.75
المجموع	587494	619072	31578	5.38

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2010 رقم 18 الصفحة 09، موقع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار www.mipi.dz

تقدر نسبة الزيادة السنوية (2010/2009) لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 5.38 %، ويتمثل هذا التزايد في خلق 31612 مؤسسة جديدة مع تراجع ب 34 مؤسسة عمومية اقتصادية والتي أصبحت غير موجودة في محفظة مؤسسات التسيير والمساهمة، ومنه يصبح إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدر ب 31578 مؤسسة.

ثانيا: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2011

عند نهاية سنة 2011، بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 659.309 مؤسسة، منها حوالي 60 % أشخاص معنوية، وباقي المؤسسات أشخاص طبيعية ب 18.21 % او نشاطات حرفية بنسبة 22.28 %، كما بلغ عدد المؤسسات العمومية 572 مؤسسة.

جدول رقم (3-8): حركية متعلقة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2011

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2010	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2011				2011	النسبة المئوية
		إنشاء	إعادة إنشاء	شطب	الزيادة		
أشخاص معنوية	369319	26239	5392	9189	22442	391761	6.08
أشخاص طبيعية	113573	6757	-	235	6522	120095	5.74
نشاطات حرفية	135623	11379	-	121	11258	146881	8.31
عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة	**618515**	**44375**	-	-	**40222**	**658737**	**6.50**
العمومية	557	15			15	572	2.69
المجموع	**619072**	**44390**	**5392**	**9545**	**40237**	**659309**	**6.50**

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 20، مارس 2012 الصفحة 13، موقع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار www. mipmepi.gov.dz

خلال عام 2011، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة النشأة 44390 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مقارنة ب 42665 عام 2010، كما تم شطب خلال نفس الفترة 9545 مؤسسة، وإعادة نشيط 5392 مؤسسة أي بمجموع 40237 مؤسسة، منشاة بمعدل نمو يقدر ب 6.5 % مقارنة بعام 2010.

ثالثا: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2012

عند نهاية سنة 2012، بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 711832 مؤسسة، منها حوالي 60 % أشخاص معنوية، وباقي المؤسسات أشخاص طبيعية ب 18.32 % او نشاطات حرفية بنسبة 22.58 %، كما بلغ عدد المؤسسات العمومية 557 مؤسسة

جدول رقم (3-9): حركية متعلقة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2012

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2011	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2012				2012	النسبة المئوية
		إنشاء	إعادة إنشاء	شطب	الزيادة		
أشخاص معنوية	391761	30530	5876	8050	28356	420117	7.24
أشخاص طبيعية	120 095	10622	-	323	10299	130394	8.58
نشاطات حرفية	146 881	13992	-	109	13883	160764	9.45
عدد المؤسسات م ص الخاصة	**658737**	**55144**	**5867**	**8482**	**52538**	**711275**	**7.98**
العمومية	572			15		557	-2.62
المجموع	**659309**	**44390**	**5392**	**9545**	**40237**	**711832**	**7.22**

المصدر:

Source: Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, Bulletins d'information statistique de la PME (MIPMEPI), N° 22 page10, Avril 2013.

خلال عام 2012، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة النشأة 55144 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مقارنة 40237 عام 2011، كما تم شطب خلال نفس الفترة 8482 مؤسسة، وإعادة تنشيط 5876 مؤسسة، بمعدل نمو يقدر ب 7.97 % مقارنة بعام 2011.

رابعا: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2013

عند نهاية سنة 2013، بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 777816 مؤسسة، منها حوالي 59.06 % أشخاص معنوية، وباقي المؤسسات أشخاص طبيعية ب 18.27 % او نشاطات حرفية بنسبة 22.58 %، كما بلغ عدد المؤسسات العمومية 557 مؤسسة.

الجدول رقم (3-10): حركية متعلقة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2013

طبيعة م ص م	2013
المؤسسات م ص الخاصة	
أشخاص معنوية	459414
أشخاص طبيعية	142169
نشاطات حرفية	175676
المجموع الجزئي 1	777259
المؤسسات م ص العمومية	
اشخاص معنوية	557
المجموع الجزئي 1	557
المجموع	**777816**

المصدر:

Source: Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, Bulletins d'information statistique de la PME (MIPMEPI), N°23 p 11, Novembre 2013.

خلال عام 2013، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة النشأة 65984 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مقارنة ب 55144 عام 2012، كما تم شطب خلال نفس الفترة 8482 مؤسسة، وإعادة تنشيط 5876 مؤسسة، بمعدل نمو يقدر ب 10 % مقارنة بعام 2012

خامسا: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2014

عند نهاية سنة 2014، بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 852053 مؤسسة، منها حوالي 58.33 % أشخاص معنوية، وباقي المؤسسات أشخاص طبيعية ب 18.77 % او نشاطات حرفية بنسبة 22.83 %، كما بلغ عدد المؤسسات العمومية 542 مؤسسة بمعدل 0.06 % من مجموع المؤسسات.

جدول رقم (3-11): حركية متعلقة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2014

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2013	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2014				2014	النسبة المئوية
		إنشاء	إعادة إنشاء	شطب	الزيادة		
أشخاص معنوية	459414	39343	7286	9054	37575	496989	8.18
أشخاص طبيعية	142169	18206	-	415	17791	159960	12.51
نشاطات حرفية	175676	19002	-	116	18886	194562	10.75
عدد المؤسسات م ص الخاصة	**777259**	**76551**	**7286**	**9585**	**74252**	**851511**	**9.55**
العمومية	557			15		542	-2.69
المجموع	**777816**	**76551**	**7286**	**9600**	**74237**	**852053**	**9.54**

المصدر:

Source: Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, Bulletins d'information statistique de la PME (MIPMEPI), N°26 p 8, Avril 2015.

خلال عام 2014، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة النشأة 76551 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، كما تم شطب خلال نفس الفترة 9585 مؤسسة، وإعادة تنشيط 7286 مؤسسة، بمعدل نمو يقدر ب 9.54 % مقارنة بعام 2013، بصافي 74237 مؤسسة.

<u>سادسا: عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة سنة 2015</u>

عند نهاية الثلاثي الأول من سنة 2015، بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 896811 مؤسسة، منها حوالي 60 % أشخاص معنوية، وباقي المؤسسات أشخاص طبيعية ب 18.87 % او نشاطات حرفية بنسبة 23 %، كما بلغ عدد المؤسسات العمومية 532 مؤسسة.

جدول رقم (3-12): حركية متعلقة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2015

طبيعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	2014	حركة المؤسسات المتوسطة والصغيرة 2015				السداسي الأول 2015	النسبة المئوية
		إنشاء	إعادة إنشاء	شطب	الزيادة		
أشخاص معنوية	496989	22727	3243	2084	23886	520875	4.58
أشخاص طبيعية	159960	9487	-	209	9278	169238	
نشاطات حرفية	194562	11673	-	69	11604	206166	
عدد المؤسسات م ص الخاصة	**851511**	**43887**	**3243**	**2362**	**44786**	**896279**	
المؤسسات العمومية	542	-	-	10	-	532	
المجموع	**852053**	**43887**	**3243**	**2352**	**44786**	**896811**	

المصدر:

Source: Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, Bulletins d'information statistique de la PME (MIPMEPI), N°27, Septembre 2015.

خلال الثلاثي الأول من سنة 2015، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة النشأة 43887 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، كما تم شطب خلال نفس الفترة 2362 مؤسسة، وإعادة تنشيط 3243 مؤسسة، بصافي 44786 مؤسسة.

سابعا: مقارنة التطور السنوي لعدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة

جدول رقم (3-13): حركية متعلقة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2009 إلى سنة 2015

طبيعة م ص م	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015 الثلاثي 1
المؤسسات م ص الخاصة							
أشخاص معنوية	345902	369319	391761	420117	459414	496989	520875
أشخاص طبيعية	241001	249196	120 095	130394	142169	159960	169238
نشاطات حرفية		135623	146 881	160764	175676	194562	206166
المجموع الجزئي 1	**586903**	**618515**	**658737**	**711275**	**777259**	**851511**	**896279**
المؤسسات المتوسطة ص العمومية							
أشخاص معنوية	591	557	572	557	557	542	532
المجموع الجزئي 2	591	557	572	557	557	542	532
المجموع	**587494**	**619072**	**659309**	**711832**	**777816**	**852053**	**896811**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18، 20، 22، 26، 27، موقع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار www. mipmepi.gov.dz

نلاحظ من الجدول زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2009 سنة إلى غاية السداسي الأول لسنة 2015، حيث ارتفع عدد هذه المؤسسات خلال الفترة بحوالي 309317 مؤسسة جديدة بنسبة 34.49%، وسجلت النسبة الأكبر من الزيادة خلال الفترة 2013-2014 بزيادة 74237 مؤسسة بنسبة قدرها 9.54 % وهذا راجع حسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية آنذاك إلى

احتساب المهن الحرة ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستمرت الزيادة بعد ذلك بصورة منتظمة، كما نلاحظ من الجدول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة كان لها نصيب الأسد بنسبة إجمالية بلغت 99 % من إجمالي المؤسسات مقسمة بنسبة 60 % أشخاص معنوية، وباقي المؤسسات أشخاص طبيعية ب 18.87 % او نشاطات حرفية بنسبة 23 % بالنسبة للسداسي الأول لسنة 2015، ويمكن تبرير ذلك بسياسة البلاد المنتهجة نحو الاعتماد على القطاع الخاص وهو مانوضحه أكثر في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة الخاصة والعامة في الجزائر ما بين 2009-السداسي الأول من سنة 2015

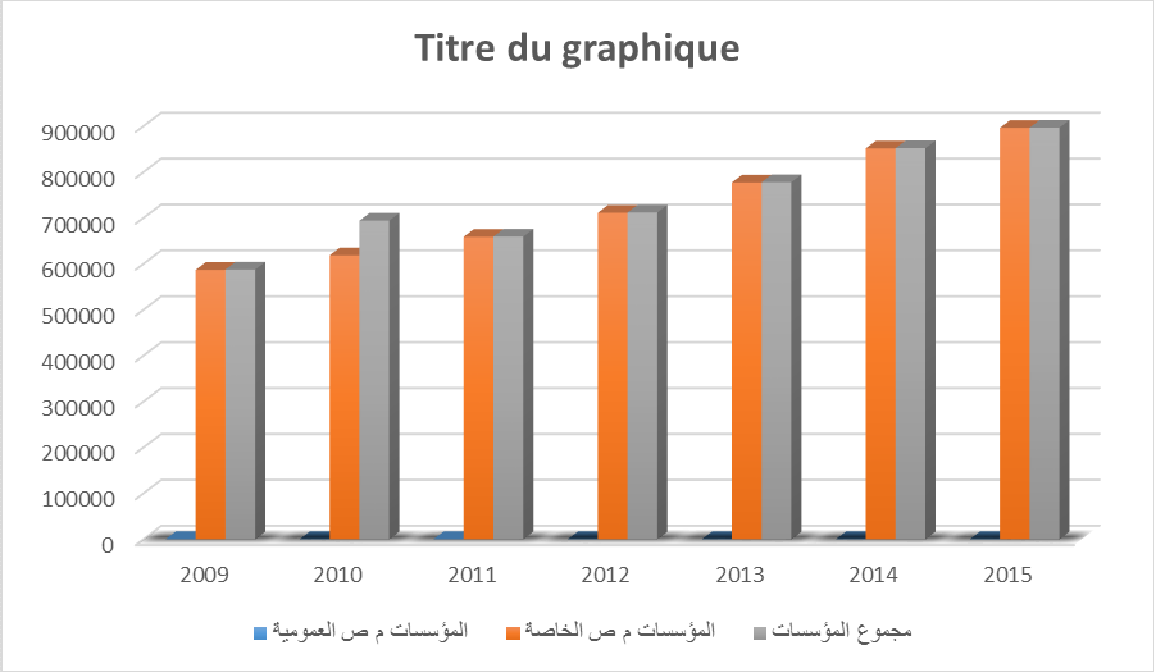

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول السابق رقم **(3-13)**

المطلب الثاني: تقييم مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التنمية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جزءا هاما من النسيج الاقتصادي وذلك بسبب الخصائص والإمكانيات التي يتمتع بها هذا النوع من المؤسسات وبسبب الدور الكبير والبارز الذي تؤديه في بناء اقتصاد الدولة من خلال تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والتي يمكن قياسها من خلال نسبة توفر مناصب الشغل والمساهمة وتحقيق القيمة المضافة بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تؤديه مجال ترقية الصادرات ومساهمتها في التنمية المحلية.

أولا: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التشغيل

لا شك أن التطور المستمر الذي تعرفه المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر من ناحية عددها سمح لها بتوفير العديد من مناصب الشكل وهو ما تأكده الاحصائيات الرسمية المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-14): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل

السنوات	عدد السكان المشتغلين	مناصب الشغل في المؤسسات المتوسطة والصغيرة			
		المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع	نسبة المساهمة
2009	10315000	1494949	51635	1546584	14.67
2010	10812000	1557030	48056	1625686	15.04
2011	10661000	1676111	48086	1724197	16.17
2012	11423000	1800742	47375	1848117	16.18
2013	11964000	1953636	48256	2001892	17.52
2014	11453000	2110665	46567	2157323	18.83
2015 السداسي الأول	11932000	2192068	46165	2238233	18.75

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصاء ONS عبر نشرات النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة.

من خلال الجدول السابق والذي يوضح تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات المتوسطة و والصغيرة في الجزائر ما بين سنة 2009 الى السداسي الأول من سنة 2015 حيث بلغ عدد مناصب الشغل المنشأة من طرف المؤسسات م ص 2238233 منصب شغل مقارنة ب 1546584 بنسبة تقدر

بأكثر من 31 % كما نسبة توفير المؤسسات للمناصب الشغل من مجموع مناصب الشغل المنشأة تزايد من سنة الى أخرى أين سجل نسبة 14.67% سنة 2009 ليبلغ نسبة 18.75 % في السداسي الأول لسنة 2015 كما يلاحظ من الجدول تراجع مناصب الشغل المنشأة من طرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة العامة من سنة إلى أخرى بمقدار 5470 منصب شغل بنسبة تراجع تقدر ب 11 % خلال هذه الفترة وهذا راجع الى الإجراءات التي فرضتها عملية الخوصصة.

الشكل رقم (3-4): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية في الشغل

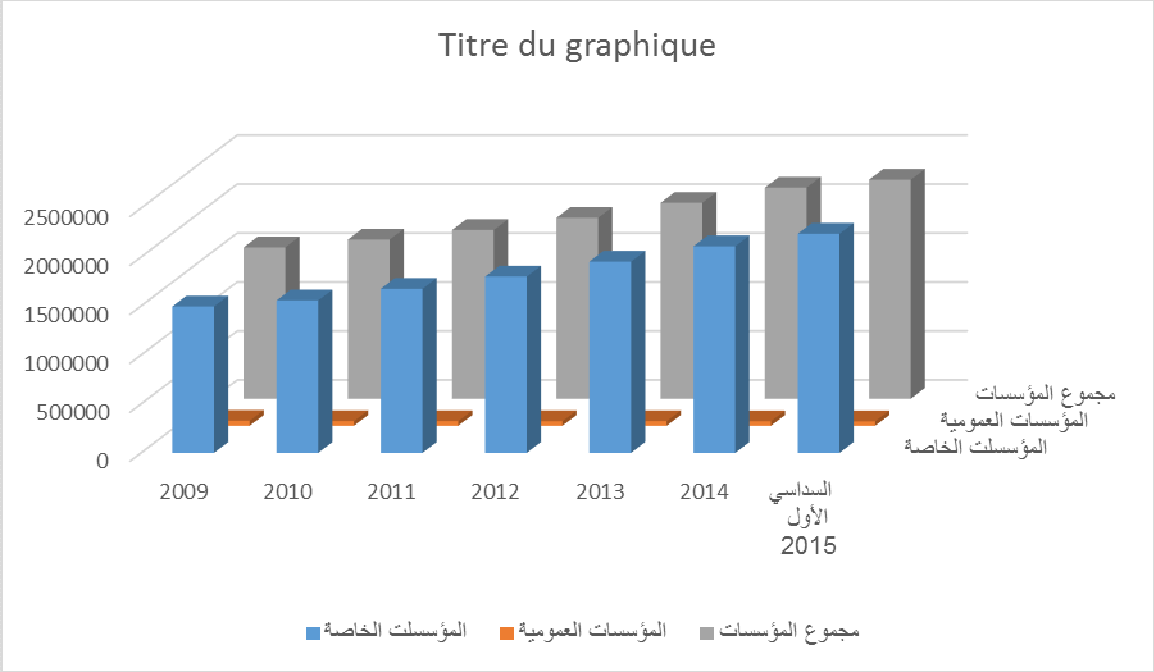

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات

تتضح أهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك من خلال توظيف العمالة والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (3-15): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات

الوحدة: مليار دينار

الطابع القانوني	2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
نسبة القطاع العام	704.05	20.44	749.86	19.2	686.59	83.80	816.80	16.41	827.53	15.02	923.3	15.23	793.38	12.01	893.24	11.7
نسبة القطاع الخاص	2740.05	79.56	3153.77	80.8	3551.33	83.80	4162.02	83.59	4681.68	84.98	5137.46	84.77	5813.02	87.99	6741.19	88.3
المجموع	3444.63	100	3903.63	100	4237.92	100	4978.82	100	5509.21	100	6060.76	100	6606.40	100	7634.43	100

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18، 20، 22، 26، 27، موقع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

Www. mipmepi.gov.dz

وهو ما يمكن توضيحه أكثر في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-5): مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات

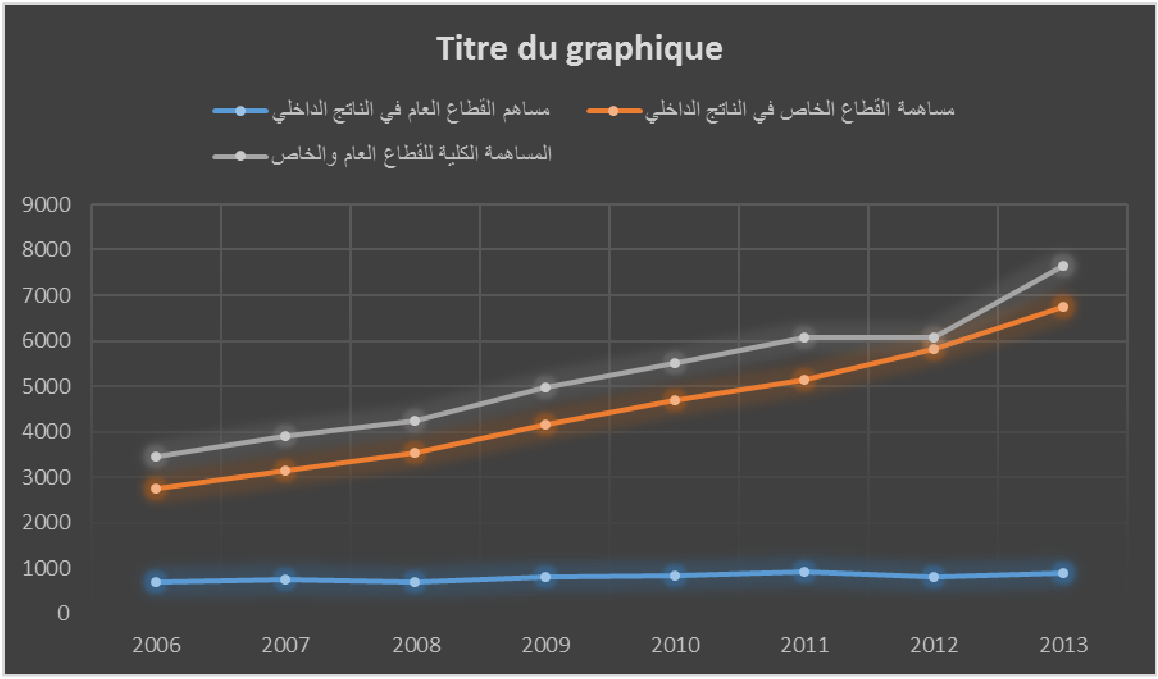

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول **رقم (3-15)**

يلاحظ أن القطاع الخاص قد تمكن من المساهمة بصورة محسوسة وبنسبة متزايدة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، حيث انتقلت مساهمته من 79.56 % سنة 2006 و 80.8 % سنة 2007، وبقيت هذه النسبة في إرتفاع من سنة إلى أخرى إلى أن بلغ 88.3 % سنة 2013 ويعود هذا الارتفاع إلى توجه الدولة الجزائرية نحو اقتصاد السوق وفتح أبواب الاستثمار أمام الخواص وزيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالمقابل فإن مساهمة المؤسسات التابعة للقطاع العام سجلت تراجعا من سنة إلى أخرى، حيث كانت تقدر نسبته 20.44 سنة 2006 و سجلت سنة 2007 ب 19.2 لتتراجع سنة 2013 إلى 11.7 %.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات بل إنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات للكثير من الدول، كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات

الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.

الجدول رقم (3-16): مقارنة الصادرات خارج المحروقات بالواردات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القيمة بالمليون دولار امريكي

البيان		2009	2010	2011	2012	2013	2014	السداسي الأول 2015
الصادرات خارج قطاع المحروقات	القيمة	1066	1619	2149	2187	2014	2810	1060
	نسبة التغير	-45.9	54.63	32.73	1.76	-1.62		
	المساهمة في الصادرات الكلية	2.4	2.86	2.93	2.96	4.74	6.18	6.45
الواردات		39103	40212	46453	46801	55028	58330	27445

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18، 20، 22، 26، 27، موقع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

Www. mipmepi.gov.dz

نلاحظ من الجدول بأن الإجمالية للصادرات خارج المحروقات كانت 2009 سنة ما يقارب 1066 مليون دولار لتبلغ عتبة 1619 مليون دولار سنة 2010، ثم 2014 مليون دولار في سنة 2013، أي بمعدل نمو % 31.61 خلال أربعة سنوات ونصف، وبلغت خلال السداسي الأول من سنة 2015 ما يقارب 1060 مليون دولار وبالتالي فهناك زيادة واضحة في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات والذي يعود بالدرجة الأولى إلى السياسة الإقتصادية للبلاد، غير أننا لا يمكن أن نفسر دائما ارتفاع قيمة الصادرات بزيادة حجمها، فقد يرجع السبب في بعض الأحيان لارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية وما يشابهه.

الجدول رقم (3-17): أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال فترة 2009-2014

الوحدة: مليون دولار

تعيين	2009		2010		2011		2012		2013		2014	
المنتوج	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الزيوت والمواد الأخرى	311.79	29.25	518.69		836.01	40.54	909.17	41.57	966.62	48	1105.22	14.34
النشادر المنزوعة الماء	147	13.79	257.09	15.88	371.73	18.03	481.21	22	283.16	14.06	610.30	
سكر الشمندر	7.00	0.66	231.35	14.29	265.23	12.86	207.97	9.51	272.15	13.51	228.14	6.17-
فوسفات الكالسيوم	75.83	7.11	109.95	6.79	128.34	6.22	152.88	6.99	96.57	4.79		
الزنك على شكل خام	36.76	3.45	61.42	3.79	19.05	0.92	14.85	0.68				
الهيدروجين والغازات النادرة	45.76	4.29	12.66	3.63	39.14	1.90	36.04	1.65	31.42	1.56	53.36	69.83
بقايا فضلات حديد الزهر	83.00	7.79	39.74	2.45	-	-	-	-	-		-	
الكحول غير الحلقية	17.06	1.60	27.50	1.70	41.75	2.02	49.03	2.24	30.42	1.51	55.38	82.05
الفحوم الحلقية	23.83	2.24	23.07	2.45	-	-	-	-	-		108.45	
المياه المعدنية والغازية	22.30	2.09	22.31	1.38	25.72	1.25	31.13	1.42	33.76	1.68	15.33	54.59-
الزجاج الفولت والزجاج المصقول	16.07	1.51	19.88	1.23	-	-	-	-	-		-	
الرصاص على شكل خام	4.75	0.45	19.19	1.19	-	-	-	-	-		-	
التمور	14.30	1.34	17.55	1.08	23.37	1.13	24.71	1.13	29.85	1.48	38.35	28.48
جلود مدبوغة	-	-	-	-	20.33	0.99	14.87	0.68	-		-	
الأسمدة المعدنية	-	-	-	-	-	-	-	-	27.90	1.39	312.32	-
المجموع الجزئي	805.45	75.56	1390	48.80	1771	85.87	1922	87.88	1772	87.98	2623	48.03
المجموع	1066	100	1619	100	2062	100	2187	100	2014	100	2810	100

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18، 20، 22، 26، 27، موقع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار www. mipmepi.gov.dz

نلاحظ من الجدول سيطرة أهم المنتوجات من مجموع المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات من سنة إلى أخرى حيث سجلت ما قيمته 805 مليون دولار بنسبة 75.56 % سنة 2009 وقد بنفس وتيرة الزيادة إلى أن بلغت 1922 مليون دولار من مجموع 2187 مليون دولار صادرات بنسبة 87.88 % سنة 2012 حيث تساهم الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت بالنسبة الأكبر بقيمة 909.17 مليون دولار سنة 2012 بنسبة 41.57 % من مجموع أهم المواد المصدرة تليها النشادر المنزوعة الماء بقيمة 481.22 مليون دولار ما نسبته 22 % من أهم المواد أضافة إلى باقي المواد التي كسكر الشمندر و فوسفات الكالسيوم التي تساهم بنسب ضعيفة في الصادرات خارج المحروقات.

رابعا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية

تعتبر هذه المؤسسات الأسلوب المفيد في إقامة تنمية محلية بفضل سهولة تكييفها مع محيط هذه المناطق كما أنها تقوم على مشاريع لا تتطلب استثمارات كبيرة واعتمادها على كثافة أكبر في اليد العاملة تساعد هذه المناطق على حل مشكلة البطالة، ويمكن اعتماد هذه المؤسسات في التنمية المحلية بالاعتماد على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرة أو بالاعتماد على المؤسسات الكبيرة، والتي تقوم بفتح فروع تابعة لها في هذه المناطق مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكل المعلومات التي سنعرضها في الجداول الموالية متعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

الجدول رقم(3-18): الولايات الأولى في تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة

	الولايات	2010	2011	2012	2013	2014	السداسي الأول 2015
1	الجزائر	43265	45636	48419	52797	56641	58854
2	تيزي وزو	21481	23109	24754	27139	29531	31151
3	وهران	17323	18370	19692	21845	24431	25906
4	بجاية	16695	17962	19374	21722	23867	25198
5	سطيف	16096	17154	18730	20606	22090	23127
6	تيبازة	14434	15672	16969	19097	21068	22280
7	بومرداس	12955	13787	15003	16583	18061	19089
8	البليدة	12059	12938	14073	15683	17013	17869
9	قسنطينة	11781	12561	13450	14652	15854	16424
10	باتنة	9149	9866	10670	11066	12117	12572
11	عنابة	9508	10041	10670	11066	12117	12572
12	الشلف	9356	9755	10297	10676	11607	12115
المجموع الجزئي		184953	206851	22211	221601	240974	277593
المجموع		369319	391761	420117	459414	496989	520875

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18، 20، 22، 26، 27، موقع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار www. mipmepi.gov.dz

تعتمد التنمية المحلية بالدرجة الأولى على استعمال الموارد المحلية وتثمينها، وبالتالي فمدى إنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعكس مدى مساهمتها في التنمية المحلية وعليه فمن خلال الجدول يتضح بأن هذا النوع يتوزع بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد، فهي تتميز بتمركز أغلبيتها في 12 ولاية بنسبة تفوق 53 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمثل أربع ولايات الجزائر، تيزي وزو، وهران، بجاية حوالي 27 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبلاد.

2-توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية

يرتكز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال، وبنسبة أقل في الهضاب العليا ونحن نخص بالذكر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

الجدول رقم (3-19): التوزيع الجغرافي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة في الفترة 2009-2015

السنوات / الجهات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
الشمال	205857	219270	232664	248985	316364	344405	361160
الهضاب العليا	105085	112335	119146	128316	102533	108912	114116
الجنوب	27902	30153	32216	34569	40517	43672	45599
الجنوب الكبير	7058	7561	7735	8247			
المجموع	345902	369319	391761	420117	459414	496989	520875

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18، 20، 22، 26، 27، موقع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار www. mipmepi.gov.dz

نلاحظ تمركز النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال حيث بلغ عدد المؤسسات سنة 2009 في الشمال 205857 مؤسسة ليرتفع عددها الى 361160 في سنة 2015 لتنخفض تدريجيا من الشمال إلى الجنوب حيث احتلت منطقة الهضاب المركز الثاني في تمركز المؤسسات يليها الجنوب والجنوب الكبير بعدد قليل من المؤسسات ويعود هذا الانتشار إلى عدة عوامل من بينها التركز السكاني في شمال البلاد وتوفر البنى التحتية مقارنة بالجنوب كما **أن** انتشار ثقافة المقاولة لعبت دورا كبيرا في توزيع المؤسسات عبر الوطن.

وهو ما يوضحه أكثر الشكل التالي:

الشكل رقم (3-6): التوزيع الجغرافي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة في الفترة 2009-2015

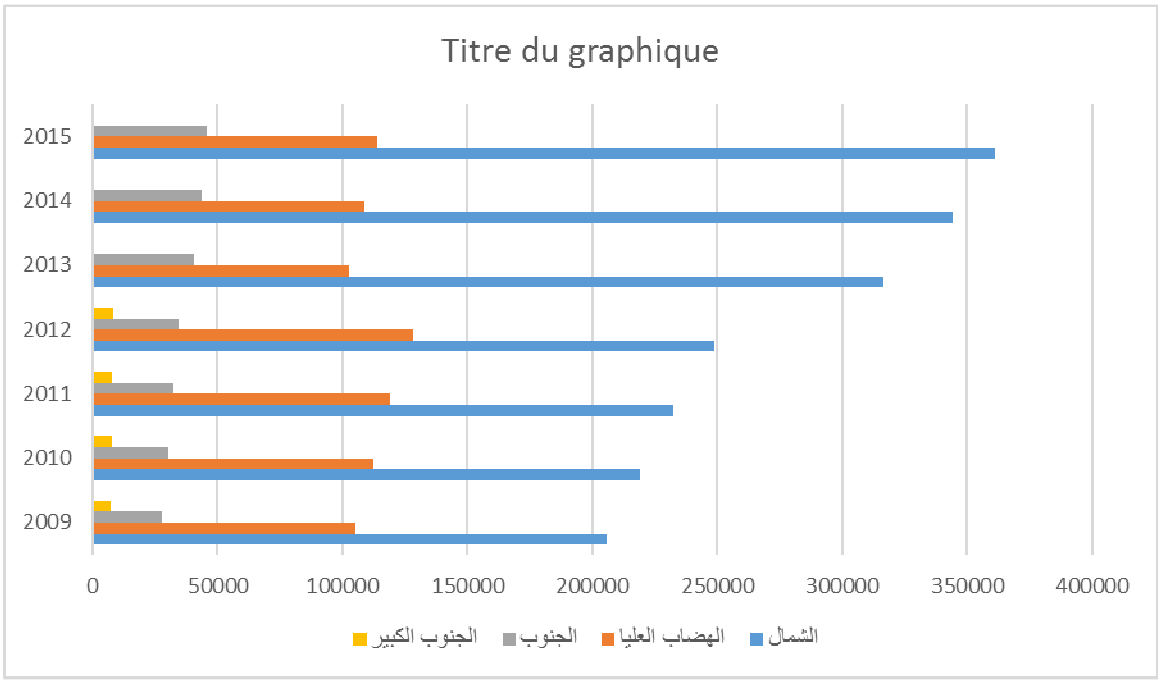

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم **(3-19)**

شكل رقم (3-7): النسبة المئوية للتوزيع الجغرافي لسنة 2015

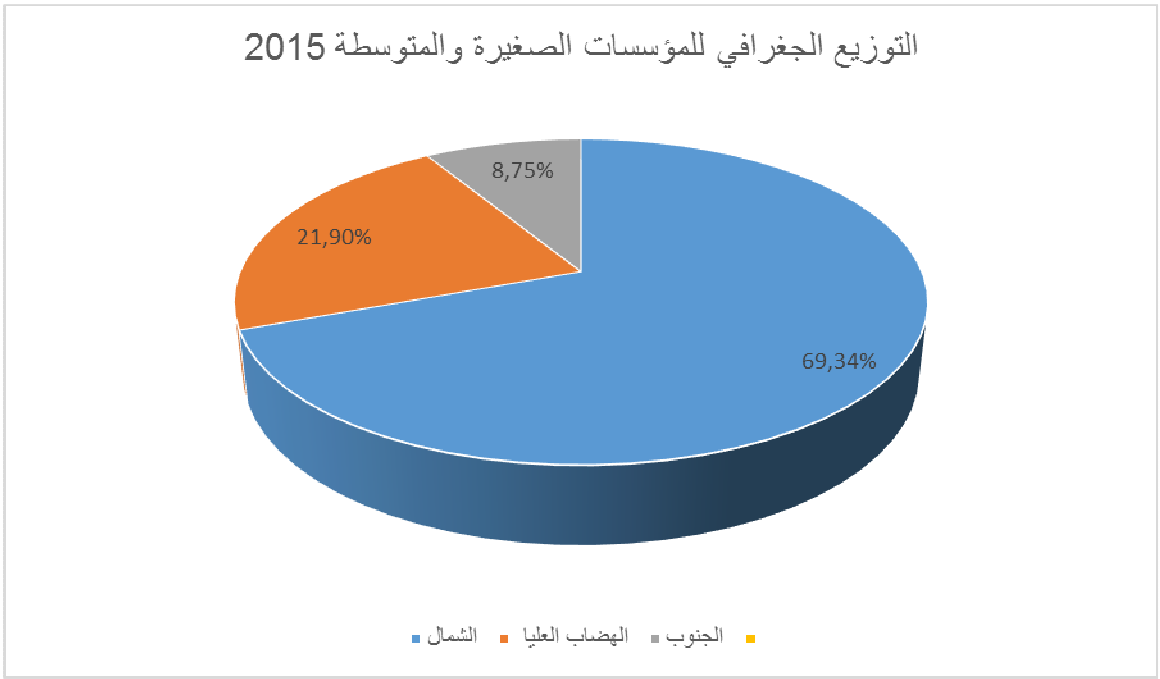

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم **(3-19)**

يتضح من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه والشكل التوضيحي في للفترة 2009-2015 الذي يليه والدائرة النسبية المبينة للتوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2015 أن هناك اختلال واضح في توزيع م ص م على مستوى التراب الوطني، حيث تتركز معظم المؤسسات في الشمال، ثم في الهضاب العليا، ثم في الجنوب، وأخيرا في الجنوب الكبير، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى وجود اختلال في التوزيع السكاني على الخارطة الجغرافية للوطن، حيث يتركز معظم السكان في المناطق الشمالية مقارنة بالمناطق الداخلية أو الصحراوية، أين توجد أغلبية المناطق الصناعية بالوطن.

خامسا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

يعد قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة من أهم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة باختلاف طبيعتها القانونية ومجالات نشاطها في مختلف الدول التي تبنت تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة كأداة للتنمية الاقتصادية، ويمكن تبيان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في القيمة المضافة حسب مجال النشاط في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-20): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة حسب الشكل القانوني في أهم القطاعات خلال الفترة 2009-2013

الوحدة: مليار دج

الشكل القانوني	2009		2010		2011		2012		2013	
	القيمة	النسبة			القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الزراعة										
الخاص	924.9	99.85	1012.11	99.70	1165.91	99.34	1411.76	99.3	1612.94	99.10
العام	1.38	0.15	3.08	0.30	7.80	0.66	9.93	0.7	14.81	0.91
المجموع	926.37	100	1015.19	100	1173.71	100	1421.69	100	1627.67	100
البناء والأشغال العمومية										
الخاص	871.08	87.1	1058.16	98.73	1091.04	86.41	1232.67	87.35	1344.4	86.06
العام	128.97	12.9	130.59	1.27	171.53	13.59	178.48	12.56	217.71	13.94
المجموع	1000.05	100	1188.59	100	1262.57	100	1411.15	100	1562.1	100
النقل والمواصلات										
الخاص	744.42	81.41	806.1	81.58	860.54	81.97	881.06	80.44	1209.33	83.80
العام	169.95	18.58	182.02	18.42	189.23	18.03	214.21	19.56	233.8	16.20
المجموع	914.36	100	988.03	100	1049.77	100	1095.27	100	1443.12	100
خدمات المؤسسات										
الخاص	77.66	78.78	96.86	79.15	109.50	79.58	123.05	79.71	139.1	83.80
العام	20.92	21.22	25.51	20.85	28.09	20.42	31.32	20.29	33.37	16.20
المجموع	98.58	100	122.37	100	137.59	100	157.37	100	172.49	100
الفندقة والإطعام										
الخاص	94.8	89.9	101.36	88.61	107.60	88.61	114.9	82.7	146.27	80.65
العام	10.65	10.1	13.03	11.39	13.83	11.39	24.04	17.3	27.82	19.35
المجموع	105.45	100	114.39	100	121.43	100	138.94	100	174.1	100
الصناعة الغذائية										
الخاص	161.55	86.14	169.95	86.03	199.79	86.17	232.2	87.25	249.17	84.01

العام	26	13.86	27.58	1.96	32.06	13.83	33.93	12.75	36.3	15.97
المجموع	187.55	100	197.53	100	231.85	100	266.13	100	285.48	100
صناعة الجلود والأحذية										
الخاص	2.25	88.33	2.29	88.42	2.34	90.04	2.38	89.47	2.37	89.43
العام	0.3	11.67	0.3	11.58	0.26	9.96	0.28	10.53	0.27	10.19
المجموع	2.55	100	2.59	100	2.60	100	2.66	100	2.65	100
التجارة والتوزيع										
الخاص	1077.75	93.58	1204.02	94.10	1358.92	94.07	1555.29	94.17	1759.6	94.07
العام	73.88	6.42	75.45	5.90	85.71	5.93	96.25	5.83	110.98	5.93
المجموع	1151.62	100	1279.47	100	1444.63	100	1651.55	100	1870.6	100

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18، 20، 22، 26، 27، موقع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار www. mipmepi.gov.dz

نلاحظ من الجدول (21-3) المساهمة ا لمتزايدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلقها للقيمة المضافة وهذا في كل قطاعات النشاط الاقتصادي، كما نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة كان لها حصة الأسد من المساهمة الإجمالية على حساب المؤسسات التابعة للقطاع العام، حيث بلغت حصتهما على التوالي 88.13 % و 89.54 % سنة 2009-2010 ،وحافظت على نفس نسبة المساهمة من سنة إلى اخري أين بلغت سنة 2013 نسبة 87.61 % وتختلف سيطرت القطاع الخاص في حد ذاته من قطاع لآخر، حيث سجلنا أعلى نسبة في القطاع الزراعي ب 99 % في كل السنوات المأخوذة كعينة للدراسة ، في حين لا تصل إلى% 80 في قطاعات النقل والمواصلات وخدمات المؤسسات.

الجدول رقم (3-21): مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط في الفترة 2006-2013

الوحدة: مليار دج

الشكل القانوني	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الزراعة	641.26	704.19	711.75	926.37	1015.19	1173.71	1421.69	1627.67
البناء والأشغال العمومية	610.07	732.71	869.99	1000.05	1071.75	1262.57	1411.15	1562.1
النقل والمواصلات	743.53	830.07	863.57	914.36	988.03	1049.77	1095.27	1443.12

خدمات المؤسسات	64.24	71.71	84.04	98.58	122.37	137.59	154.37	172.47
الفندقة والاطعام	75.20	80.75	91.18	105.45	114.39	121.43	138.94	174.1
الصناعة الغذائية	146.02	152.13	164.16	187.55	197.53	231.85	266.13	285.48
صناعة الجلود والاحذية	2.57	2.38	2.53	2.55	2.59	2.60	2.66	2.65
التجارة والتوزيع	728.37	833	1003.2	1151.62	1279.47	1444.63	1651.55	1870.6
المجموع	**3011.26**	**3406.94**	**3888.43**	**4574.08**	**4791.32**	**5424.15**	**6141.76**	**7138.19**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18، 20، 22، 26، 27، موقع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار www. mipmepi.gov.dz

نلاحظ من الجدول (22-3) السابق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق قيمة مضافة خاصة أو عامة وهي في تزايد من سنة إلى أخرى وذلك في معظم فروع النشاط كالزراعة بقيمة 641.26 سنة 2006 وبلغت 1627.67 مليار دج سنة 2013 إضافة إلى البناء والأشغال العمومية بقيمة 1562.1 مليار دج، النقل والمواصلات بقيمة 1443.12 مليار دج الصناعية الغذائية بقيمة 285.48 مليار دج سنة 2013، بينما لا تساهم باقي الفروع كالفندقة والإطعام وخدمات المؤسسات وصناعة الجلد إلى بنسبة قليلة ومن خلال كل ما سبق ذكره يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تؤدي دورا لا بأس به في الاقتصاد الوطني وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص.

المبحث الثالث: أليات دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر

إلى جانب توفير مختلف الصيغ والأساليب لتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة فإن هذه الأخيرة تحتاج إلى الرعاية والدعم والمرافقة في مختلف مراحل حياتها وذلك نظرا لما تواجهه من تحديات وتهديدات في المحيط، وعليه سعت الجزائر إلى توفير آليات لدعم والتمويل من اجل ترقية وتطوير وتكريس وتعزيز نشاط المؤسسات المتوسطة والصغيرة

المطلب الأول: وكالات دعم وتمويل المؤسسات المتوسطة

أولا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهم الهيئات التي خصصتها الجزائر لترقية المؤسسات والمشاريع ونشر الفكر المقاولاتي، فهي من أهم أجهزة الدولة الموجهة للتخفيف من حدة البطالة وإدماج شريحة الشباب في الحياة العملية، ومتابعتهم من خلال التأهيل والتمويل والمراقبة، كما تتمثل أهميتها في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها وتمويلها من أجل ترقية هذا القطاع.

من خلال الجدول التالي نستعرض المشاريع الممولة من طرف الوكالة وكذا مجمل الوظائف المقدمة في السنوات الأخيرة الى غاية سنة 2014.

الجدول رقم (3-22): عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف ANSEJ

الوحدة: مليار دج

السنوات	المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل المستحدثة
إلى غاية 2007	86380	243308
2008	10463	31418
2009	20848	57812
2010	22641	60132
2011	42832	92682
2012	65812	129203
2013	43039	96233
2014	311876	756072
المجموع	604062	1466860

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب http://www.ansej.org.dz تاريخ الاطلاع 2017/01/13

من خلال الجدول نلاحظ تطور واضح في المشاريع الممولة من سنة الى اخرى، حيث كان مجمل المشاريع الممولة منذ انطلاق الوكالة وإلى غاية 2007 يقدر ب 86380 مشروع، وقدر سنة 2008 ب 10463 مشروع أما سنة 2009 فنجد أن عدد المشاريع التي تم تمويلها 20848 أي ضعف ما كان سنة 2008 ، وهذا يرجع الي وعي الشباب المستثمرين بضرورة الخوض في مشاريعهم الخاصة و كذا النجاح الذي حققته الوكالة في تأهيل المستثمرين و نجاح المشروعات، بينما نلاحظ انخفاض في عدد المشاريع الممولة سنة 2013 و التي بلغ عددها 43039 مشروع، مقارنة بسنة 2012 والتي حققت فيها الوكالة أكبر نسبة للمشاريع الممولة ب 65812 مشروع، من جهة أخرى نلاحظ أن عدد مناصب الشغل تتماشى بشكل طردي مع المشاريع الممولة، حيث نجد أن عدد المشاريع الممولة سنة 2014 بلغ 311876مشروع، أي أكبر نسبة منذ نشأة الوكالة كما حققت نسبة عالية من مناصب شغل قدر ب 756072منصب شغ، أي أن عدد مناصب الشغل يزيد كلما زاد عدد المشاريع الممولة، ويمكن أن نرجع هذا الى أهمية المشاريع في خلق مناصب الشغل أي كلما زاد عدد المشاريع كلما كان التخفيف من حدة البطالة أكبر.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

لعبت ومازالت تعب الوكالة الوطنية لتطوير دورا هاما منذ إنشائها عام 2001 في عمليات دعم وتطوير الاستثمار في مختلف القطاعات بما فيها المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وذلك راجع إلى الإصلاحات الواسعة التي جاءت بها هذه الوكالة فقد عرفت المشاريع المصرح بها من قبل الوكالة جيدو منذ إنشائها عام 2002 إلى غاية 2014، والجدول التالي يعرض لنا مساهمة الوكالة في نمو وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مناصب الشغل:

الجدول رقم (3-23): عدد المشاريع وقيمتها ومناصب الشغل لوكالة ANDI حسب قطاع النشاط للفترة 2002-2015

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	المبلغ (مليون دولار)	النسبة المئوية	عدد المناصب	النسبة المئوية
الفلاحة	1218	2.02	176019	1.52	52366	5.06
البناء والأشغال العمومية	11290	18.74	1323698	11.44	245911	23.78
الصناعة	9231	15.32	6503533	56.20	388219	37.54
الصحة	809	1.34	127684	1.10	19105	1.85

النقل	31669	50.91	1027480	8.88	158016	15.28
السياحة	789	1.31	982934	8.49	54862	5.31
الخدمات	6226	10.34	964388	8.33	107089	10.36
التجارة	2	0.00	37514	0.32	4100	0.40
الاتصالات	5	0.001	428963	3.71	4348	0.42
المجموع	60239	100	11572213	100	1034016	100

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Www.andi.dz أطلع عليه بتاريخ: 2017/02/24

تمول الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عدة قطاعات اقتصادية في الجزائر بحصيلة بلغت 58888 منذ إنشاءها عام 2001 إلى غاية 2014 حيث أخذ قطاع النقل حصة الأسد ب 31353 مشروع يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ب 11253 مشروع، إلا أن القطاعات الأخرى لا تقل أهمية حيث قامت بتوفير مناصب شغل معتبرة.

جدول رقم (3-24): عدد المشاريع وقيمتها ومناصب الشغل لوكالة ANDI حسب القطاع القانوني للفترة 2002-2014

القطاع القانوني	عدد المشاريع	النسبة المئوية	البلغ (مليون دولار)	النسبة المئوية	عدد المناصب	النسبة المئوية
الخاص	**57833**	**98.21**	**5604240**	**54.03**	**805908**	**83.76**
العام	**970**	**1.65**	**36311213**	**35.01**	**115278**	**11.98**
مختلطة	**85**	**0.14**	**1137418**	**10.97**	**40995**	**4.26**
المجموع	**58888**	**100**	**10372871**	**100**	**962118**	**100**

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Www.andi.dz تاريخ الاطلاع:2017/02/24

نلاحظ إذا ما قارنا تمويل المؤسسات حسب القطاع القانوني، حيث نجد أن" **ANDI** " فتحت أبوابها للخواص لإنشاء المشروعات الخاصة ب 98.21 وهي نسبة ضخمة جدا من المشروعات الموجودة إذا قارناها مع مشروعات القطاع العام أو المختلطة (عام وخاص).

ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ بدايتها (ANGEM)

تسعى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى جلب أكبر عدد ممكن من العملاء وإدماجهم ضمن الفئات العمالية لمساعدتهم في استكمال نشاطهم أو إكمال مشاريع صغيرة، وذلك بعدما عرف الاقتصاد الجزائري نسب عالية من البطالة، لذا فالقروض الممنوحة من طرف الوكالة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية.

من خلال الجدول الموالي سنعرض القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء الوكالة وغالى غاية 2014.

الجدول رقم (3-25): توزيع القروض الممنوحة من طرف ANGEM حسب قطاع النشاط إلى غاية 2015

قطاع النشاط	الزراعة	الصناعات الصغيرة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	الصناعات التقليدية	التجارة	الصيد البحري	المجموع
عدد القروض الممنوحة	106066	277145	61226	152062	127215	2012	633	726359
النسبة المئوية	14.60	38.11	8.43	20.94	17.55	0.28	0.09	100

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر http://www.angem.dz: تاريخ الاطلاع 2017/03/19

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن القروض تتوزع بنسب متفاوتة على مختلف القطاعات الاقتصادية حيث أن قطاع الصناعات الصغيرة استحوذ على أكبر نسبة من القروض الممنوحة بنسبة 38.11 % من مجمل القروض، و هذا يبين لنا دور الوكالة في تمويل المشاريع الصغيرة أين بلغ عدد القروض الممنوحة لها القطاع 277145 قرض، بينما بلغت نسبة قطاع الخدمات 20.94 % أي 152062 قرض ويحتل المرتبة الثانية، حيث يحظى هذين القطاعين باهتمام الشباب المستثمر أكثر من القطاعات الاخرى، ذلك أنها قطاعات تحظى بتشجيع عام من مختلف الاجهزة و الهيئات وسهولة انشاء مؤسسة و أنها قطاعات مربحة أيضا، في حين نلاحظ أن قطاع الزراعة والتجارة والصيد البحري و بالنظر الى أهميتها الكبيرة إلا أنها لم تحظى باهتمام الشباب المستثمر و يمكن أن نرجع هذا الى المبالغ

الممنوحة أي صغر حجم القرض وأيضا نقص توعية وتوجيه الشباب المستثمر، وقلت الإطارات والتكوين والخبرة في هذه القطاعات خاصة القطاع الزراعي والتجاري.

رابعا: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)

يهدف صندوق ضمان القروض تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الاجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمانات للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك كما يجب الإشارة إلى ان هناك اختلاف بين عرض الضمان وهو موافقة مبدئية على هبة الضمان الممول وشهادة الضمان التي تعني عرض الضمان متمم بالتمويل البنكي حيث يصبح التزام نهائي من طرف الصندوق.

الجدول رقم (3-26): الملفات المعالجة حسب قطاع النشاط في الفترة 2004 الى غاية السداسي الأول 2016

الوحدة: دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	قيمة الضمانات	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الصناعة	850	% 51	28 110 152 095	% 61	34 152	%60
المناجم والمحاجر	18	% 1.1	514954237	% 1.1	534	% 0.9
الحديد والصلب	109	% 6.5	3564820448	% 7.7	5724	% 10.0
والكهرباء	148	% 8.9	6021930287	13.1	4410	% 7.7
مواد البناء، الزجاج	145	% 8.7	4612703250	%	5212	% 9.1
كيمياء، مطاط، بلاستيك	263	15.7	9283289075	10.0	11299	% 19.8
الصناعة الغذائية، التبغ				%		
والكبريت	29	% 1.7	506748550	20.1	844	% 1.5
صناعة النسيج والالبسة	6	% 0.4	197904500	%	279	% 0.5
صناعة الجلد والاحذية	85	% 5.1	1970006168		2838	% 5.0
الخشب، الفلين، الورق				% 1.1		
والطباعة	47	% 2.8	1437795580	% 0.4	3012	% 5.3
صناعة مختلفة				% 4.3		
				% 3.1		
البناء والأشغال العمومية	478	% 29	9932319678	% 22	15370	% 27

الأشغال العمومية	275	16.4	6070498878	13.2	9264	% 16.2
البناء	190	%11.4	3592531461	%	5885	% 10.3
الهيدروليك	13	% 0.8	269289339	% 7.8	221	% 0.4
				% 0.6		
الفلاحة والصيد البحري	17	% 1	581421821	% 1	659	% 1
الفلاحة	4	% 0.2	70366398	% 0.2	299	% 0.5
الصيد البحري	13	% 0.8	269289339	% 1.1	360	% 0.6
الخدمات	327	% 20	7485839946	% 16	6834	% 12
الصحة	170	10.2	2030614530	% 4.4	1495	% 2.6
النقل	79	% 4.7	3479936334	% 7.5	2829	% 5.0
السياحة	40	% 2.4	1185169189	% 2.6	1221	% 2.1
الصيانة الصناعية	15	% 0.9	444054697	% 1.0	290	% 0.5
تكنلوجيا الإعلام والاتصال	12	% 0.7	210932470	% 0.5	673	% 1.2
الاتصالات	5	% 0.3	78783030	% 0.2	47	% 0.1
الهندسة والدراسات التقنية	6	% 0.4	56349696	% 0.1	279	% 0.5
المجموع	**1672**	**100**	**46109733540**	**100**	**57015**	**100**

المصدر:

- Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, Bulletins d'information statistique de la PME (MIPMEPI), Bulletins d'information statistique de la PME, N° 27, **Septembre 2015**.

من الجدول المبين أعلاه نلاحظ بأن قطاع الصناعة يحوز على أكبر حصة من الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق حيث وصلت الى 28110152095 دج بنسبة61 % من قيمة الضمانات الاجمالية في حين وصلت عدد المشاريع المضمونة الى 850 مشروع ،ويليه قطاع البناء والاشغال العمومية حيث استفاد هذا القطاع من مبلغ ضمانات يقدر ب 9932319678دج بعدد مشاريع يقدر ب 478 ثم يليها قطاع الصناعة الغذائية والتبغ والكبريت حيث بلغت عدد المشاريع التي رافقها الصندوق في هذا القطاع

ال263 بقيمة ضمانات تصل إلى 9283289075 دج وأخيرا قطاع الخدمات بقيمة ضمانات 7485839946 دج و 327 مشروع.

خامسا: مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات

تطور عدد الهياكل العملية من سنة إلى أخرى مقارنة بعد لهياكل القائمة سابق كما ان معظم الهياكل التي كانت مبرمجة في برنامج 2010-2014 تم إنشائها حيث ارتفع عدد المشاتل من 10 مشاتل في برنامج 2005-2009 إلى 30 مشتلة عملية سنة 2016، أما فيما يخص مراكز التسهيل فقد ارتفع بمشتلة واحدة اين كان عدد المشاتل المنجزة في البرنامج 2008-2009 هو 15 مركز تسهيل.

الجدول رقم (3-27): مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات العملية والمبرمجة

	مراكز التسهيل	مشاتل المؤسسات
الهياكل العملية	**16**	**30**
الهياكل في طريق الإنجاز	**4**	**11**
المجموع	**20**	**41**

المصدر:

Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, PME Bulletins d'information statistique de la PME (MIPMEPI), N° 29, p 29. Edition novembre 2016.

المطلب الثاني: شروط ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر

شهد ترتيب الجزائر في مختلف تذبذبا في مختلف المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال من سنة إلى أخرى إلا_أنه سجلنا تقدما ملحوظا في بعض المؤشرات الرئيسية المكونة له ومنه سوف نستعرض ترتيب الجزائر في مختلف المؤشرات لسنة 2015

الفرع الأول: ترتيب الجزائر في أهم المؤشرات الفرعية لتقرير أداء الأعمال لسنة 2015

أولا: بدأ النشاط التجاري: احتلت الجزائر المركز 141 سنة 2015 حيث تتطلب عملية إنشاء الشركة 13 إجراء، مقابل مدة زمنية مقدرة ب 22 يوما، قابلتها تغيرات على مستوى التكلفة ب 11 % من دخل الفرد، كما سجل الحد الأدنى لرأس المال المدفوع انخفاضا مقارنة بسنة 2014 ب 24 % من دخل الفرد ففي الجزائر يجب المرور على عدة مراحل لبدأ النشاط نذكر منها:

الجدول رقم (3-28): الخطوات القانونية الرئيسية لإنشاء مشروع في الجزائر

الخطوات	الإجراءات
إعداد المشروع	– اختيار الاسم التجاري للمؤسسة أو اللافتة المستعملة؛ – تحديد الشكل القانوني للشركة؛ – تحديد العنوان المقر الاجتماعي؛ بداية يتم استخراج شهادة رسمية من السجل التجاري تفيد أن الاسم التجاري للشركة لا يلتبس مع شركة أخرى.
التوثيق	من أجل اعداد القانون الأساسي للشركة والوثائق اللازمة لتحرير هذا العقد: – نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للأطراف؛ – نسخة من شهادة ميلاد الأطراف؛ – شهادة التسمية؛ – شهادة السوابق العدلية للأطراف.
العقد	يسجل هذا العقد في مدة أقصاها شهر بحقوق قدرها 0.5 من رأس المال
النشر	– ينشر ملخص من العقد بجريدة يومية؛ – ينشر ملخص منه بالنشرة الرسمية للإعلانات القانونية.
المركز الوطني للسجل التجاري	– طلب ممضي، محرر على استمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري؛ – عقد ملكية المحل أو عقد إيجار توثيقي؛ – نسخة من القانون الأساسي للشركة؛ – نسخة من الإعلان القانوني في جريدة رسمية وفي النشرة الرسمية للإعلانات القانونية؛ – مستخرج من شهادة الميلاد ومستخرج السوابق العدلية للمسيرين والمتصرفين الإداريين وأعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس المراقب؛ – وصل تسديد حقوق الطابع الضريبي المنصوص عليه في التشريع الجبائي المعمول به 4000 دج؛ – وصل دفع حقوق القيد في السجل التجاري كما هو محدد في التنظيم المعمول به 490 دج. ولكن ألغت المادة 13 من القانون رق 13-06 المؤرخ في جويلية 2013 المعدل والمتمم للقانون 04-08 لسنة 2004 أدخل المركز الوطني تعديلات تتضمن حذف وثائق الحالة المدنية من لملف مع الإبقاء على بطاقة الاقامة
مصلحة الضرائب	لتأسيس البطاقة الضريبية يتم تقديم ملف على مستوى مصلحة الضرائب يتضمن الوثائق التالية: – صور ضوئية من عقد الشركة ونظامها الأساسي، ما يثبت حيازة المؤسسين لمقر الشركة؛ – نسختين من السجل التجاري؛

	– الإشهار في الجرائد وتسجيل الأسماء؛ – شهادة الوجود.
التسجيل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء	– نسخة من السجل التجاري؛ – شهادة ميلاد لكل عضو من المؤسسة؛ – بطاقة ضريبية تسحب من مفتشية الضرائب التابع لها مكان نشاطكم؛ – استمارة تسجيل تملأ على مستوى الوكالة الجهوية التابع لها مقر نشاطكم؛ – نسخة من القانون الأساسي للشركة مثبت لدى موثق.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار **www.mipi.dz** تاريخ الاطلاع: 2017/03/15

ثانيا: استخراج التراخيص: بالنسبة للجزائر فبعدما كانت سنة 2014 في المرتبة 122 تراجعت ب 5 مراتب في تقرير 2015 أين احتلت المركز 127، وهذا دائما بثمانية عشر 18 إجراءا، ومدة تقدر بمائتين وخمسة 205 يوما أي أكثر من 6 أشهر ونصف مقابل تكلفة ب 0.9 % من متوسط الدخل القومي للفرد بعدما كانت تقدر ب 1 % سنة 2014، كما احتلت رتبة 10 من سلم من 0–15 درجات بالنسبة مؤشر رقابة جودة البناء.

ثالثا: الحصول على الكهرباء: وقد احتلت الجزائر المرتبة 147 سنة 2015، وبالنسبة للمؤشرات الفرعية فيتطلب الحصول على الكهرباء 5 إجراءات، كما يستغرق مدة 180 يوما للتوصيل أي ما يقارب 6 أشهر، في المقابل احتلت المرتبة 4 في سلم من 0 إل 8 درجات في شفافية التعرفة، كما بلغ سعر الكهرباء 2.7 سنت أمريكي لكل كيلو واط.

رابعا: تسجيل الملكية: فيما يخص عدد الاجراءات فقد قدرت ب 10 إجراءات، مع وقت لازم للتسجيل قدر ب 55 يوما، بالإضافة إلى نسبة 7.1 % من قيمة العقار كتكلفة للتسجيل، في مقابل حصولها على 7 كمرتبة في سلم يتكون من 0 إلى 30 درجة في مؤشر نوعية إدارة نظام الأراضي وبهذا فقد سجلت تراجعا في الترتيب بمرتبة واحدة أين احتلت المركز 157، والجدول الموالي يبين تطور أشكال العقار الممنوح وتطوره من سنة إلى أخرى.

الجدول رقم (3-29): وضعية الطلبات المعالجة لسنة 2012 حسب نوع العقار

التوطن	الملفات المقبولة	الملفات المؤجلة	الملفات المرفوضة	المجموع	النسبة المئوية
المناطق الصناعية	478	131	129	738	20
مناطق النشاطات	865	267	498	1621	44
خارج القطاع الحضري	233	96	101	430	12
داخل القطاع الحضري	397	224	277	898	24
المجموع	1964	718	1005	3687	100

المصدر: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

Analyse des dossiers traites par les CALPIREF, 12 JUIN 2012.

خامسا: الحصول على الائتمان: سجلت الجزائر تراجعا بمرتبتين مقارنة بسنة 2014 أين احتلت المركز 171 عالميا، وبذلك فقط احتلت الدرجة 2 في سلم من 0 إلى 12 درجة في مؤشر قوة الحقوق القانونية إلى جانب تسجيلها لنسبة 2 % لتغطية مركز السجلات بالنسبة للبالغين والجدول الموالي يبين لنا حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص والعام من البنوك العمومية والخاصة:

الجدول رقم (3-30): توزيع القروض حسب المصارف العمومية (بما فيها صندوق التوفير) والمصارف الخاصة

الوحدة: مليار دينار

قروض المصارف/ القطاعات	2011	2012	2013	2014	2015
أ) القروض الموجهة للقطاع العمومي	1742.3	2040.7	2434.3	3382.9	**3689.0**
القروض الموجهة للقطاع الخاص	**1982.4**	**2244.9**	**2720.2**	**3120.0**	**3586.6**
البنوك العمومية	1451.7	1675.4	2023.2	2338.7	**2687.1**
قروض مباشرة	1442.8	1669.0	2016.8	2338.5	**2685.4**
شراء السندات	8.9	6.4	6.4	0.2	**1.7**
البنوك الخاصة	**530.7**	**569.5**	**697.0**	**781.3**	**899.5**
قروض مباشرة	530.6	569.4	696.9	781.3	**899.5**
شراء السندات	0.1	0.1	0.1	0.0	**0.0**

مجموع القروض	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9	**7275.6**
حصة البنوك العمومية	46.7	47.6	47.2	52.0	**50.7**
حصة البنوك الخاصة	53.2	52.4	52.8	48.0	**49.3**
التغير السنوي بالنسبة المئوية					
القطاع العمومي	19.2	17.2	19.3	38.9	**9.0**
القطاع الخاص	9.8	13.2	21.1	14.7	**14.9**

المصدر: التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2016

يبرز من خلال البيانات أعلاه الزيادة المستمرة في القروض الموجهة للقطاع الخاصة سواء من طرف البنوك العمومية بقيمة 1451.4 مليار دج سنة 2011 لتبلغ 2687.1 مليار دج سنة 2015 لتسيطر بذلك على النسبة الأكبر من التمويل مقابل البنوك الخاصة بقيمة 530.7 مليار دج سنة 2011 لتصل إلى 899.5 مليار دج سنة 2015 ومنه نستنتج أن القطاع خاصة والمتمثل أساسا في المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي تحوز على النسبة الكبيرة من مجموع المؤسسات يحظى بعناية كبيرة من قبل الدولة من خلال القروض الموجهة إليه.

سادسا: مؤشر دفع الضرائب: احتلت الجزائر المركز 174 سنة 2014 وتراجعت بمركزين في سنة 2015 اين احتلت المركز 176 علميا، والجدول التالي يوضح تطور تحصيل الضرائب في الفترة 2002 إلى 2015

الجدول رقم (3-31): تحصيل الضرائب في الفترة 2002 على غاية الفترة 2015 بالنسبة المئوية

الضرائب على الأرباح	2002	2007	2012	2013	2014	2015
الضرائب عل الاجور	47	48.4	64.1	60.1	60.4	57.5
ضرائب أخرى	53	51.6	35.9	39.9	39.6	42.3

المصدر: التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2016

فيما يخص الضرائب المباشرة، وعلى الرغم من أن السنة قيد الدراسة لا تؤكد التوجهات القوية التي لوحظت خلال الفترة ما بين 2002 و2014، أي إرتفاع وزن الضرائب على الأجور وانخفاض الضرائب على أرباح الشركات، وذلك يدل على التخفيضات المعتبرة في هذه الفترة على أرباح الشركات إلى جانب الإعفاءات الضريبية الممنوحة عبر مختلف أجهزة الدعم.

الفرع الثاني: مزايا الاستثمار من خلال هيئات الدعم والمرافقة

أولا: مزايا الاستثمار من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): يستفيد المستثمر في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من المزايا التالية:

– تخفيض الرسوم الجمركية المطبقة على التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار؛

– الإعفاء من تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروض على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد المشروع؛

– تخفيض الرسوم العقارية؛

– تطبيق حقوق ثابتة فيما يخص التسجيل بمعدل مخفض 2 %، بالنسبة العقود تأسيس المؤسسة ورفع رأس المال؛

– أخذ الدولة على عاتقها التسديد الجزئي أو الكامل لنفقات أعمال تهيئة البنى التحتية الضرورية لتجسيد الاستثمارات، كما تستفيد المؤسسات المنشأة في إطار هذا الجهاز، وعلى مدى عشرة 10 سنوات من المزايا التالية:

– الاعفاء من تسديد الضرائب على أرباح الشركات، والضريبة على الدخل الإجمالي؛

– الإعفاء من تسديد الرسوم العقارية؛

– منح امتيازات إضافية تهدف إلى تحسين و/أو تسهيل الاستثمار مثل ترحيل الخسائر وأقساط الإهتلاك.

ثانيا: المزايا الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

يعفى القرض المصغر من تسديد الفوائد بنسبة 100 % والتي يتم تسديدها من طرف خزينة الدولة، ويتكفل البنك بدراسة وضعيات التسديد والسحب واستحقاقات الفائدة لحساب وكالة القرض المصغر في كل ثلاثي، لتقوم فيما بعد الوكالة بتحويل تلك الوضعيات إلى الخزينة العمومية حتى يتسنى لهذه الأخيرة القيام بعمليات السداد.

1–مزايا الاستفادة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): يستفيد من هذا الصندوق الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و50 سنة ويتمحور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة عبر مراكز دعم العمل الحر فيما يلي:

يستفيد صاحب المشروع من تكوين شخصي مدته حوالي 10 أسابيع تطبيقيا أكثر منه نظريا لغرض اكتساب المعلومات الأساسية والمهمة لنجاح نشاطه، كما يستفيد من المزايا المالية والجبائية والشبه جبائية، أما بالنسبة للمزايا المالية يستفيد المشروع المنجز في إطار هذا الجهاز من تخفيضات في معدل الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية بنسبة 100 % وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 13-254 المؤرخ في 02 جويلية المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 04-02 الذي يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 وخمسين 50 سنة ومستوياتها.[1]

ثالثا: الإعانات الجبائية والشبه جبائية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

تستفيد المؤسسة من تسهيلات جبائية وشبه جبائية تختلف بين مرحلة إنشاء مؤسسة ومرحلة الاستغلال، ففي مرحلة إنشاء يتم الإعفاء من حقوق التسجيل لعقود تأسيس المؤسسة، الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لشراء التجهيزات التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار كما يتم إعفاء من رسوم نقل الملكية ب 8 % على المكتسبات العقارية، تطبيق معدل خفض نسبته 5 %من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

أما في مرحلة الاستغلال، فيتم الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، الإعفاء الكلي من ضريبة الدفع الجزافي (VF) والإعفاء الكلي من الرسم على النشاط المهني.

رابعا: لجنة المساعدة من أجل تجديد وترقية الاستثمار (CALPI):

1-في مرحلة الإنجاز لمدة ثلاث سنوات وتتمثل في:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية؛

- تخفيض نسبة 5 على الألف بالنسبة للعقود التأسيسية؛

- إعفاء الملكية العقارية التي تدخل في إطار استثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها؛

[1] **المادة 10، الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 35 الصادر بتاريخ 07 جويلية 2013، ص: 14.

– الإعفاء من الرسم على القيمة سواء على السلع والخدمات المحلية أو المستوردة؛

– تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3 % في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2-مساعدات في مرحلة الاستغلال وتتمثل في:

– الإعفاء لفترة أدناها سنتين وأقصاها 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني؛

– تطبيق نسبة منخفضة على الرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء، والجدول التالي يوضح تطور قيمة الإعفاءات سنويا لكل هيئات الدعم لغاية سنة 2012:

الجدول رقم (3-32): تطور حصيلة الإعفاءات الضريبية في الجزائر خلال الفترة (2001-2012)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإعفاءات الضريبية	45.1	33.8	69.2	43.4	49.7	44.1	53.2	41.9	70.3	57.3	63.6	59.8

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات المديرية العامة للضرائب.

إن الإعفاءات الضريبية التي قدمتها الجزائر للمستثمرين ساهمت بشكل كبير في تطور حجم الاستثمار إذ بلغت حصيلة الاستثمارات المنجزة منذ صدور الأمر 01-03 وكذا صدور الأمر 06-08 إلى غاية 2008 ما يقارب 16.309 مليار دينار دج والفضل راجع إلى الامتيازات الضريبية المقدمة.

خامسا: ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يمكننا القول بأن هناك ترقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إذا ما قارنا حجم التمويل الموجه إلى هذا القطاع عبر مختلف هيئات الدعم ومساهمتها في القيمة المضافة والجدول التالي يوضح تطور المساهمة في القيمة المضافة مقارنة بحجم التمويل:

الجدول رقم (3-33): مساهمة المؤسسات ص م في القيمة المضافة مقارنة بحجم التمويل

الوحدة: مليار دج

الأجهزة / السنوات	المساهمة المؤسسات ص م في القيمة المضافة	المشاريع المنشأة عبر Ansej	القروض المقدمة من البنوك للقطاع الخاص
2007	**3406.94**	**86380**	**1214.4**
2008	**3888.43**	**10463**	**1411.9**
2009	**4574.08**	**20848**	**1599.2**
2010	**4791.32**	**22641**	**1805.3**
2011	**5424.15**	**42832**	**1982.4**
2012	**6141.76**	**65812**	**2244.9**
2013	**7138.19**	**43039**	**2720.2**
2014	–	**311876**	**3120.0**
2015	–	-	**3586.6**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجداول السابقة

كما يمكن توضيح معطيات الجدول أكثر غبر الشكل التالي:

الشكل رقم (3-8): مقارنة التمويل الممنوح للقطاع الخاص بالزيادة في القيمة المضافة وعدد المؤسسات ص م

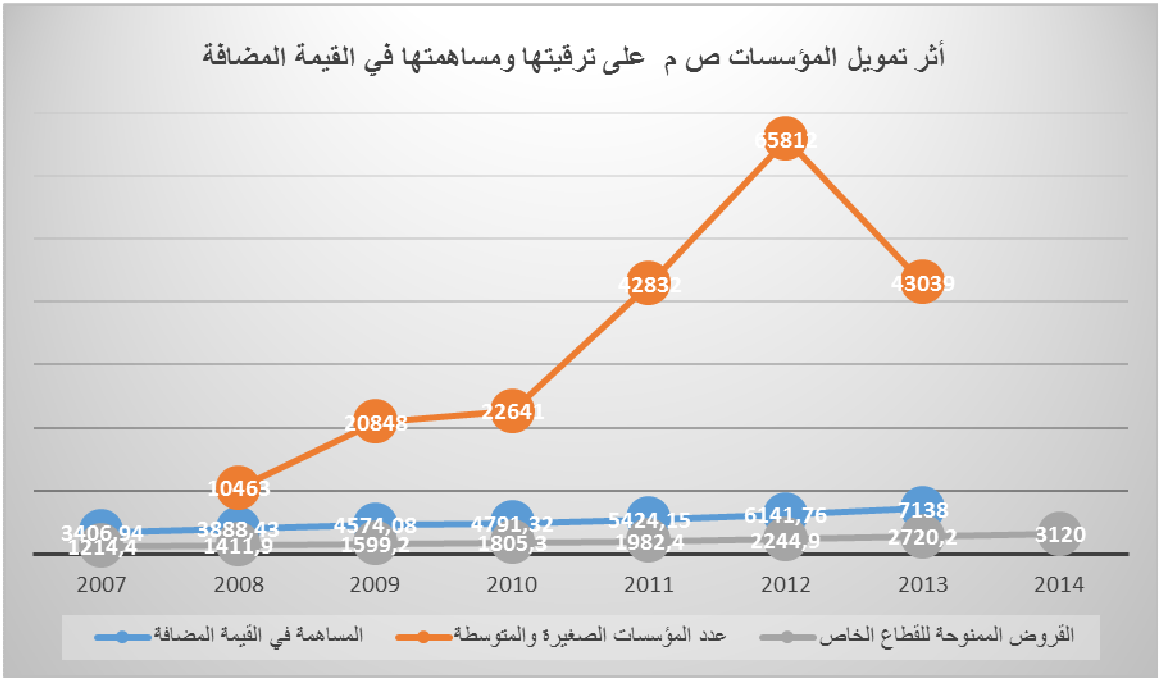

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (3-33)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل الذي يليه الزيادة من سنة إلى أخرى في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حيث بلغت 3406.94 مليار دينار سنة 2007 لترتفع إلى 7138.19 سنة 2013 كما أن المشاريع المنشأة عبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى غاية سنة بلغت 2007 ما مقداره 86380 مؤسسة وتواصل الارتفاع لتبلغ 604062 مؤسسة سنة 2015 كما أن القروض الموجهة إلى القطاع الخاص ارتفعت من سنة إلى أخرى لتبلغ 3586.6 مليار دينار سنة 2015 وإذا ما تمعنا جيدا نجد أن الارتفاع في القيمة المضافة ارتفع طرديا مع حجم التمويل الممنوح من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكذا حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص، بالإضافة إلى أن القروض الممنوحة من طرف ansej ومختلف الهيئات ترافقها الامتيازات الأخرى كالإعفاءات الضريبية والجمركية ومختلف الامتيازات الأخر ومنه يمكننا أن نقول أن مناخ الأعمال ساهم بشكل مقبول في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الجوانب التي تتناولها تقارير ممارسة أنشطة الأعمال كالحصول على الائتمان والإعفاء من الضرائب والتجارة عبر الحدود من خلال الإعفاءات الجمركية إلى غيرها من المؤشرات.

سادسا: تأثير مؤشر دفع الضرائب على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (3-34): تأثير مؤشر دفع الضرائب على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإعفاءات الضريبية بالمليار دج	69.2	43.4	49.7	44.1	53.2	41.9	70.3	57.3	63.6	59.8
عدد المؤسسات ص م	207949	225449	245842	269806	293946	321387	345902	369319	391761	420117
الزيادة	-	17500	20393	23964	24140	27441	24515	23417	22442	28356
معدل النمو		% 8.4	% 9	% 9.7	% 8.9	% 9.3	% 7.6	% 6.8	% 6	% 7.2

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجداول السابقة ونشرات المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سابقا

كما يمكن توضح الجدول أكثر في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-9): تأثير الإعفاءات الضريبية على عدد المؤسسات ص م

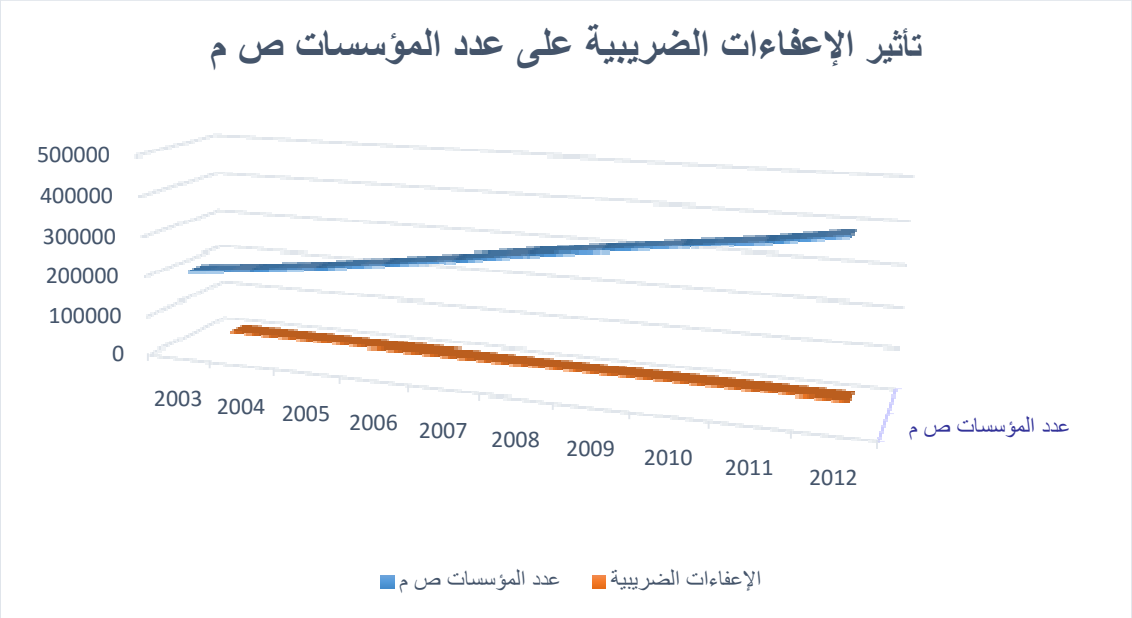

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3-34)

يتضح من خلال الجدول والشكل السابقين أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية قد عرفت تطور مستمر خلال 2003-2012، حيث تم إحصاء 207949 مؤسسة سنة 2003 م، لينتقل عددها سنة 2013 إلى 441964 مؤسسة، بزيادة قدرها 234015 مؤسسة، أي بمعدل نمو يقدر ب 112.53 %خلال نفس الفترة، هذه الزيادة المعتبرة في ديمغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدفعنا للبحث عن أهم العوامل التي ساعدت على زيادة عددها وبعد دراسة أهم المؤشرات المؤثرة على هذا القطاع وجدنا أن الإعفاءات الضريبية من أهم العوامل التي ساعدت على ترقيتها إلى جانب التمويل والحوافز الجمركية حيث انتقلت حجم الإعفاءات من 69.2 سنة 2003 إلى 70.3 سنة 2009 و 59.6 سنة 2012 رغم التذبذب في حجم الإعفاءات إلى أنها حافظت على مستواها من سنة على أخرى ومنه يمكننا القول بأن مؤشر الضرائب من بين المؤشرات التي ساهمت بشكل فعال في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب مؤشر الحصول على الائتمان ومؤشرات أخرى.

خاتمة:

استخلاصا لما تم عرضه في هذا الفصل، فإن دراستنا لمناخ الأعمال من منظور مؤشر سهولة أداء أنشطة الأعمال، يبين لنا بشكل واضح العلاقة الوثيقة بين نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناخ الأعمال، ما يجيب تلقائيا على الإشكالية المطروحة في مذكرتنا، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم تطور عددها من سنة إلى أخر وبحكم مساهمتها في التنمية الاقتصادية من كافة الجوانب، يمكن اعتبار ذلك دليلا على وجود بيئة أعمال مقبولة للاستثمار وبتالي يمكن للدولة استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

من جهة أخرى، فإن مواجهة هذا القطاع لمشاكل وصعوبات، وعدم نجاعة الاستراتيجية المتبعة للإنمائه بالشكل المطلوب مقارنة بالتجارب الناجحة على المستوى الدولي، يشكل نفورا لدى المستثمرين، غير أن التحاليل الاقتصادية لمناخ الأعمال في الجزائر تبين لنا مجهودات الدولة في إطار تطوير وتنمية هذا القطاع سمح لبيئة الأعمال بالتحسن، وهذا بالموازاة مع الأنظمة التشريعية الخاصة بالاستثمار، وكذا استقراريه القواعد القانونية والأوضاع السياسية التي لا يجوز تجاهل أهميتها.

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر من إصدارات وتعديلات للقوانين الاستثمارية والإصلاحات المؤسساتية لتحسين مناخ الأعمال إضافة إلى منح الحوافز الضرورية لتشجيع الاستثمار إلى أن معدل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبقى دون المستوى المطلوب، حيث أفادت التقارير السنوية التي أصدرتها المؤسسات العالمية حول الوضعية الاستثمارية والمؤسساتية أنه يجب على الجزائر تكثيف جهودها والقيام بالمزيد من الإصلاحات في نوعية مؤسساتها.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد أكدت أغلب الدراسات الاقتصادية الحديثة حول المؤسسات والنمو الاقتصادي على الدور المهم للمتغيرات المؤسساتية في تعزيز النمو الاقتصادي فقد ركزت المقاربة الجديدة لإقتصاد المؤسسات من خلال أعمال (North 1981-1990, Coase 1984, Williamson 1975) على أن تحسين نوعية المؤسسات ومن ثم أساليب إدارة الحكم (Bonne Gouvernance) تعتبر العنصر الحاسم في التمييز بين الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات المتخلفة.

بعد عرض هذا البحث والإحاطة قدر الإمكان بجوانبه، يمكننا أن نستعرض مجموعة من النتائج التي خرجنا بها من خلال دراستنا لمحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تقارير الأعمال السنوية الصادرة عن البنك الدولي، لاحظنا أن هناك ارتباطا وثيقا بين تحسين بيئة الأعمال ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبار مؤشر أداء الأعمال هو أداء للسياسات العامة من أجل أخذ قرارات الاستثمار، وهذا بالإضافة إلى أن الجزائر قد أحرزت تقدما ملحوظا في مجال الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار، مما يدل على وجود إرادة سياسية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل أن تلعب هذه الأخيرة دورا فاعلا في الاقتصاد الوطني، رغم أن تقارير مناخ الأعمال تدل على تراجع الجزائر في الترتيب العام هذا لا يدل على أن مناخ الاعمال غير ملائم وأنه لا يوجد تقدم بل أن تقارير مناخ الاعمال تأخذ بعين الاعتبار الدول التي يحصل فيها أكبر عدد من الإصلاحات إذا ما قرنا ذلك بالجزائر التي تقوم بإصلاح أو إثنين في السنة.

كما أنه يجب لفت النظر إلى اختلافات مهمة بين قاعدة بيانات تقارير أداء الأعمال، والإحصائيات الرسمية المتعلقة بالقانون رغم قلة هذه الأخيرة، فبالنسبة للمملكة المتحدة في مجال تنفيذ العقود، أين تضاعفت المدة من 101 إلى 288 يوم في تقرير 2004 و2005 دون معرفة الأسباب، في حين أن الدراسة الرسمية ل département of situation of affaire البريطاني أكد أن فعالية الهيئات القانونية والقضائية البريطانية تتحسن بشكل معتبر منذ صدور تقرير حول Access to justice سنة 1996، كما أن أداء المحاكم جيد مقارنة بتقارير أداء الأعمال، هذا يؤدي بنا لطرح العديد من التساؤلات حول مصداقية المعلومات المقدمة، أو بالأحرى مدى تمكن هذه التقارير من تقديم صورة حقيقية لواقع مناخ الأعمال في البلدان المعنية بالتصنيف، دون أن ننسى وجود الكثير من المعوقات التي تحول دون نمو وتطور هذا القطاع، رغم وجود الكثير من الهيئات التي تحاول توفير الدعم اللازم إلا أنها مازالت غير كافية وغير منتشرة بشكل كاف، ومن أجل جعل قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة قطاعا أكثر

تنافسية يجب أن تلعب الدولة دورا أكثر فعالية، وذلك بمواصلة تحسين بيئة الأعمال مع الأخذ بعين الاعتبار توصيات البنك الدولي.

كما ظهر من خلال الدراسة الحاجة لدراسة عدد من الموضوعات بتعمق أكثر في البحوث المستقبلية، وقبل هذا سنقوم بعرض اختبار لفرضيات الدراسة الموضوعة سابقا.

1-اختبار فرضيات الدراسة:

يمكننا اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

- فيما يخص الفرضية الأولى، فقد تم التأكد من صحتها على اعتبار أن الفكر المؤسساتي يتميز بالتوسع الذي يجعل من الصعب عرضه في نظريات محددة إلا أنه يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين هما المدرسة المؤسساتية القديمة حيث ارتبط ظهورها بكتابات Veblen مثلت أساسا محاولة لإحلال المدرسة النيوكلاسيكية، كما ارتبط ظهور الفكر المؤسساتي الجديد بالمفكر Ronald Coase، أما فيما يخص تأثير المؤسسات على التنمية الاقتصادية فتطرقنا إلى دراسة مناخ الأعمال عبر مؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا من قبل البنك العالمي لقياس ملائمة بيئة الأعمال.

- بالنسبة للفرضية الثانية، فتم التأكد من صحتها حيث سعت الجزائر إلى توفير بيئة تشريعية ومؤسساتية سواء عبر هيأت الدعم والمرافقة أو عبر القوانين المنظمة والمسهلة وذلك منذ تحولها إلى اقتصاد السوق كخيار استراتيجي الأمر الذي دفع بالدولة إلى دعم وتشجيع وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إيمانا منها بالدور الفعال الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وتم التأكد من صحة الفرضية الثالثة، من أن مناخ الأعمال يعتبر عاملا أساسيا من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالنسبة للجزائر رغم تدني ترتيبها في بعض المؤشرات المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال إلى أنها حققت مراتب لا بأس بها مؤشرات أخرى كالحصول على الائتمان وحماية المستثمرين وإغلاق المشروع والدليل على ذلك حجم التمويل الموجه لهذا القطاع من مختلف أجهزة الدعم وما يرافقه من امتيازات ضريبية وجمركية الممنوحة بالإضافة إلى زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة من ستة إلى أخرى .

2-مجلات البحث المستقبلية وأفاقه:

في إطار الحديث عن النوعية المؤسساتية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فهذا الموضوع يحتاج إلى المزيد من البحث والتوسع فبالرغم من اتباعنا للخطوات والمنهجية خلال مراحل

دراستنا إلا أن نتائج هذه الدراسة تعتبر نتيجة فردية وذلك يرجع سواءا إلى قصر مدة الدراسة وحجم السلسلة الزمنية أو مصادر البيانات المعتمد عليها.

المراجع

أولا: الكتب

- **الكتب باللغة العربية:**

1- السيسي صلاح الدين حسن، **الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم**، عالم الكتاب، القاهرة، مصر، 2003.

2 -محمد السامرائي، **الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية**، الطبعة الأولى، بيروت، 2004.

3-موسى بودهان، **القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية**، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها، الجزائر، دار مدني.

4-كمال عليوش قربوع، **قانون الاستثمار في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، الجزائر.

5-فتحي السيد عبده السيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

6-جالين سبنسر هل، ترجمة صليب بطرس، **منشأة الأعمال الصغيرة**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، سنة 1998.

7-عبد الستار محمد العلى وفايز صالح النجار، **الريادة وإدارة الاعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

8-توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

9-سمير علام، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2001.

10-عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 03، 2003.

11-علي حسين علي وآخرون، **الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

12-كاسر ناصر المنصور وشوقي ناجي الجواد، **ادارة المشروعات الصغيرة من الألف الى الياء**، دار وكبة الحامد للنشر التوزيع، عمان، 2000.

13-عادل أحمد حشيش، **أصول الاقتصاد السياسي: مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الاقتصاد**، دار النهضة العربية، بيروت 1992.

14-نظير رياض محمد الشحات وآخرون، **الإدارة المالية**، المكتبة العصرية للمنصورة، مصر، 2001.

15-الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

- **الكتب باللغة الفرنسية:**

1-CHATILLON Stéphane، droit des affaires internationale، Edition Vuibert Aout 1999, Paris.

2-Dimitri Uzunidies **"L'innovation** et L'économie Contemporaine: Espaces Cognitif et Territoriaux**"** collection du service des études et de la statistique du ministère de la région wallon، la 1er Edition Edition De Boeck، université Bruxelles imprimé en Belgique, 2004.

3-Vladmir Yefinov، collection **"**Pays De L'est: Economie Institutionnelle des Transformations Agraires en Russie" , Dirigée par Bernard Chevance, Edition le harmattan, France, 2003.

4-Soraya Hassan Houssine **"**Djibouti: Economie du Développement et Changements Institutionnels et Organisationnels: préface de Christian Palloix**"** , Edition de le harmattan, paris, France 2007.

5-Muriel Maille Fert **"**L'Economie du Travail: Concepts، Débats et Analyses" La 2 éme

Edition, Edition La Vallois- Perret (haut de série) : Study Rama, Jeunes Edition, France, 2004.

6-Walter Gérard Amedzro st-Hilaire **"L**'adaptation Organisationnelles Dans Les Théories Managériales et Sociales**"** , Presse de L'Université de Québec, Imprimé au Canada, 2011.

- **الكتب باللغة بالإنجليزية:**

1-Erik G. Furubotn and Rudolf Richter **"I**nstitution and Economic Theory: The Contribution of The New Institutional Economic Now Including a Glosser"Published by The University of Michigan Press، Manufactured in the USA، First Edition 2000.

2-John Corn Wall & Wendy Corn Wall **"**Capitalis**t** Development in the Twentieth Century: an Evolutionary-Keynesian Analysis**"** published by the press syndicate of the university of Cambridge; the Pitt building trumpington street، Cambridge، UK, 2004.

3-Malcolm Ruther fored **"**Institution in Economics: The Old and The New Institution، Historical Perspectives on Modern Economics**"** Published by the Press Syndicate of the University of Cambridge, New York, USA, 1996.

4-Arturo Hermann **"**Institutional Economics and Psycho Analyse: How Can They Collaborate for a Better Understanding of Individual-Society Dynamics?" Second Edition, Published by Editrice UNI service Torento, Printed in Italy, January 2009.

5-Marianne Van Der Steen **"**Evolutionary Systems of Innovation: of Veblenian-Oriented Study into The Role of The government Factor**"** published by Van Goram & CompB. Printed by Van Goran, Assen, The Netherlands, 1999.

6-Claude Ménard and Mary M Shirley **"**Hand Book of New Institutional Economics**"** Published by Springer- Verlag, Berlin, and Heidelberg, Germany 2008.

7-Yan Wen Wu **"**Advanced Technology in Teaching -Proceeding of the 2009 3rd International Conference on Teaching and Competational Science (wtcs 2009)**"** volume1: intelligent ubiquitous computing and education، published by Springer -Verlag Berlin Heidelberg typest by Scientific publishing services purltd، Chennai India, 2009.

8-Roberto Capello and Peter Nijkamp "Hand book of Regional Growth and Development Theories" published by Edward Elgar publishing limited UK, USA, 2009.

9-Dominik Schlsstein "Institutional Change in Upstream Innovation Governance: The Case Of Korea" published by Peter Lang gm, GMBH, Frank furt, Germany, 2010.
f Governance" Published by Oxford University
New York, USA.1996.

10-R.Martia Saleth، Ariel Dinar "The Institutional Economic of Water: Across Countries Analysis of Institutions and Performance" a Co Publication with the World Bank, Published By Edward Elgar publishing limited, Chaltenhan; UK, Northampton Ma, USA, reprinted and Bound in Great Britain by MPG books ltd bodwin, Cornwall, UK, 2001.

11-Nicholas Mer Curo & Steven G. Medema **"**Economics and the Law: From Posner to Post Modernism" Published By Princeton University Press, New Jersey, USA, 1997.

12-Arthur Schneider **"**Trad**e**، Growth and Institutional Change: British Imperialism Revisited**"**
Published By Proquest LLC, UMI Microform 3325626, USA, 2008.

13-Mohamed Asif Khan **"**Changes in the Socio-Economic Structure in Rural North -West Pakistan" Published By Wissenschafts Verlag Vank Kiel KG, Germany, 2007.

14-Richard L. Draft، Jonathan Murphy، Hughi Willmott "Organizations Theory and Design" Published by Cengage Lear ning EMEA, Printed in Singapore, 2010.

Michael Dietrich **"**Transaction Cost Economics and Beyond towards a New Economics of The Firm" Published by routledge, London, UK, 1994.

15-Graeme Donald Snooks "The Ephemeral Civilization: Exploding the Myth of Social Evolution" Published by Rutledge, London, UK, 1997.

-Nicholas Boccard **"**Industrial Organization, A Contract Based Approach**"** IOCB Book, 2010.

16-Svetozar Pejovich **"**The Economics of Property Rights: Towards a Theory of Comparative Systems**"** International Studies in Economics and Econometrics, Published by Kluwer Academic Publishers, the Netherlands, 1990.

17-Conor Vibert **"**Theories of Macro Organizational Behaviour: A Hand Book of IDEAS and Explanations**"** Published by M Sharpe, Printed in USA, 2004.

ثانيا: المجلات

- **باللغة العربية:**

1-ريحان الشريف، هواء لمياء، **دور مناخ الأعمال في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري**، دراسة تحليلية تقييمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، 2013.

2-عبد الحميد بوخاري، **واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية**، فرقة البحث: دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، 2012.

3-عبد الرزاق مولاي لخضر، **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص في الدول النامية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 09، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، سنة 2010.

4-عيسى بن ناصر، **حاضنات الأعمال لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 18، مارس 2010.

5-غياط الشريف وبوقمقوم محمد، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، سنة 2008.

6-بريش السعيد، **مقال حول راس مال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 05، سنة 2007، الجزائر.

7-منى مسغوتي، **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 10، 2012.

8-يوسف العشاب، **ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-ألية لتدعيم التمويل، مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية**، قاطرة التنمية، العدد 02، الجزائر، 2003.

9-بالرقي تيجاني، **تقييم البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد31 ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

- **المقالات باللغة بالإنجليزية:**

1-Haward Stein "Institutional Theories and Structural Adjustment in Africa" in "The New Institutional Economics and Third Word Development" Edited by John Harris, Janet Hunter and Colin M. Lewis published by Rutledge, London, simultaneously published in USA, And Canada by Rutledge, 1995.

2-Guido Van Huy Len Broeck, Anne Vuylsteke and Wim Verbeke "Public Good Markets" in "Institutions and Sustainability: Political Economy of Agriculture and the Environment-Essays in Honour of Konard Hagedorn" Edited by Volker Beckman- Matina Padmana Bhan, Published By Springer Science+ Business Media, Germany, 2009.

3-Louis H. G. Slangen and Nico. B. P. Polman "Environmental Co-operation: A New Institutional Arrangements of Farmers" in "Environmental Co-operation and Institutional Change: Theories and policies For European Agriculture" Edited by Konard Hagedorn, Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, USA, 2002.

4-Andrew H. Vande Ven& Jimothy J. Hargrave "Social Technical and Institutional Change: A Literature Review and Synthesis" in "Handbook of Organizational Change and Innovation" Edited by Marshall Scott Poole, Andrew H .Van de Ven, Published by Oxford University Press, New York, USA, 2004.

5-Geoffrey M. Hodgson "Institutions and Habits" in "Encyclopaedia of Political Economy" edited by Philip Anthony O' Hara, Volume 1, published by Routledge, London, UK, and first published in1999, reprinted in 2001.

- **المقالات باللغة الفرنسية:**

- 1-Philippe de T'Serclaes, Nigel Allands "Mind in The Gap: Quantifying Principal- Agent Problems in Energy Efficiency" Published by OECD /IED (International Energy Agency), Paris, Cedex, France, 2007.

ثالثا: المداخلات

- **المداخلات باللغة العربية**

1-زايري بلقاسم، بلحسن هواري، **تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الاعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة لملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17و18 أفريل 2006.

2-زغبيب شهرزاد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-واقع وأفاق**-، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، الجزائر، 8-9 أفريل 2002.

3-بن حسين ناجي، **مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة وأفاق تطويرها في الجزائر**، دورة تدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003.

4-بن عنتر عبد الرحمان، رحماني أسماء، **دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الابداع والابتكار وتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الجزائر، 15/14 مارس 2010.

5-ساري أحلام، بوعلاق نوال، **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، داخلة ضمن الملتقى الوطني دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر، جامعة امحمد بوقرة بومرداس 2010-2011.

6-بولعيد بعلوج، **التمويل التأجيري كأحد صيغ التمويل الإسلامي**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003.

7-بربيش السعيد، طبيب سارة، **دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة تحليلية تقييميه، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، ص: 7-8.

8-خليل عبد الرزاق، **رأس مال المخاطر وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، 08-09 أفريل 2006.

9-زكرياء مسعودي وصالح حميداتو، **دور أليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر**، ملتقى دولي حول: استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي: 18 و19 أفريل 2012.

10-صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي، **الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة**، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المركز الجامعي بالمدية، يومي 17 و18 أفريل 2006.

رابعا: المذكرات الجامعية

1-ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية، 2006-2007.

2- عثماني ميرة، **أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.

3- والع سهيلة، **الجوانب القانونية لمفهوم مناخ الاعمال في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع قانون الاعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2011.

3 -بلقاسم محمد، **نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2013.

4-عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007-2008.

5 شعيب أتشي، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ضل الشراكة الأورو جزائرية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.

6-مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011.

7-عبد الكريم لطيف، **واقع وأفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضل تطبيق سياسة الإصلاحات الاقتصادية الحالية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2002.

8-يوسف قريشي، **سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة ميدانية**-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، سنة 2005.

9-عثمان لخلف، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**-حالة الجزائر- 1992،.

10-سمية قنيدرة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة-دراسة ميدانية بقسنطينة**-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.

11-عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

12-سيد علي بالمحمدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة**، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، 2005

13-مرزوقي نوال، **معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الأيزو 9000و14000، كلية العلوم الاقتصادية وعلو م التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر**، السنة الجامعية 2009-2010.

14-سامية عزيز، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-السنة الجامعية، 2013-2014.

15-ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "مساهمة القرض الشعبي الجزائري -وكالة بسكرة -"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، سنة 2005.

16-جمعي عماري، **استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011.

17-مطهري كمال، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2012.

18-زغيب مليكة، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، دراسة محددات الهيكل المالي لمجمع جيبلي، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، السنة الجامعية 2005-2006.

19-بوالبردعة نهلة، **الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة منتوري ب: بقسنطينة، كلية الحقوق، قسم القانون العام، فرع التنظيم الاقتصادي، السنة الجامعية 2011-2012.

خامسا: الجرائد الرسمية

- **باللغة العربية**

1-**لقانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2016.

2-الجريدة الرسمية، **العدد 02، المواد 05، 08، 09، 10، 11**، جانفي 2017.

3-الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي **رقم 94-214 المؤرخ في 18 جويلية 1994**، المتعلق بتحديد صلاحيات الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية. العدد 42.

4-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية **العدد 13 الصادر في 25 ذو الحجة عام 1423هـ الموافق ل 26 فيفري سنة 2003م.**

5-الجريدة الرسمية، **الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد 47**، 2001.

6-**المادتين 08-09 من المرسوم 93-12** المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار.

7-الجريدة الرسمية، **الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار**، العدد 47، 2001.

8-المرسوم التنفيذي **رقم 96-296** المؤرخ في 8 سبتمبر 1996

9-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **العدد 06 الصادر في 25 جانفي2004.**

10-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **العدد52 ، الصادر في 11 سبتمبر 1996.**

11-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **العدد 74 الصادر في 11 نوفمبر 2002.**

12-المادة **10**، الجريدة الرسمية الجزائرية، **العدد 35 الصادر بتاريخ 07 جويلية 2013، ص: 14.**

- **باللغة الفرنسية**

1-Journal officiel de l'union européenne : **concernant la définition de micro, petits et moyennes entreprises notifiée sous le numéro** c (2003) 1422, texte présentant de l'intérêt pour l EEE, CE/361/2003.

سادسا: المنشورات والتقارير

- **باللغة العربية**

1-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير حول مناخ وحجم الاستثمارات في الدول العربية، سنة 1996.

2-تقرير ممارسة أنشطة الاعمال في العالم العربي، **ممارسة أنشطة الاعمال في عالم أكثر شفافية، البنك الدولي**، 2012.

3-تقرير أنشطة الاعمال لسنة 2010، **مطبوعة مشتركة لدار بالجريف ماكميلان للنشر ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي**، 2010.

4-تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لسنة 2011، **من أجل مساندة أصحاب الأعمال**، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ،2011.

5-ممارسة أنشطة الاعمال في عالم أكثر شفافية، **مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية**، 2012.

6-تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لسنة 2013، **إجراءات حكومية أكثر ذكاء لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة**، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، 2013.

7-**بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2013.

8-**مؤشرات بيئة الأداء وتحسين مناخ الاعمال في الدول العربية**، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2011.

9-**بيئة أداء الاعمال في الدول العربية لعام 2015**، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2015.

10-نشرة ضمان الاستثمار، **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات**، العدد الفصلي الثاني، الكويت، 2008.

11-نشرة ضمان الاستثمار، **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثالث، الكويت**، 2007.

12-مناخ الاستثمار في الدول العربية، **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات**، الكويت 2004.

13-معهد التنمية الإدارية، **تقرير التنافسية العالمي**، دافوس سويسرا، 2005، 2006.

14-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2009.

15-**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رقم 20، سنة 2011.

16-المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، **من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، سلسلة تقارير، جوان 2002.

17-تقرير ممارسة أنشطة الاعمال 2010، مقارنة الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في 183 بلدا، مطبوعة مشتركة لدار بالجريف ماكميلان للنشر ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي عبر (Doing Business).

18-تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2011، **من أجل مساندة أصحاب الأعمال**، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

19-تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2012، **ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية**، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

20-تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2013، **إجراءات حكومية أكثر ذكاء لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة**، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

21-تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2014، **فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم**، الطبعة الحادي عشر، تقرير رئيسي خاص بالشركات لمجموعة البنك الدولي، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

22-النشرة الفصلية، العدد الرابع، المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات، الكويت، **ديسمبر 2010**.

23-النشرة الفصلية، العدد الرابع، تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات، الكويت، **أكتوبر وديسمبر 2011**.

24-النشرة الفصلية، العدد الرابع، تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات، الكويت، **أكتوبر وديسمبر 2012**.

25-والنشرة الفصلية، العدد الرابع، تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات، الكويت، **أكتوبر وديسمبر 2014.**

26-نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **لسنة 2010، رقم 18.**

27-نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **معطيات 2011 رقم 20، مارس 2012.**

28-التقرير السنوي 2015، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، بنك الجزائر، نوفمبر 2016.

- **باللغة الإنجليزية**

1-World Bank ،**Doing business in a more transparent world، Washington**, 2012.

2- Doing business 2015, **going beyond efficiency**, a World Bank group flagship report.

3-Economic and Social Commission for Western Asia **"Survey of Economic and Social Devolvement In The ESCWA Region 2001-2002:partII,Reform Of Economic Institutions in ESCWA Member Countries With Egypt And The Syrian Arab Republic As Case Studies** "Published By United Nations ,Printed in ESCWA,Beirut, Lebanon ,March, 2003.

- **بالغة الفرنسية**

1- Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, Bulletins d'information statistique de la PME (MIPMEPI**), Avril 2013**.

2- Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, Bulletins d'information statistique de la PME (MIPMEPI**), Novembre 2013**.

3- Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, Bulletins d'information statistique de la PME (MIPMEPI), **Avril 2015**.

4- Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, Bulletins d'information statistique de la PME (MIPMEPI), N°27**, Septembre 2015.**

5- Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, PME Bulletins d'information statistique de la PME (MIPMEPI), N° 29, **Edition novembre 2016.**

6- Analyse des dossiers traites par les CALPIREF, 12 JUIN 2012.

سابعا: مواقع الأنترنت

1. www.andi.dz موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
2. www.angem.dz موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
3-www.ons.dz مقع الديوان الوطني للإحصاء
4-www.mipmepi.gov.dz وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار
5-www.heritage.org
6-www.andpme.org.dz/presentation/php?.id
7-www.ansej.dz
8-www.cnac.dz
9-http://arabic.doingbusiness.org/rankings
10-www.arabic.doingbusiness.org
11-www.worldbank.org
12-www.albankaldouali.org
13-www.dhaman.org موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
14-www.mtess.gov.dz موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
15-www.joradp.dz الموقع الرسمي للجريدة الرسمية
16-www.bank-of-aljeria.dz
17-www.douane.gouv.dz
18-www.mincommerce.gov.dz موقع وزارة التجارة
19-www.finance.algéria.org
20-Chambre de commerce Alger
21-http://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays
22-http://www.escwa.org.lb
23- www.finalep.dz.com.
24- www.cnes.dz/cnes.doc

الملاحق

الملحق رقم 01

جدول رقم (01) ترتيب أكثر العوامل إشكالية لممارسة الأعمال

في الاقتصاد الجزائري من وجهة نظر رجال الأعمال

	عوامل تعيق ممارسة الأعمال	نسبة إجابات رجال الأعمال %
1	إمكانية الحصول على التمويل	15.1
2	الفساد	13.9
3	البيروقراطية الحكومية	12.6
4	معدلات الضرائب	9.4
5	قوانين العمل المقيدة	6.2
6	تراجع كفاءة مستوى التعليم للقوى العاملة	6.1
7	عدم كفاية المعروض من البنية التحتية	5.8
8	ضعف أخلاقيات العمل للقوى العاملة الوطنية	5.5
9	النظام الضريبي	5.1
10	سياسة عدم الاستقرار	4.7
11	أنظمة العملات الأجنبية	4.3
12	تضخم	3.2
13	الانقلابات وعدم الاستقرار الحكومي	2.9
14	عدم كفاية القدرة على الابتكار	2.2
15	الجريمة والسرقة	1.9
16	ضعف الصحة العمومية	1.1

المصدر:

Source: World Economic Forum, the global competitiveness report 2014-2015, p 106.